مجلة القُلزم
للدراسات التحليلية

ردمك ISSN: 1858-7577

علمية دولية محكمة

تصدر عن مركز ودراسات حوض البحر الأحمر - السودان بالشراكة المكتبة الوطنية السودانية

في هذا العدد :

أثر اليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية (دراسة ميدانية على قطاع المصارف بولاية الخرطوم-السودان)

أ.عبدالفراج فضل محمد أبوبكر – د.الطاهر أحمد محمد علي

أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان).

أ.مستعين شريف خليل النور – أ.د. بابكر إبراهيم الصديق

الوضع القانوني للمرتزقة في القانون الدولي الانساني

أ.محمد عبد العزيز الخير عبد الله

تأثير العوامل الاقتصادية على التنمية العمرانية للأحياء السكنية بولاية الخرطوم.

أ.رانيا آدم محكر حمد – د. سليم الزين الحسن الفكي

Western Cultural Diffusion in Chinua Achebe's Novel "No longer At Ease"

A.Seifeldin Ali Mus-Dr.Hala Saleh Mohmed Nour

Assessing The Impact of Teaching English Literature through Digital Technologies on EFL Learners' Speaking Skill

Dr. Mohammed Ibrahim Ageed Elsanousi

العدد السادس -رمضان 1447هـ- مارس 2026م

ردمك ISSN: 1858-7577

دار آريثيريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

فهرسة المكتبة الوطنية السودانية-السودان
مجلة القلزم: Alqulzum Journal for Analytical Readings
الخرطوم : مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر 2026
تصدر عن دار آريثيريا للنشر والتوزيع - السوق العربي
الخرطوم - السودان.
ردمك: -1858
الخرطوم- السودان

مجلة القلزم للدراسات الاقتصادية والاجتماعية

هيئة التحرير

المشرف العام

أ. آمال عثمان محمد الحسين

مدير المكتبة الوطنية

رئيس هيئة التحرير

أ.د.حاتم الصديق محمد أحمد

رئيس التحرير

د.عوض أحمد حسين شبا

التدقيق اللغوي

أ.الفاتح يحيى محمد عبد القادر

الإشراف الإلكتروني

د. محمد المأمون

التصميم والإخراج الفني

أ. عادل محمد عبد القادر

الهيئة العلمية و الإستشارية

د أحمد جمعة صديق – رئيس الهيئة – جامعة الزعيم الأزهري – السودان

أ.د أماني عبد المعروف بشير عثمان – جامعة كسلا– السودان

أ.د حسان بشير حسان حامد - جامعة بحري – السودان

أ.د إشراقة بشير محمد الحسن محجوب – جامعة النيلين – السودان

أ.د نزار محمد عبده غانم – جامعة الأحفاد – السودان

أ.د حمزة حسن أورتشي – جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية – السودان

د.سلوى محمد عثمان – جامعة النيلين – السودان

د. مصعب أبوبكر أحمد إسماعيل – جامعة أم درمان الأهلية – السودان

د. عفاف محمد الحسن عثمان – دار الوثائق القومية – السودان

د. خالد حسين محمد – مركز السودان للدراسات الاستراتيجية – السودان

د. إخلاص مكاوي محمد علي – مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر – السودان

د. يسرية موسى أحمد جمال الدين – جامعة كردفان – السودان

د.أماني الحاج محمد أحمد نصر – جامعة بخت الرضا – السودان

د. أحمد حامد محمد أحمد – جامعة الزعيم الأزهري - السودان

د. عوض الكريم عبدالقادر الزاكي عبدالقادر – جامعة شندي– السودان

د. رحاب شمبول مصعب - جامعة النيلين

الآراء والأفكار التي تنشر في المجلة
تحمل وجهة نظر كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن آراء المركز

موجهات النشر

تعريف المجلة:

مجلة (القُلزم) للقراءات التحليلية مجلة علمية محُكمة تصدر عن مركز بحوث ودراسات دول حوض البحر الأحمر- السودان بالشراكة مع المكتبة الوطنية - السودان. تهتم المجلة بالبحوث واالقراءات التحليلية والمواضيع ذات الصلة.

موجهات المجلة:

1. يجب أن يتسم البحث بالجودة والأصالة وألا يكون قد سبق نشره قبل ذلك.
2. على الباحث أن يقدم بحثه من نسختين. وأن يكون بخط (Traditional Arabic) بحجم 14 على أن تكون الجداول مرقمة وفي نهاية البحث وقبل المراجع على أن يشارك إلى رقم الجدول بين قوسين دائريين ().
3. يجب ترقيم جميع الصفحات تسلسلياً وبالأرقام العربية بما في ذلك الجداول والأشكال التي تلحق بالبحث.
4. المصادر والمراجع الحديثة يستخدم أسم المؤلف، اسم الكتاب، رقم الطبعة، مكان الطبع، تاريخ الطبع، رقم الصفحة.
5. المصادر الأجنبية يستخدم اسم العائلة (Hill, R,).
6. يجب ألا يزيد البحث عن 30 صفحة وبالإمكان كتابته باللغة العربية أو الإنجليزية.
7. يجب أن يكون هناك مستخلص لكل بحث باللغتين العربية والإنجليزية على ألا يزيد على 200 كلمة بالنسبة للغة الإنجليزية. أما بالنسبة للغة العربية فيجب أن يكون المستخلص وافياً للبحث بما في ذلك طريقة البحث والنتائج والاستنتاجات مما يساعد القارئ العربي على استيعاب موضوع البحث وبما لا يزيد عن 300 كلمة.
8. لا تلزم هيئة تحرير المجلة بإعادة الأوراق التي لم يتم قبولها للنشر.
9. على الباحث إرفاق عنوانه كاملاً مع الورقة المقدمة (الاسم رباعي، مكان العمل، الهاتف البريد الإلكتروني).

نأمل قراءة شروط النشر قبل الشروع في إعداد الورقة العلمية.

المحتويات

أثـر اليقظـة الإسـتراتيجية في دعـم الميـزة التنافسـية (دراسـة ميدانيـة عـلى قطـاع المصـارف بولايـة الخرطـوم- السـودان).....(7-20)

أ.عبدالفراج فضل محمد أبوبكر - د.الطاهر أحمد محمد علي

أثر جـودة المـراجعة الداخلية فـي رفـع كفاءة الأداء المالـي في المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجاريـة بالسـودان).....(21-48)

أ.مستـعين شـريف خلـيل النـور - أ.د. بابكر إبراهيم الصديق

الوضـع القانـوني للمرتزقـة في القانـون الـدولي الانسـاني.....(49-62)

أ.محمد عبد العزيز الخير عبد الله

تأثـير العوامـل الاقتصاديـة عـلى التنميـة العمرانيـة للأحيـاء السـكنية بولايـة الخرطـوم.....(63-80)

أ.رانيا آدم محكر حمد - د. سليم الزين الحسن الفكي

Western Cultural Diffusion in Chinua Achebe's Novel "No longer At Ease".....(81- 90)

A.Seifeldin Ali Mus-Dr.Hala Saleh Mohmed Nour

Assessing The Impact of Teaching English Literature through Digital Technologies on EFL Learners' Speaking Skill.....(91- 120)

Dr. Mohammed Ibrahim Ageed Elsanousi

كلمة التحرير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير الخلق أجمعين.

القارئ الكريم:

بعد السلام وكامل التقدير والاحترام يسعدنا أن نضع بين يديك العدد الساس من مجلة القلزم للدراسات التحليلية الذي يأتي في إطار الشراكة العلمية مع المكتبة الوطنية (السودان).

القارئ الكريم:

يأتي العدد السادس من المجلة بواسطة هيئتيها العلمية والاستشارية وهيئة تحريرها، الأمر الذي يضع الجميع أمام تحدي كبير يقوم على التطوير والتحديث والمواظبة.

القارئ الكريم:

يأتي هذا العدد وهو أكثر شمولاً وتنوعاً من حيث المواضيع وطريقة طرحها وتحليلها ومعالجتها. ونسأل الله تعالى أن يجد المهتمين والمختصين والباحثين في هذا العدد ما يفيدهم ويكون إضافة حقيقية للمكتبة السودانية والعربية.

مع خالص الشكر للجميع؛؛؛؛

هيئة التحرير

أثر اليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية
(دراسة ميدانية على قطاع المصارف بولاية الخرطوم- السودان)

أ.عبدالفراج فضل محمد أبوبكر

طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د.الطاهـر أحمـد محمـد علـي

أستاذ مشارك - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة لمعرفة أثر اليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية في قطاع المصارف بولاية الخرطوم من خلال دراسة مستوى أبعاد اليقظة الإستراتيجية السائدة في قطاع المصارف بما يتسم من خصائص إيجابية وسلبية تركز على الجوانب الإيجابية وتجنب الجوانب السلبية، ودراسة مستوى ممارسة اليقظة الإستراتيجية لدى قطاع المصارف بهدف زيادة الميزة التنافسية. حيث تمثلت مشكلة الدراسة في معرفة أثر اليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية في قطاع المصارف بولاية الخرطوم، تكمن أهمية الدراسة فيأن هذه الدراسة ستجمع بين متغيرات مختلفة تشخص تفاعل متغيراتها بما يسهم في استنباط مفاهيم ومعطيات وعلاقة جديدة عن موضوعاتها، أيضاً المساهمة فيما سوف تصل إليه الدراسة من نائج ومقترحات وتوصيات متعلقة بالعلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية في قطاع المصارف وإمكانية الاستفادة من مخرجات الدراسة في الواقع العملي لقطاع المصارف، وأيضاً يمكن أن توجه الدراسة أنظار المدراء وصانعي القرار إلى أهمية الأداء التسويقي في قطاع المصارف، و يمكن أن توجه الدراسة أنظار المدراء وصانعي القرار إلى أهمية الأداء التسويقي في قطاع المصارف. تكمن أهمية الدراسة لمتخذي القرارات بالإدارات العليا بقطاع المصارف في تعريفهم بأهمية اليقظة الإستراتيجية كتوجه في تحقيق الأداء المتميز، وأن بيئة الأعمال اليوم تتسم بعديد من التغيرات البيئية التي تؤثر على المؤسسات، وذلك نتيجة للتحولات التي أنتجتها متغيرات متعددة في عالم سريع التحرك، تحتاج من المديرين القدرة والكفاءة في الاستجابة بشكل أسهل وأسرع مع البيئة التنافسية خاصة في قطاع المصارف، وتمكن مدراء المؤسسات من معرفة الألية التي بواسطتها يتم قياس اليقظة الإستراتيجية في مؤسستهم وبالتالي تساهم في أكثر الأبعاد تطبيقا بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى الأقل أهمية مما يجعل العمل على التركيز على الأبعاد ذات الأهمية.، وأيضا المساهمة فيما سوف تصل إليه الدراسة من نتائج ومقترحات وتوصيات متعلقة بالعلاقة بين اليقظة الإستراتيجية (اليقظة التكنولوجية- اليقظة التجارية- اليقظة التنافسية- اليقظة البيئة) والميزة التنافسية (الكلفة- الجودة- الإبداع- المرونة- الوقت) في قطاع المصارف وإمكانية الاستفادة من مخرجات الدراسة في الواقع العملي لقطاع المصارف. حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي. وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها هنالك أثر إيجابية لليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية، وبناءاً على

النتائج أوصت الدراسة التأكد على ضرورة الاهتمام باليقظة الاستراتيجية من قبل المصارف وذلك لما لها من آثار واضحة علي الميزة التنافسية للمؤسسات واستمرارها، وهذا ما أكدت عليه الدراسات الحالية والدراسات السابقة التي درست العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية. إضافة لتطوير قدرات العاملين وإشراكهم الدائم في عملية اتخاذ القرار. الاهتمام بالميزة التنافسية ورعايته وتطويره باستمرار وذلك لأهميته ببقاء المنظمات وتطورها. وتطبيق المفاهيم الادارية الحديثة مثل تفعيل مبدأ المشاركة وتشكيل فرق العمل.

الكلمات المفتاحية: اليقظة الإستراتيجية، الميزة التنافسية، المصارف، السودانية، الخرطوم

The Impact of Strategic Vigilance on Supporting Competitive Advantage (A Field Study on the Banking Sector in Khartoum State -Sudan)

A.Al-Tahir Ahmed Mohamed Ali
Dr.Abdelfaraj Fadl Mohamed

Abstract

This study aimed to determine the impact of strategic vigilance on enhancing competitive advantage in the banking sector in Khartoum State. It examined the prevailing dimensions of strategic vigilance within the sector, focusing on both positive and negative aspects, emphasizing the positive and minimizing the negative. The study also investigated the level of strategic vigilance practice within the banking sector to increase competitive advantage. The research problem was to understand the impact of strategic vigilance on supporting competitive advantage in the banking sector in Khartoum State. The study's significance lies in its integration of various variables, analyzing their interaction to generate new concepts, data, and relationships related to the subject matter. Furthermore, the study's findings, suggestions, and recommendations regarding the relationship between strategic vigilance and competitive advantage in the banking sector can be applied practically. The study can also draw the attention of managers and decision-makers to the importance of marketing performance in the banking sector.The study can also highlight the importance of marketing performance in the banking sector for managers and decision-makers. The importance of this study for senior banking decision-makers lies in familiarizing them with the significance of strategic vigilance as a key to achieving outstanding performance. Today's business environment is characterized by numerous environmental changes that impact organizations, resulting from transformations

brought about by various variables in a rapidly evolving world. This necessitates that managers possess the ability and efficiency to respond more easily and quickly to the competitive environment, particularly within the banking sector. The study enables managers to understand the mechanisms by which strategic vigilance is measured within their organizations, thus contributing to the most applicable dimensions compared to less important ones. This allows for a focus on the most critical dimensions. Furthermore, the study's findings, suggestions, and recommendations regarding the relationship between strategic vigilance (technological vigilance, commercial vigilance, competitive vigilance, and environmental vigilance) and competitive advantage (cost, quality, innovation, flexibility, and time) in the banking sector contribute to understanding the potential application of these findings in the practical realities of the banking industry.The descriptive-analytical method was employed. The study reached several conclusions, including the positive impact of strategic foresight on supporting competitive advantage. Based on these findings, the study recommended that banks prioritize strategic foresight due to its clear effects on the competitive advantage and sustainability of institutions. This aligns with current and previous studies that have examined the relationship between strategic foresight and competitive advantage. The study also recommended developing employee capabilities and ensuring their continuous participation in decision-making processes. Furthermore, it emphasized the importance of nurturing, developing, and continuously improving competitive advantage, given its crucial role in organizational survival and growth. Finally, the study recommended implementing modern management concepts such as activating the principle of participation and forming effective work teams.

Keywords: Strategic Vigilance - Competitive Advantage

أولاً: الفصل الأول:

المبحث الأول: الإطار العام:

المقدمة:

تعد الميزة التنافسية القاعدة الأساسية التي يرتكز عليها أداء المؤسسات، التي من النادر أن تملك سبق تنافسي على كافة الأصعدة وفي جميع المجالات مقارنة بالمنافسين وذلك نظراً لمحدودية الموارد المتاحة الأمر الذي يفرض عليها السعي لإكتساب المزيد من المزايا التنافسية لذلك فإن هذه المؤسسات سواء كانت

ربحية وغير ربحية تسعى إلى المحافظة على سمعتها وميزتها التنافسية وهذا الأمر غاية بالدقة والصعوبة، نظراً لوجود تلك المؤسسات في بيئة ديناميكية، الثبات فيها أقرب للمستحيل وغير مؤكدة، لذا أفرزت التنافسية العالية العديد من الخيارات لهذه المؤسسات التي ترغب في البقاء والنمو لأطول فترة ممكنة.

مشكلة الدراسة:

تواجه منظات الأعمال في إطار الضغوط البيئة والتنافسية المتزايدة مشكلات جوهرية تتمثل في سعيها المستمر للبحث عن المصادر التي تتمكن من خلالها إلى تحقيق التميز في الميدان التنافسي، وعلى الرغم من ان نجاح المنظمات الحديثة وإستمرايتها وبقاها في بيئة شديدة التنافسية وسريعة التغير والتغلب عليه فيجب أن يكون لديها لديها يقظة إستراتيجية لمجابهة هذه التغيرات (مها، 2020).تسعى المنظمات إلى كسب مزايا تنافسية من خلال إضافة قيمة للعميل، أو تحقيق التميز من خلال التنبؤ بالأحداث التي تتغير من حولها، وتدعيم الأمكانيات والطاقات، وبالتالي أصبح الإهتمام باليقظة الإستراتيجية السبيل المضمون لتحقيق الميزة التنافسية ويعد أحد المصادر القادرة على خلق الميزة التنافسية (معزة، 2021).

تساؤلات الدراسة:

تم التركيز في هذه الدراسة على السؤال الرئيسي التالي:

هل يوجد أثر لليقظة الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية ؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة للأتي:

معرفة الدرور الوسيط للأداء التسويقي في العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية: ويتفرع هذا الهدف الرئيسي عدة أهداف فرعية:

دراسة مستوى أبعاد اليقظة الإستراتيجية السائدة في قطاع المصارف بما يتسم من خصائص إيجابية وسلبية تركز على الجوانب الإيجابية وتجنب الجوانب السلبية.

دراسة متستوى ممارسة اليقظة الإستراتيجية لدى قطاع المصارف بهدف زيادة الميزة التنافسة.

معرفة نوع العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية لدى المداراء بقطاع المصارف والتعرف على الأبعاد الأكثر تأثيراً والتركيز عليها.

أهمية الدراسة:

أولاً: الأهمية العلمية:

من المنتظر أن تقدم إضافة جديدة، وخاصة أن هذه الدراسة ستجمع بين متغيرات مختلفة تشخص تفاعل متغيراتها بما يسهم في إستنباط مفاهيم ومعطيات وعلاقة جديدة عن موضوعاتها ويتضح في الآتي:

المساهمة في سد الفجوة البحثية التي أغفلتها الدراسات السابقة خاصة قطاع المصارف.

المساهمة في أثراء البحوث العلمية وبناء المعرفة العلمية من خلال إختبار مفاهيم الدراسة ومتغيراتها في قطاع المصارف.

قد تساهم هذه الدراسة في فتح آفاق جديدة للباحثين ويمكن أن تعد الدراسة نقطة إنطلاق لدراسات مستقبلية في نفس المجال.

ثانياً: الأهمية العملية

تكمن الأهمية العملية في الأتي:

تمكن مدراء المؤسسات من معرفة الألية التي بواستطها يتم قياس اليقظة الإستراتيجية في مؤسستهم وبالتالي تساهم في أكثر الأبعاد تطبيقا بالمقارنة مع الأبعاد الأخرى الأقل أهمية مما يجعل العمل على التركيز على الأبعاد ذات الأهمية.

المساهمة فيما سوف تصل إليه الدراسة من نتائج ومقتراحات وتوصيات متعلقة بالعلاقة بين اليقظة الإستراتجية والميزة التنافسية في قطاع المصارف وإمكانية الإستفادة من مخرجات الدراسة في الواقع العملي لقطاع المصارف.

نموذج الدراسة:

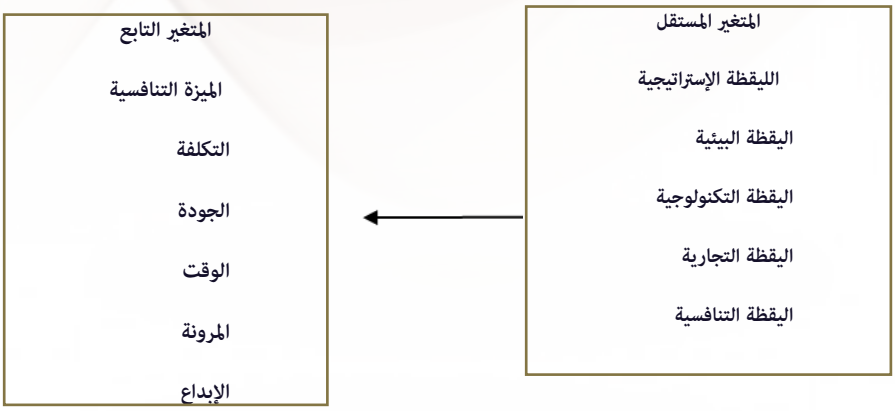

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية للدراسة : يوجد أثر لليقظة الإستراتيجية على الميزة التنافسية، وتتفرع من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية.

يوجد أثر لليقظة البيئية على الميزة التنافسية

يوجد أثر لليقظة التكنولوجية على الميزة التنافسية

يوجد أثر لليقظة التجارية على الميزة التنافسية

يوجد أثر لليقظة التنافسية على الميزة التنافسية

مصادر الحصول على المعلومات:

سوف يتم الاعتماد على مصدرين في جمع البيانات وهما مصادر أولية وأخرى ثانوية.

مصادر ثانوية:

سوف يم الاعتماد على المصادر الثانوية للحصول على البيانات التي تيم الحصول عليها من سجلات جاهزة وتتمثل تلك المصادر في الكتب والمراجع المتخصصة والأبحاث المتخصصة المنشورة باللغة العربية والإنجليزية والمقالات والمواقع على شبكة الإنترنت.

مصادر أولية:

سوف يم الاعتماد على المصادر الأولية للحصول على البيانات التي ستجمع لأول مرة عن المتغيرات المراد دراستها وهي اليقظة الاستراتيجية، الميزة التنافسية والأداء التسويقي ويتمثل هذا المصادر في:

الاستبيان: الذي سوف يتم الاعتماد عليه للحصول على البيانات الأولية.

المبحث الثاني: الدراسة السابقة

دراسة (محمد، محمود، 2022م):

تناولت الدراسة دور اليقظة الإستراتيجية (التكنولوجية – التنافسية – التسويفية – الإجتماعية – البيئية – القانونية) في تحسين الأداء التسويقي لشركات السياحة المصرية، وكيفية إبتكارأنامط تسويقية مستحدثة في ضوء الأنماط المختلفة لليقظة الإستراتيجية، وتوفير مساحة من الإبتكار والإبداع الإداري مما يوطد العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والأداء التسويقي. يهدف البحث إلى التعرف على دور اليقظة الإستراتيجية والإبداع الإداري -بوصفهما متغيرات مهمة في إدارة شركات السياحة- في تحسين ورفع معدل الأداء التسويقي والتوصل إلى نموذج واقعي للربط بين متغيرات البحث بما ينسجم مع الواقع الميداني لشركات السياحة. تم توزيع استمارات استبيان على العاملين بالشركات السياحية فئة أ بنطاق محافظة القاهرة الكبري، حيث أنها هي الأكثر إهتماما بالبعد الإستراتيجي عند إدارة أعمالها، وتكونت عينة الدراسة القابلة للتحليل من 133 مفردة، وكانت نسبة الإستجابة 54.7%. تم التوصل إلى أن اليقظة الإستراتيجية للعاملين بشركات السياحة المصرية تساعد في تحسين الأداء التسويقي، ويزيد ذلك مع وساطة الإبداع الإداري. يوصي الحث مدراء شركات السياحة المصرية فئة أ بترك مساحة من الإبداع والإبتكار للموظفين للمساهمة في حل المشكلات الإدارية والمساعدة في إتخاذ القرارات داخل الشركة.

دراسة (أقموم،2021م):

تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز أهمية اليقظة الإستراتيجية في إنتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة بإعتبار اليقظة الإستراتيجية نظام قوي وفعال من شأنه أن يكفل ملائمة عملية إتخاذ القرارات للمؤسسة وضمان متانتها في بيئة متغيرة وهذا بالحصول سعلى المعلومة المناسبة التي تمثل موردا إستراتيجيا لرؤية المستقبل وإستخدامها يمثل عامل إنمائي لا جدال فيه. كما قمنا بدراسة ميدانية لعينة مكونة من 30 مؤسسة إقتصادية جزائرية وتطوير استبيان، فأسفرت النتائج على وجود علاقة وطيدة بين طبيعة المعلومة المرصدة بالمؤسسات الإقتصادية الجزائرية وتبني أنماط التنمية المستدامة. كما كشفت النتائج على وجود علاقة ارتباط بين اليقظة التجارية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية محل البحث وتبني النمط الاقتصادي، وعلى وجود علاقة ارتباط بين اليقظة البيئية في المؤسسات الإقتصادية الجزائرية محل البحث وتبني البعد الإجتماعي والبيئي.

دراسة (العجيمي،2021م):

يهدف البحث الحالي إلي كشف عن واقع دور جامعة الكويت في تحقيق الميزة التنافسية في ضوء مدخل إقتصاد المعرفة ، وإستخدام الباحث المنهج الوصفي، وإستخدام الباحث إستبانة من إعداده طبقت علي عينة قوامه (207) عضواً من القيادات الجامعية وبعض أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في دولة الكويت، وتوصل البحث للنتائج التالية: إن متطلبات تحقيق الميزة التنافسية علي ضوء

أبعاد إقتصاد المعرفة متوسطة، وجاء ترتيب المحاور علي النحو التالي:المتطلبات المادية، المتطلبات التدريبية، المتطلبات البشرية، المتطلبات المجتمعية، المتطلبات البحثية، المتطلبات التنظيمية، المتطلبات التكنولوجية. وأن درجة ممارسة الجامعة لعمليات إدارة إقتصاد المعرفة لتحقيق الميزة التنافسية، وجاء ترتيب المحاور على النحو التالي: تداول المعرفة، تنظيم وتخزين المعرفة، اكتساب المعرفة، تطبيق المعرفة، نقل المعرفة، توليد وإبتكار المعرفة.

دراسة (يوسف، زقاي، 2020م):

هدفت الدراسة الى محاولة قياس أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي وتحسين مستوى الأداء علي زيادة الميزة التنافسية في قطاع الاتصالات – سعيدة شملت الدراسة عينة مكونة من (75) موظف، بحيث تم إستعمال التحليل الاحصائي بالستعانة ببرنامج (SPSS.V.20)، بالإضافة الي برنامج النمذجة بالمعادلات الهيكلية باستخدام (AMOS.V.20)، لدراسة مختلف العلاقات بين المتغيرات المقترحة. خلصت الدراسة الي جملة من النتائج كان أهمها: الدور الفعال لمستوى الأداء كوسيط في تعزيز أثر التخطيط الاستراتيجي التسويقي علي الميزة التنافسية.

الفصل الثاني: الإطار النظري:

المبحث الأول:اليقظة الإستراتيجية:

مفهوم اليقظة الإستراتيجية:

اليقظة تعني ان يكون الشخص علي تيقظ – حالة الوعي والاحساس – وفي وضعية إستقبال، وتلقي لكل ما يرده من محيطه الخارجي من إشارات، أفعال، وأقوال دون معرفة ماهي بالضبط، ومتي وأين تحدث (Humbert Lesca,2003,p:3). فهي مشتقة من اللفظ اللاتيني والذي يعني القيام بالحراسة، والمراقبة حرصا علي حماية مكتن ما أو منطقة معينة ، والحفاظ عليها (Marie -ChristineChalus– Sauvannet,2000,p:27). وتعرف كذلك علي أنها وظيفة تهتم بتسيير موارد المعلومات لجعل المؤسسة أكثر ذكاء وتنافسية Pierrette .Bergeron,1995,p:17)) كما تعرف بأنها نشاط مستمر يمكن المؤسسة من متابعة التجديد ، مواكبة وخلق ميزة تنافسية تسمح لها وللدولة التكيف مع تحولات محيطها (MichelCartier,2016,p:03))

أبعاد اليقظة الإستراتيجية:

تنقسم اليقظة الاستراتيجية في المؤسسة إلي عدة أنواع حسب المعلومات التي تريد المؤسسة رصدها ونميز بين الأنواع التالية:

اليقظة التكنولوجية:

هي عبارة عن الاستقلال المنهجي والمنظم للمعلومات الصناعية وترتكز اليقظة التكنولوجية علي المعرفة بغية الاحاطة بجميع الابتكارات المفيدة. التي تقدم المساعدة للتطورات التقنية الأساسية للمؤسسة لمواجهة المنافسة.(Rouach,2010, p:4)

اليقظة التجارية: وتسمي أيضا اليقظة التسويقية ، وهي عملية مستمرة ومتكررة وأخلاقية تراقب بها المؤسسة محيطها وتحلل بيئتها التسويقية، بحثا عن إشارات تشكل لها فرص أو تهديد قد تؤثر علي إستخدامها، كما تهدف إلي مراقبة منتجات المنافسين من أجل توجيه قرارات المدير من أجل تحسين أداء العمل (Dumas,2004,p:4).

اليقظة التنافسية:

وهي الوضع التي تكون فيه المؤسسة في حالة مراقبة ومتابعة لما يجري في مجال أعمالها، من خلال جمع المعلومات المتعلقة بمنافسيها الموجودين في السوق،وأولئك المحتمل ظهورهم مستقبلا، ثم القيام بتحليل تلك المعلومات وإستغلالها بمعرفة نقاط القوة والضعف للمنافسين، ومن ثم صياغة الاستراتيجية التي تسمح بالمواجهة التي تتضمن استمرار الميزة للمؤسسة، وتثبيت قدرتها التنافسية(زغدار،2011،ص:41).

اليقظة البيئية: تعرف أيضا باليقظة الشاملة، وهي تضم باقي أنواع اليقظة دون الأنواع الأخري وتسعي للتيقظ والمراقبة المستمرة والمتواصلة بجمع المعلومات المتعلقة بكل الاحداث والتطورات التي تطرأ علي الميادين الاقتصادية والسياسية والقانونية التي تميز المؤسسة من منافسيها (مصباح، بو خمخم، 2019،ص:29).

المبحث الثاني:الميزة التنافسية:

مفهوم الميزة التنافسية:

إن أهمية التعرف إلى الميزة التنافسية يأتي من الدور الحاسم الذي تلعبه في حياة المنظمات، باعتبارها العنصر الاستراتيجي الحرج الذي يقدم فرصة جوهرية للمنظمات. فالميزة التنافسية بأنها :«الموقع الفريد الذي تطوره المنظمة مقابل منافسيها عن طريق أنماط نشر الموارد، ومن خلال هذا التعريف يلاحظ أنهم يجدون أن الميزة التنافسية تتحقق من خلال المقدرات، حيث أخذوا الميزة على أنها شيء يمكن استخدامه ضمن إستراتيجية المنظمة، فالمقدرات وللميزة التنافسية عدة متغيرات مستقلة وعدوا الأداء هو المتغير التابع. (الزهراء،2010م،12-13) وبعد ذلك جاء (Porter/1985 andDay 1984) ووضعوا الجيل التالي من الصياغة المفاهيمية للميزة التنافسية، حيث عدوها هدف الإستراتيجية المتغير التابع، وليست بأنها شيء يستخدم ضمن الإستراتيجية وتبريرهم لذلك هو أن الأداء المتفوق يرتبط بالميزة التنافسية، إذ أن تحقيقها سيتولد عنها ضمنا وبشكل أوتوماتيكي أداءً بشكل أعلى(علي،2005:137)

أبعاد الميزة التنافسية وما المقصود به:

بينا في (يبين) الجدول أعلاه الأبعاد الأساسية للدراسة من خلال الأبحاث التي تناولت تلك الأبعاد(زينب طعمة سلطان، تكنولوجيا المعلومات وأثرها في الأسبقيات التنافسية) والتي تطرقت الى الأبعاد التالية (الكلفة ، الجودة، الوقت، المرونة، الإبداع) والدراسة الثانية (تغريد خليل أبراهيم، القدرات المعرفية والاستراتيجية وأثرها في بناء الميزة التنافسية) التي تطرقت إلى هذه الأبعاد(الكلفة ، الجودة، المرونة، التسليم)والدراسة الثالثة تطرقت إلى تلك الأبعاد(قيس زهير عبد الكريم جعفر، سنية كاظم تركي على، تأثير تقانة المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية) والتي تناولت هذه الأبعاد(الكلفة، الجودة،المرونة، التسليم،الإبداع) والدراسة الرابعة (أكرم عبد الرحمن عبد الكريم، أحمد مجيد حميد، أثر تدريب الموارد البشرية في تحقيق الميزة التنافسية) والتي تناولت هذه الأبعاد(الكلفة، الجودة، الإبداع التميز، المعرفة) والدراسة الخامسة(العليش محمد الحسن أبراهيم ، أياد خالد مهدي، أستراتيجيات التغيير التنظيمي وأثرها في تعزيز الميزة التنافسية) والتي تناولت هذه الأبعاد(الاسعار التنافسية، الجودة، المرونة، التسليم) والدراسة السادسة (عادل عباس الجنابي، محمد مراد كاظم الجبوري ، التسويق الرشيق ودوره في

تحقيق الميزة التنافسية) والتي تطرقت إلى تلك الأبعاد(الكلفة، الجودة ، المرونة، التسليم).

وأستنادا إلى الدراسات التي تناولت تلك الأبعاد ومن خلال ماورد في أفكار بعض الباحثين عن أبعاد الميزة التنافسية قمنا باختيار الأبعاد التالية(التميز،الحصة السوقية، المرونة، الجودة، الكلفة) التي تلائم دراستنا الحالية، والتي تكون لها نتيجة على التجربه الموضوعية التي سيتم إجراءها على فنادق خمس نجوم، والتي يمكن تلخيصها في النقاط الآتية:

1 - التميز (Excellence):

حصيلة إنجاز قوي جداً للفعاليات وسير العمليات التسويقية، والإنتاجية، والمالية، أذن فالتميزالمنظمة حالة من التقدم والإبداع الكفيلة بإنجاز قاعدة متطورة من الفعاليات، وما يترتب عليها من تطبيقات مميزة عن المنافسين الأخرين، وتشبع حاجات ورغبات كل جهات المصلحة(باشيوة،2016: 22-48) .

2 -الحصة السوقية (Marketshare):

المنظمة من غير أن تكون متنافسة على المستوى الدولي يمكن أن تكون رابحة وقادرة على أن تستحوذ على جزء ضخم من الأسوق الداخلية، هذه بينما تكون الأسواق المحلية محمية بعوائق تجاه التجارة الدولية، واالمصارف الوطنية يمكن أن تكون ربحية لكنها لاتسطيع الاحتفاظ بالمنافسة تجاه ظهور التجاره أو اختفاء السوق.(رميسة،2021: 38).

3 -المرونة(Flexibility):

لتكيف الطلب والقدرة على الاستجابة السريعة للتغيرات التي تطرأ على طلبات الزبون لذلك تعد المرونة بعد أساسي للتميز من تحقيق هذه الأشياء .(رضوان،2019: 30).

1 -الإيصائية:وتعني التبديلات في نماذج المنتوجات المستمرة في التغير وبذلك تعني قدرة المنظمة على التكييف للحاجات الفريدة في نوعها لكل زبون.

2 -مرونة الحجم:لغرض علاج التقلبات الضخمة في الطلب أي القدرة على التسارع الفوري في زيادة الإنتاج.وهنالك أربعة أنواع من المرونة لغرض الاستجابة للتغير في طلب الزبون.

أ-مرونة(الخدمة، المنتوج) تعديل المنتجات والخدمات الحالية والقابلية على تقديم خدمات جديدةوإنتاج منتوجات وتقديمها.

ب-مرونة المزيج:التغير في حقل المنتجات التي تضعها للزبائن في مدة زمنية وكذلك القدرة على تقديم مدى واسع من مزيج المنتجات .

ت-مرونة الحجم:كمية المنتجات القادرة على تغيرها.

ث-مرونةالتسليم:القدرةعلى تغير مواعيد التسليم المفترضة والمخططة.

4-الجودة(Qualtiy):

مقدرة الجودة بأبعادها المختلفة من تقدبم منتجات تلبي احتياجات ورغبات العملاء أوتفوقها، ونتيجة لإقبال العملاء على هذه المنتجات العالية الجودة مما يؤدى إلى أنعكاسها إيجابيا على الحصة السوقية للمنظمة وربحيتها،لذلك تعد الجودة من أهم الأبعاد المميزة للميزة التنافسية نظرا لأن المنتجات ذات الجودة هي تلك التي يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها لتنفيذ المهمة المصممة لأدائها.(الياس،2021: 240).

5 -بعد الكلفة(Cost).

أبرز خصائص الشركة الكفوءة هو تقديم منتجاتها بكلفة أدنى من المنافسين.أذن الهدف الرئيسيللمصارف المنافسة علي الكلفة الأقل وكذلك المصارف المنافسة على المزايا التنافسية الأخرى غير الكلفة تقوم أيضاً بأنتاج المنتجات بأدنى كلفة وهي من الطرق التي تمكن المنظمة الحصول على أكبر حصة سوقية وتعد أساسا لتحقيق نجاحها وتفوقها، ومن خلال استخدام الكفء للنشاط الانتاجي المتاح والإبداع في تصميم المنتجات فضلاًعن التحسين المستمر لجودة المنتجات وكلتاهما تعد أساسا مهما في تخفيض التكاليف ولدعم وأسناد استراتيجيه المنظمة واسنادها وذلك من خلال مساعدة المدراء لتكون رئيساً في ميدان الكلفة.(يونس وعزيز،2015: 162).

الفصل الثالث: حليل البيانات:

المبحث الأول:

تكون مجتمع الدراسة من عينة من المصارف العاملة في ولاية الخرطوم ، تم تحديد حجم العينة من خلال عدد المدراء ، ولتحقيق ذلك صُممت إستبانة لجمع البيانات الأولية، وتم إستخدام مقياس لكارت الخماسي، من عينة إحتمالية (ميسرة) حيث تم توزيع عدد (300) إستبانة تم إسترداد عدد (272) أستبانة منها عدد (28) غير صالحة للتحليل، ليصبح عدد الأستبانات الصالحة للتحليل (251) أستبانة، بنسبة 83.6%،

تم معالجة البيانات إحصائياً برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لإجراء التحليل العملي الاستكشافي وبعض أساليب الإحصاء الوصفي ثم معالجة البيانات عن طريق برنامج (PLS Smart) لإجراء التحليل العاملي التوكيدي وتحليل المسار.

	اليقظة التنافسية	اليقظة التكنولوجية	الوقت	المرونة	الجودة
تنتج المصرف منتجات متنوعة حسب رغبات الزبائن				0.851	
تقدم المصرف عروض علي المنتجات باستمرار				0.878	
تستلم المصرف العناصر الداخلة في الانتاج من الموردين في الموعد المحدد دائماً			0.742		
تلتزم المصرف بمواعيد تسليم الطلبات مع الزبائن باستمرار			0.770		
تمتلك المصرف نظام يمكنة من تخفيض زمن الفترة الفاصلة بين طلب المنتج والتسليم			0.823		
تتابع المصرف تحركات المنافسين بدقة وتعمل علي استباقها.	0.792				
تهتم المصرف بتطوير نوعية المنتجات المقدمة	0.771				
تهتم المصرف بتقديم منتجات بديلة تتلائم مع رغبات الزبائن	0.872				
لدي المصرف جودة تمكنة من الحصول علي حصة سوقية مناسبة					0.802
يسعي المصرف لتحقيق تطابق بين جودة المنتجات مع توقعات الزبائن					0.931
يرصد المصرف الاكتشافات التكنلوجية الجديدة في مجال الانتاج بشكل مستمر		0.822			
تعتمد المصرف وبدرجة كبيرة علي التقنيات والبرمجيات الحديثة			0.916		

تركيبة العوامل

الجدول (رقم 1) مؤشرات تشبع العوامل

تحليل الإعتمادية:

تحليل الاعتمادية Internal Consistency Reliability: يستخدم تحليل الصدق والثبات للعثور على الاتساق الداخلي للبيانات.

متوسط التباين Average Variance Extracted:يشير الى مستوى التباين الذي تم حسابه للمتغيرات المختلفة، اذ يجب الا تقل قيمته عن 0.5. ويمكن توضيح ذلك في الجدول التالي

جدول رقم (2) تحليل الاعتمادية والصلاحية لنموذج الدراسة

	Cronbach's alpha	Composite reliability ((rho_a	Composite reliability ((rho_c	Average variance extracted ((AVE
الجودة	0.693	0.810	0.860	0.755
المرونة	0.663	0.667	0.856	0.748
الوقت	0.683	0.704	0.822	0.607
اليقظة التكنولوجية	0.689	0.747	0.862	0.758
اليقظة التنافسية	0.746	0.769	0.854	0.661

المبحث الثاني: إختبار الفرضيات:

الفرضية الرئيسية: يوجد أثر اليقظة الاستراتيجية على الميزة التنافسية

شكل رقم(1) توجد علاقة ذات دلالة إحصائية اليقظة الاستراتيجية والميزة التنافسية

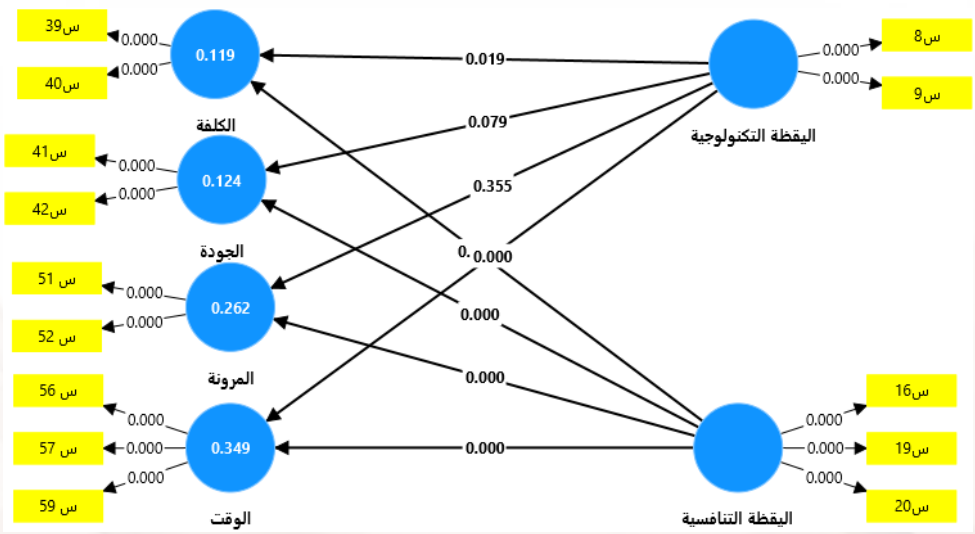

اعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية (2024)

وللحكم على مدى معنوية التأثير، حيث تم مقارنة مستوى المعنوية المحتسب مع قيمة مستوى الدلالة المعتمد، وتعد التأثيرات ذات دلالة إحصائية إذا كانت قيمة مستوى الدلالة المحتسب أصغرمن مستوى الدلالة المعتد (0.05) والعكس صحيح , والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم(3) قيم تحليل المسار توجد علاقة ذات دلالة إحصائية اليقظة الاستراتيجية والميزايا التنافسية

	Original sam-(ple (O	Sample mean ((M	Standard devi-(ation (STDEV	T statistics (|O/|STDEV	P values
اليقظة التكنولوجية ->الجودة	-0.15	-0.134	0.085	1.759	0.079
اليقظة التكنولوجية ->الكلفة	-0.207	-0.193	0.088	2.355	0.019
اليقظة التكنولوجية ->المرونة	-0.051	-0.05	0.055	0.924	0.355
اليقظة التكنولوجية ->الوقت	0.276	0.279	0.057	4.834	0.000
اليقظة التنافسية ->الجودة	0.38	0.371	0.101	3.772	0.000
اليقظة التنافسية ->الكلفة	0.367	0.368	0.094	3.885	0.000
اليقظة التنافسية ->المرونة	0.529	0.53	0.055	9.542	0.000
اليقظة التنافسية ->الوقت	0.428	0.426	0.068	6.297	0.000

المصدر: إعداد الباحث من نتائج الدراسة الميدانية 2024م

من خلال بيانات الجدول اعلاه واستنادا عليمستوى الدلالة المعتد (0.05) فانه يتضح الاتي:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التكنولوجية علي الجودة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التكنولوجية علي الكلفة.

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التكنولوجية علي المرونة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التكنولوجية علي الوقت.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التنافسية علي الجودة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التنافسية علي الكلفة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التنافسية علي المرونة.

يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة (α=≤ 0.05) اليقظة التنافسية علي الوقت

مخلص النتائج: هنالك أثر إيجابية بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية.

التوصيات:

- التاكدعلي ضرورة الإهتمام باليقظة الاستراتيجية من قبل المصارف وذلك لما لها من آثار واضحة علي الميزة التنافسية للمؤسسات وإستمرارها، وهذا ما أكدت عليه الدراسات الحالية والدراسات السابقة التي درست العلاقة بين اليقظة الإستراتيجية والميزة التنافسية.
- الإهتمام بالميزة التنافسية ورعايته وتطويره بإستمرار وذلك لاهميته ببقاء المنظمات وتطورها.
- تطبيق المفاهيم الادارية الحديثة مثل تفعيل مبدأ المشاركة وتشكيل فرق العمل.

المصادر والمراجع:

(1) إلياس، سالم، التنافسية والميزة التنافسية في منظمات الاعمال، مجلة الابحاث والدراسات التنمية، مجلد(08) العدد(1)،2021م.

(2) الزعبي حسن علي، نظم المعلومات الإستراتيجية، مدخل استراتيجي، دار وائل، الأردن، 2005.

(3) أقوم فاطمة، أهيمة اليقظة الإستراتيجية في إنتهاج المؤسسة لمسار التنمية المستدامة، مجلة الإقتصاد الحديث والتنمية المستدامة، المجلد 4، العدد 2، 2021.

(4) باشيوة، لحسن، واقع التميز المؤسسي والأعتمادالإكاديمي، دراسة أستشرافية لمتطلبات تميز مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي، المجلة العربية للجودة والتميز،2016.

(5) رميسة، هامل،(2021)»،دورإداره المعرفة في تحقيق الميزة التنافسية»،دراسة تطبيقية على بعض مؤسسات المتواجدة بولاية أم البواقي، مذكرة مكملة لنيل الماستر في علوم التسير.

(6) رقايقية فاطمة الزهراء، مساهمة براءة الإختراع في دعم وحماية الإبداع التكنولوجي وتحقيق التميز التنافسي المسدام، بحث مقدم للملتقى الدوري الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة، جاعمة البليدة يومي، 2010.

(7) رضوان، لورزازي،(2019)»دور الابداع التكنولوجي في تحقيق الميزة التنافسية»،دراسة ميدانية بمؤسسة IRIS ولاية سطيف،مذكرة مكملة لنيل الماستر في علوم التسير.

(8) زغدار، أحمد، (2003). المنافسة والتنافسية – البدائل الاستراتيجية، الطبعة الثانية، دار الجرير للنشر واللتوزيع، الاردن.

(9) سلطان محمد سيف العجيمي، دور جامعة الكويت في الميزة التنافسية، جامعة جنوب الوادي، كلية التربية، مجلة العلوم التربوية، العدد 4، المجلد 4، 2021م.

(10) صوار يوسف، حميدي زقاي، قياس أثر التخطيط الإستراتيجي التسويقي وتحسين مستوى الأداء على زيادة الميزة اللتنافسية، مجلة المشكاة، العدد 2، 2020م.

(11) مها حسين محمد ناصر، الدور المعدل للثقافة التنظيمية في العلاقة بين المشاركة المعرفية والميزة التنافسية المستدامة، رسالة دكتوراة منشورة، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2020م.

(12) محمد زيدان محمد الشربيني، محمود محمد عبد المنعم عبد الاله، دور اليقظة الإستراتيجية في تحسين الأداء التسويقي، مجلة كلية السياحة والفنادق، المجلد (6). العدد (1/2) 2022م.

(13) معزة بابكر نورالدئم أبو عاقلة، الدور الوسيط للمرونة الإستراتيجية في العلاقة بين رأس المال الفكري والميزة التنافسية في ظل التوجه التسويقي، رسالة دكتوارة منشورة، جامعة السوان للعلوم والتكنولوجيا، 2021م.

(14) مصباح عائشة، عبدالفتاحبوخمخم، دور اليقظة الإستراتيجية في تطوير الميزة التنافسية، مجلة دراسات إقتصادية، المجلد 6، العدد 1، 2019م.

(15) يونس،عدنان حسين، عزيز، جعفر عبد الأمير، الأنظمة التجارية الرقيمية وتأثيرها في الميزة التنافسية، مجلة الغدارة والاقتصاد- المجلد الخامس- العدد العشرون، 2015.

(16) Dumas, Leonard, (2004),Laveillemarketingenhotellerie _unepratiquedegestion a explorer _ RevueTeoros, vo123,N.03.

(17) HumbrertLesca, laveillestratigique: lamethode L.E Scanning,edEMS,France, 2003,p:3

(18) MichelCartier, Tirerdecoupd,deil, ENAP.htt: //www.enap.ca/ documents- pdf/ observation/ coup/ cdov9n01fev03pdf consultele 032016/05/ a 12h45..

(19) Roach, Daneil, (2010), LaVielletechnologieet I intelligenceeconomique, pressesuniv ersitairesdeFracem,France

(20) Stevenson. William, J. (2007). «Production: OperationsManagement». 8th ed, VonHoffmannPress, p:4.

(21) PierretteBergeron, Observationssurleprocessusdeveilleetleobstacles a sapratique, argus, vol24,n3,France, 1995,p:17.

أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية (دراسة ميدانية على عينة من المصارف التجارية بالسودان)

أ.مستعين شريف خليل النور

طالب دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

أ.د. بابكر إبراهيم الصديق

أستاذ المحاسبة - جامعة السودان
للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان أثر جودة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي في المصارف التجارية السودانية، في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها بيئة العمل المصرفي، وما يصاحبها من تطور في المخاطر المالية والتكنولوجية، إضافة إلى زيادة حدة المنافسة بين المصارف. وانطلقت الدراسة من مشكلة بحثية تتمثل في التساؤل حول مدى مساهمة جودة أنشطة المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة الأداء المالي للمصارف التجارية، بما يعزز قدرتها على الاستمرار، وتحقيق أهدافها الاستراتيجية، ودعم مركزها التنافسي. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لتوافقه مع طبيعة الدراسة وأهدافها، حيث استخدمت الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات. وتم توزيعها على عينة من العاملين في إدارات المراجعة الداخلية والإدارات المالية بالمصارف التجارية السودانية. كما جرى تحليل البيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة من خلال برامج التحليل الإحصائي، وذلك لاختبار فرضيات الدراسة وقياس قوة واتجاه العلاقة بين متغيراتها. أبانت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين جودة المراجعة الداخلية وكفاءة الأداء المالي. وأظهرت النتائج أن جودة المراجعة الداخلية تفسر ما نسبته (70.4 %) من التغير في كفاءة الأداء المالي، مما يعكس الدور الفاعل للمراجعة الداخلية في تعزيز كفاءة استخدام الموارد، وتحسين مستوى الرقابة الداخلية، ودعم موثوقية التقارير والمعلومات المالية داخل المصارف. وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز استقلالية إدارات المراجعة الداخلية، وتوفير الدعم الإداري والتنظيمي اللازم لها، والعمل على تطوير كفاءة المراجعين الداخليين من خلال برامج التدريب المستمر. كما أكدت على أهمية الالتزام بتطبيق معايير المراجعة الداخلية الدولية، لما لذلك من أثر في تحسين كفاءة الأداء المالي، ودعم القدرة التنافسية، وتعزيز الاستقرار المالي للمصارف التجارية السودانية. وتسهم نتائج الدراسة في إثراء الأدبيات المحاسبية، وتوفير مؤشرات عملية لصناع القرار لتطوير نظم الرقابة وتحقيق أداء مالي مستدام مستقبلًا.

الكلمات المفتاحية: جودة المراجعة الداخلية، كفاءة الأداء المالي، المصارف التجارية، الرقابة الداخلية.

The impact of internal audit quality on improving financial performance efficiency in commercial banks. (A field study on a sample of commercial banks in Sudan)

A.Mostaeen Sharif Khalil Elnour

Pro. Babiker Ibrahim Alsiddiq

Abstract:

This study examined the impact of internal audit quality on improving financial performance efficiency in Sudanese commercial banks amid rapid changes in the banking environment, including evolving financial and technological risks and intensified competition. The research problem focused on the extent to which internal audit quality contributes to improving financial performance efficiency in a manner that supports sustainability, strategic objectives, and competitive positioning. The study adopted a descriptive-analytical approach. A structured questionnaire was distributed to employees in internal audit and financial departments of Sudanese commercial banks. Data were analyzed using appropriate statistical techniques to test the study hypotheses and assess the relationships among variables. The findings revealed a statistically significant relationship between internal audit quality and financial performance efficiency at the level of $(p \leq .05)$. Internal audit quality accounted for 70.4 % of the variance in financial performance efficiency, highlighting its role in improving resource utilization, strengthening internal control, and enhancing the reliability of financial reporting. The study recommends reinforcing the independence of internal audit departments, providing adequate organizational support, enhancing auditors' competencies through continuous training, and ensuring compliance with international internal auditing standards to promote sustainable financial performance and competitiveness.

Keywords:Internal Audit Quality, Financial Performance Efficiency, Commercial Banks, Internal Control.

اولاً: المقدمة:

تحقيق ورفع كفاءة الأداء المالي لهذه المؤسسة يتطلب بالضرورة توفر جودة للمراجعة بشكلها وإطارها العام في المؤسسة وتنفيذ عملية هذه المراجعة بالمعايير المناسبة وبالمؤهلات المناسبة للمراجع والتقييد بآداب وسلوك المهنة إنما يعكس مباشرة جودة للمراجعة والتي تساهم بهذه الطريقة في رفع كفاءة الأداء المالي لهذه المؤسسة مما يعزز الميزة التنافسية من خلال الحصة السوقية لمنتجات وخدمات هذه المؤسسة ونوعية هذه المنتجات والخدمات المقدمة.

مشكلة الدراسة:

في ظل العولمة الحالية والتزايد المستمر في متطلبات سوق العمل والرغبات المتجددة للعملاء تواجه المصارف السودانية منافسة حادة وتسعى هذه المصارف لدعم موقفها السوقي وتحسين ميزتها التنافسية مما يضمن تعزيز موقفها المالي للمصرف وتحسين كفاءته. ومما تقدم يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور جودة المراجعة في رفع كفاءة الأداء المالي؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1/ هل تحقق جودة المراجعة من خلال بيئة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي ؟

2/ هل تحقق جودة المراجعة من خلال إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة في كونها إضافة علمية في المجال وايضاً محاولة إنشاء نظرية علمية لرفع كفاءة الأداء المالي وتوفير إطار مفاهيمي لجودة المراجعة وكفاءة الأداء المالي والميزة التنافسية واختيار دور جودة المراجعة في رفع كفاءة الأداء المالي، أما الأهمية العملية فتتمثل في الألية التي تساعد الشركات في دعم مزاياها التنافسية والتي تساعد في دعم موقفها في السوق المحلي والعالمي مما يساعد في تنمية الاقتصاد الوطني السوداني.

أهداف الدراسة:

1/ معرفة مدى تحقق جودة المراجعة من خلال بيئة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي.

2/ معرفة مدى تحقق جودة المراجعة من خلال إدارة المراجعة الداخلية في رفع كفاءة الأداء المالي.

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ورفع كفاءة الأداء المالي. ويتفرع منها الفرضيات التالية:

1/ توجد علاقة إيجابية بين بيئة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

2/ توجد علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

منهج الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج التاريخي متمثل في الكتب والرسائل الجامعية والمجلات والصحف والمنهج الوصفي على متغيرات متمثلة في بيئة، إدارة وفريق عمل المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

أدوات الدراسة:

المصادر الأولية: المراجع والكتب.

المصادر الثانوية: استبيان موجه الي العاملين في المصارف التجارية.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: السودان، المصارف التجارية.

الحدود الزمانية: 2025م.

ثانياُ: الدراسات السابقة:

دراسة عبدالحكيم البشير الملهوف، (2020م)[1]:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية: ما مدى تأثر جودة المراجعة بمجموعة العوامل المرتبطة بمكاتب المراجعة. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: التعرف على ما أثير من أراء وأفكار في الأدب المحاسبي المتعلق بمجال المراجعة حول مفهوم جودة المراجعة، التعرف على مدى تأثير مجموعة العوامل المرتبطة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الأتية: لا يؤثر صغر حجم مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة، لا تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: يؤثر صغر حجم مكتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة، تؤثر المنافسة بين مكاتب المراجعة سلبياً على جودة المراجعة. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يجب على مكاتب المراجعة تطوير أدائها المهني في مختلف الأنشطة الاقتصادية من خلال الاهتمام ببرامج التدريب المهني المستمر والاستثمار في رأس المال البشري لدوره الكبير في النهوض بمستوى الأداء المهني للمرجعيين.

دراسة السيد أحمد محمود فودة، مصطفى السيد مصطفى علي، (2020م)[2]:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤل الاتي: هل يوجد أثر لجودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في الشركات المساهمة المقيدة في بورصة الأوراق المالية. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: اختبار أثر جودة المراجعة الخارجية على السلوك غير المتماثل للتكاليف في البيئة المصرية، اختبار أثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف، اختبار أثر التخصص الصناعي على السلوك غير المتماثل للتكاليف. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الأتية: يؤثر حجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية، يؤثر التخصص الصناعي للمراجع على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: وجود أثر معنوي لحجم مكتب المراجعة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انفاض الايرادات، وجود أثر معنوي للمراجعة المشتركة على السلوك غير المتماثل لمصروفات التشغيل في اتجاه الاحتفاظ بالتكاليف غير المستغلة في فترات انفاض الايرادات.

دراسة ايناس مرسي محمود، (2020م)[3]:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية: هل تعد جودة المراجعة المقدمة حالياً من مراجعي الجهاز المركزي للمحاسبات في شركات القطاع العام ملائمة ام تحتاج الى تغيير، هل لابد عند اللجوء الى مكاتب المراجعة الخارجية من التعامل مع مكاتب المراجعة الكبيرة فقط لزيادة جودة المراجعة ام يمكن اللجوء الى مكاتب مراجعة اقل في الحجم. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: تقييم جودة المراجعة الحالية في شركات القطاع العام ومدى ملائمتها في ظل التطورات والتحديات الاقتصادية القائمة، زيادة جودة المراجعة عن طريق وجود اسس لتحديد حجم شركات القطاع العام يمكن الاعتماد عليها لاختيار طرق المراجعة المستخدمة والخبرات المطلوبة لتخفيض حجم فجوة جودة المراجعة. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: وجود قصور في جودة المراجعة القوائم المالية الخاصة بشركات القطاع العام يتمثل في قصور عمل الجهاز المركزي للمحاسبات في الجوانب التكنولوجية والفنية والقواعد والمعايير المنظمة لعمل المراجعة به، أوضحت الدراسة وجود أثر إيجابي لتغير اسلوب جودة المراجعة يؤدي الى تقليل مخاطر معلومات التقارير المالية في شركات القطاع العام. أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات منها: يوجد قصور في الجوانب التكنولوجية لعمل مراجعي الجهاز المركزي ويمكن تجنبها بعمل دورات الزامية مكثفة وتسليم لاب توب ويكون خاص بكل مراجع من أجل متابعة العمل بشكل أسهل وأكثر دقة.

دراسة أحمد سليم محمد، (2020م)[4]:

تمثلت مشكلة الدراسة في التساؤلات الأتية: هل توجد علاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية وفي حال وجدت هذه العلاقة ما هي قوتها واتجاهها، هل تختلف قوة ووضوح العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية باختلاف مستويات التمثيل النسائي بمجالس إدارات هذه الشركات. هدفت الدراسة إلى تحقيق الاتي: قياس مستوي التمثيل النسائي الاختياري في مجالس إدارات الشركات المقيدة المصرية، دراسة وتحليل العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية. سعت الدراسة الى التحقق من صحة الفرضيات الأتية: لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية، توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الأرباح والمسئولية الاجتماعية وبين القيمة السوقية للشركات المقيدة المصرية. توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها: وجود علاقة ارتباط معنوية إيجابية بين كل من (أتعاب المراجعة وحجم المكتب وإعادة إصدار القوائم المالية مؤشرات قياس سياسات توزيعات الأرباح المختلفة) وبين القيمة السوقية، لا توجد علاقة ارتباط معنوية بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع

الأربـاح والمســـئولية الاجتماعيـة وبيـن القيمـة الســـوقية للشـــركات المقيـدة المصريـة. أوصـت الدراسـة بمجموعـة مـن التوصيـات منهـا: يوصـي الباحـث أن تقـوم الهيئـة العامـة للرقابـة الماليـة بعمـل نـدوات تعريفيـة لمجالـس إدارات الشـركات المقيـدة المصريـة للتوعيـة بمنافـع التمثيـل النسـائي وعـرض نتائـج الدارسـات العالميـة والمحليـة ذات الصلـة والتـي تدعـم إيجابيـة التطبيـق.

ثالثاً: الاطار النظري:

جودة المراجعة:

أ/ تعريف الجودة:

تنـاول الباحـث بعـض المفاهيـم والتعريفـات المختلفـة لجـودة الأداء المهنـي لمراجعـة الحسـابات، وكـذا المتغيـرات المتعلقـة بالعامليـن بمكاتـب مراجعـة الحسـابات مـن المختصيـن بمراجعة الحسـابات. ذلـك أن مهنـة مراجعـة الحسـابات تعتبـر مـن أكثـر المهـن الخدميـة والاستشـارية تعقيـدًا، نظـرًا للنتائـج التـي يتوصـل إليهـا مراجـع الحسـابات.

ب/ تطور مفهوم الجودة:

يعتبـر مفهـوم الجـودة (Quality) مـن المفاهيـم الحديثـة التـي ظهـرت فـي الربـع الأخيـر مـن القـرن الماضـي، وتغيـر مفهومهـا بعـد تطـور علـم الإدارة، وظهـور الشـركات الكبـرى، وازديـاد المنافسـة حيـث أصبحـت لمفهـوم الجـودة أبعـاد متشـعبة وجديـدة، ويعتبـر مفهـوم إدارة الجـودة الشـاملة (TQM) مـن أكثـر المفاهيـم الرائـدة، والتـي اسـتحوذت علـى اهتمـام واسـع مـن قبـل المختصيـن والإدارييـن، وخاصـة فـي تطويـر وتحسـين الأداء الإنتاجـي والخدمـي. ولقـد لعبـت الإدارة اليابانيـة دورًا هامًـا وحاسـمًا فـي ظهـور هـذا المفهـوم عبـر مراحـل تطـور أساسـية ومتعـددة [5]. وقـد عرفهـا بعضهـم بأنهـا عبـارة عـن مجموعـة مـن الصفـات والخصائـص التـي يتميـز بهـا المنتـج والخدمـة، والتـي تـؤدى إلـى تلبيـة حاجـات المسـتهلكين والعمـلاء، سـواء مـن حيـث تصميـم المنتـج أو تصنيعـه أو قدرتـه علـى الأداء فـي سـبيل إرضـاء هـؤلاء العمـلاء وإسـعادهم [6]. ولقـد اختلـف الباحثـون فـي تعريـف إدارة الجـودة الشـاملة، إذ أن الجـودة نفسـها تحتمـل مفاهيـم مختلفـة مـن حالـة إلـى أخـرى، ومـن شـخص لآخـر وقـد عرفهـا معهـد الجـودة الفيدرالـي فـي أمريـكا أنهـا منهـج تطبيقـي شـامل يهـدف إلـى تحقيـق حاجـات وتوقعـات العميـل، إذ يتـم اسـتخدام الأسـاليب الكميـة مـن أجـل التحسـين المسـتمر فـي العمليـات والخدمـات [7]. ومـع تطـور الحيـاة الاقتصاديـة طـورت المجموعـة الأوروبيـة معيـارًا للجـودة وهـو أيـزو، (ISO) وركـز هـذا المعيـار علـى إلـزام منظمـات الأعمـال العاملـة فـي نظـام الجماعـة الأوروبيـة بإتبـاع إجـراءات ضمـن إدارة منهجيـة للجـودة. وكلمـة الأيـزو (ISO) هـي اختصـار International Standardizatation Organization وهـي مسـمى المنظمـة العالميـة للمعايـرة، وتقـوم هـذه المنظمـة بوضـع مقاييـس عالميـة لنظـام إدارة الجـودة فـي أيـة منظمـة، سـواء كانـت إنتاجيـة أو خدميـة [8].

ج/ مفهوم جودة مراجعة الحسابات:

مفهـوم جـودة المراجعـة مـن المفاهيـم الحديثـة والتـي تحظـى باهتمـام الهيئـات والجمعيـات العلميـة والمهنيـة حيـث يعنـي تطبيـق المعاييـر المهنيـة ومـا تتضمنـه مـن قواعـد وآداب السـلوك

المهني المحددة بواسطة مجمع المحاسبين الأمريكيين، وأن جودة المراجعة تكمن في إضفاء الثقة على القوائم المالية، هنالك العديد من الدراسات التي تناولت تعريف جودة المراجعة فكل طرف في بيئة المراجعة له مفهوم خاص للجودة، ترتب على ذلك وجود مدخلين أساسيين لمفهوم جودة المراجعة هما[9]:

المفهوم النظري لجودة المراجعة:

ويتحدد من خلال وجهة نظر مستخدمي القوائم المالية ويعبر عن خصائص الرأي المهني للمراجع، والذي يحقق إشباعاً لاحتياجاتهم في حدود القيود العملية والاقتصادية لبيئة المراجعة.

المفهوم المهني لجودة المراجعة:

وهنا يتم التمييز بين ثلاثة مداخل هي:

المدخل المهني لمفهوم جودة المراجعة:

ويقوم على ربط جودة أداء المراجعة بدرجة التزام المراجع بالمعايير المهنية التي وضعتها هذه المنظمات لان معايير المراجعة المتعارف عليها GAASوضعت لضمان الحد الأدنى من جودة أداء المراجع، لذلك يجب أن يرتبط الالتزام بالمعايير ايجابياً مع جودة أداء وتنفيذ عملية المراجعة [10].

المدخل التشغيلي لمفهوم جودة المراجعة:

يقوم بأداء عملية المراجعة فريق من المهنيين يتكون من مجموعة مراجعين مهنيين يقومون بتنفيذ اختبارات المراجعة وجمع الأدلة، ويتم الحكم على الجودة على أساس مدي الالتزام بالخطط والبرامج والموازنات الزمنية لتنفيذ عملية المراجعة، ومن ثم تحقق الجودة التشغيلية إذا تم الالتزام بالخطط الموضوعة والبرامج التفصيلية للعمل والموازنات التي توضح الحدود الزمنية والمالية لتنفيذ عملية المراجعة.

ج. مدخل اكتشاف الأخطاء والغش كأداة لقياس مفهوم جودة المراجعة:

يشير هذا المدخل إلى الجودة التشغيلية في المراجعة بدرجة اكتشاف المراجع للأخطاء والمخالفات التي قد توجد بالقوائم المالية [11].

مفهوم جودة المراجعة على مستوى الهيئات المهنية الدولية لمراجعة الحسابات:

إن مفهوم جودة المراجعة من وجهة نظر الهيئات المشرفة يندرج ضمن المفهوم التشغيلي لجودة المراجعة حيث بيّنت نشره معايير المراجعة SASالصادرة من المعهد الامريكي للمحاسبين القانونيين إن تحقيق جودة مراجعة الحسابات يكون من خلال الالتزام بمعايير المراجعة والآليات المرتبطة بالرقابة على الجودة في مكاتب المراجعة والخدمات التي تقدمها، كما أشار الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC) إلى مفهوم جودة المراجعة من خلال المعيارين الدوليين لرقابة جودة المراجعة وهما[12]:

المعيار الدولي لرقابة الجودة الأول (ISOC1): حيث يشير إلى هدف مكاتب وشركات المراجعة في تحقيق جودة المراجعة، وهو إيجاد نظام لرقابة الجودة والالتزام به من أجل تزويدها بتأكيد معقول فيما يرتبط بامتثال الشركة وموظفيها للمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

المعيار الدولي رقم (220):

اشـار الإتحـاد الدولـي للمحاسـبين إلـى مفهـوم جـودة المراجعـة حيـث أوضـح المعيـار أن أدوات الرقابـة علـى جـودة المراجعـة تتمثـل فـي السياسـات والإجـراءات المطبقـة فـي منشـأة المراجعـة للتحقـق مـن أن أعمـال المراجعـة المنفـذة قـد تـم أداؤهـا وفقـاً لمعاييـر المراجعـة المتعـارف عليهـا[13].

كمـا أشـارت المنظمـة الدوليـة للأجهـزة العليـا للرقابـة والمحاسـبة (INTOSAL) إلـى أن مفهـوم وأهميـة وجـودة المراجعـة فـي ظـل اعتبـارات خاصـة بالهيئـات التابعـة للقطـاع العـام ،مـن خـلال المعيـار الدولـي للأجهـزة العليـا للرقابـة المتعلقـة بجـودة المراجعـة بالقطـاع العـام والخـاص، وهـو معيـار ضبـط جـودة مراجعـة المعلومـات الماليـة التاريخيـة (ISSAL1220) حيـث يهـدف إلـى تحقيـق جـودة المراجعـة فـي ظـل احتـرام معاييـر رقابـة الجـودة والتـزام أعضـاء فريـق المراجعـة بالمتطلبـات الأخلاقيـة التابعـة للانتوسـال والمتطلبـات الأخلاقيـة الوطنيـة التـي تسـري علـى مراجعـي القطـاع العـام والخـاص فـي بيئـة معينـة وهـذا مـا يدعـم جـودة أداء المراجعيـن فـي تقديـر المخاطـر والقيـام بإجـراءات أخـرى ذات علاقـة بـأداء مسـئولياتهم فـي إعـداد التقاريـر[14]، إن مفهـوم جـودة المراجعـة مـن وجهـة نظـر الهيئـات المهنيـة لمراجعـة الحسـابات ، يتمثـل فـي الالتـزام بالمعاييـر المهنيـة لهـا ، والمتطلبـات القانونيـة والتنظيميـة التـي تحكـم الممارسـة المهنيـة [15] .

عرفهـا DE Angelo)): «احتمـال قيـام المراجـع باكتشـاف خـرق فـي النظـام المحاسـبي أو تحريـف فـي نظـام اعـداد التقاريـر الماليـة والتقريـر عـن هـذا الخـرق او التحريـف « [16].

كمـا عرفهـا عيسـي «أن جـودة المراجعـة هـو احتمـال خلـو القوائـم الماليـة مـن الأخطـاء والمخالفـات الجوهريـة وقـد اعتمـد علـى نتائـج المراجعـة، والتـي تتمثـل فـي قوائـم ماليـة يمكـن الاعتمـاد عليهـا لتعكـس جـودة عمليـة جـودة المراجعـة، حيـث لا يمكـن تحديـد درجـة الثقـة التـي يقدمهـا المراجـع الإ عنـد الانتهـاء مـن عمليـة المراجعـة» [17]. وأخيـراً ومـن زاويـة أخـرى ظهـرت مفاهيـم ومصطلحـات متعـددة فـي هـذا المجـال، وعلـى المسـتويين الأكاديمـي والمهنـي، ولهـا علاقـة وصلـة بجـودة عمليـة الرقابـة الخارجيـة علـى الحسـابات، والتـي قـد تسـتخدم لوصـف عمليـة التقييـم أو التحقـق مـن جـودة عمليـة المراجعـة، ومـن هـذه المصطلحـات مـا يلـي:

1 - رقابة الجودة (Quality Control):

عرفـت الهيئـة السـعودية للمحاسـبين القانونييـن مفهـوم رقابـة جـودة مكتـب المراجعـة بأنـه التنظيـم الإداري للمكتـب، وجميـع السياسـات والإجـراءات المتبعـة مـن أجـل التحقـق بدرجـة معقولـة مـن التـزام العامليـن بالمكتـب بالمعاييـر المهنيـة، والأنظمـة ذات العلاقـة التـي تحكـم أداءهـم المهنـي عنـد تقديـم الخدمـات المهنيـة لعمـلاء المكتـب، بمـا فـي ذلـك قواعـد وسـلوك وآداب المهنـة، والتـزام المكتـب بالأنظمـة التـي تحكـم مزاولـة المهنـة.[18]

2 - تأكيد الجودة (Quality Assurance):

ويقصـد بهـذا المفهـوم إجـراءات الفحـص والإشـراف الداخلـي علـى الجـودة، والتـي يقـوم بهـا المكتـب نفسـه مـن خـلال الرقابـة المهنيـة علـى موظفـي المكتـب. فـي حيـن تـرى جمعيـة المحاسـبين بهونـج كونـج بـأن الفحـص الخارجـي للجـودة مـن قبـل جهـة خارجيـة محايـدة يسـمى (رقابـة الجـودة).

د/ أهمية جودة مراجعة الحسابات:

واجهت مهنة المراجعة ضغوط متزايدة وانتقادات مستمرة في السنوات الأخيرة وخصوصاً بعد تعرض العديد من المؤسسات العالمية للانهيار، بالرغم من خضوعها للمراجعة، لجودة المراجعة ،وتكمن أهمية جودة المراجعة في كون المستخدمين الخارجيين للقوائم المالية يتوقعون من مخرجات عملية المراجعة، والمتمثلة في تقرير مراجع الحسابات، والذى يعكس جودة المراجعة ومصداقية المعلومات لأنهم يعتمدون في اتخاذ قراراتهم ورسم سياساتهم على تلك القوائم وبالتالي فإن جودة المراجعة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف المستفيدة من عملية المراجعة، ويمكن بيان هذه الأطراف كما يلي[19]:

مراجع الحسابات:

يهتم مراجع الحسابات بأن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة وذلك من أجل تحسين سمعته وشهرته وموقفه التنافسي في مجال عمله.

إدارة الشركة:

تعتبر إدارة الشركة المسئولة عن إعداد القوائم المالية، وبالتالي فإن تنفيذ عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة يمكنها من معرفة أماكن القوة والضعف لديها، ويساعدها في وضع الخطط المستقبلية. ومن ناحية أخرى فإن تقرير المراجع له ردود فعل في السوق مما قد يؤثر على أسعار الأسهم الخاصة بالشركة.

البنوك:

تعتمد البنوك ومؤسسات التمويل بشكل كبير على القوائم المالية المراجعة، وخاصة في منح القروض والتسهيلات البنكية. ومما لا شك فيه أن جودة عملية المراجعة سوف تؤثر إيجابيًا على جودة قراراتهم.

الدائنون:

يهتم الدائنون بالقوائم المالية المراجعة من قبل مراجع قانوني خارجي لمنح العملاء تسهيلات ائتمانية بناء على تلك القوائم. ولا شك أن جودة المراجعة سوف تؤثر كثيرًا على قراراتهم في منح الائتمان.

الهيئات والأجهزة الحكومية:

تعتمد الأجهزة الحكومية على القوائم المالية المدققة في أغراض كثيرة، منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب، وتقرير الإعانات لبعض الصناعات. وتسعى الأجهزة الحكومية إلى أن تتم أعمال المراجعة والتدقيق وفقًا لمستوى عالٍ من الجودة من أجل حماية النشاط الاقتصادي، وجميع الأطراف ذات الصلة والعلاقة بعملية المراجعة.

الجمعيات والهيئات المنظمة للمهنة:

تسعي كثير من الجمعيات المنظمة لمهنة المراجعة إلى إلزام مكاتب المراجعة والتدقيق بتحقيق مستوي عالٍ من الجودة من أجل تطو ير المهنة وتدعيم الثقة فيها، ووضعها في

مكانها اللائق بين المهن الأخرى، وتحسين نظرة المجتمع لهذه المهنة وللخدمات التي تقدمها.

يمكن تلخيص أهمية جودة المراجعة في الاتي:

- أداء العمل بحيث يتوافق مع المعايير المهنية والمتطلبات التنظيمية والقانونية.
- الالتزام بسياسات وإجراءات رقابة جودة مؤسسة المراجعة.
- إصدار تقارير مراجعة تعتبر ملائمة في ظل الظروف المحيطة.
- قدرة فريق ارتباط المراجعة على طرح مخاوفهم بدون أي خوف من التأنيب.
- الحقيقة الخاصة بأن الجودة تعتبر حتمية وأساسية عند أداء ارتباطات المراجعة. [20]
- يهتم المراجع أن تتم عملية المراجعة بأعلى جودة ممكنة حتى يخفي على تقريره اكبر مصداقية.
- إن المستفيدين من نتائج جودة المراجعة يهمهم التأكد من دقة المعلومات المالية والمحاسبية بالقوائم المالية التي تمت مراجعتها. [21]

2/ الأداء المالي:

مفهوم الأداء المالي:

يعرف الأداء المالي بأنه أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة ككل أو لجانب معين من أداء المؤسسة أو لأداء أسهمها في السوق في يوم محدد وفترة معينة [22]، كما عرف بأنه تعظيم النتائج وذلك من خلال تحسين المردودية ويتحقق ذلك بتقليل التكاليف وتعظيم، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت [23]، كما عُرِف الأداء المالي بأنه المعبر عن أداء الأعمال باستخدام مؤشرات مالية كالربحية مثلاً، ويمثل الركيزة الأساسية لما تقوم به المنظمات من أنشطة مختلفة [24] ، وعُرِف بأنه مدى تحقيق المنظمة لهامش أمان من خلال قدرتها على تصدي المخاطر وتحدي الصعاب المالية مما يزيل عنها حالة الإعسار المالي[25]. يعد الأداء المالي من أكثر ميادين الأداء استخداماً وقدماً لقياس أداء المنشأة لأنه يمتاز بالاستقرار والثبات ويسهم في توجيه المنشآت نحو المسار الأفضل والصحيح، وهناك من الخبراء الماليين والباحثين من حدد مفهوم الأداء المالي بإطاره الدقيق بأنه وصف لوضع المنظمة الحالي وتحديد دقيق للمجالات التي استخدمتها للوصول إلى الأهداف من خلال دراسة المبيعات الايرادات، الموجودات، المطلوبات صافي الثروة [26]. ويتحقق الأداء المالي الجيد من خلال تطوير القدرات والطاقات المتاحة للشركة التي تسهم في زيادة قدرة الشركة على التعامل الصحيح مع بيئة الصناعة وتساعد في ضمان تنفيذ العمليات بكفاءة، ومن ثم كسب مزايا تنافسية تؤدي لتطوير الأداء المالي. وعرف بإنه يمثل وضع الشركة المالي ووصف للأسباب التي تم استخدامها في الوصول لذلك الوضع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات مثل الايرادات والمبيعات، والموجودات، والمطلوبات وصافي الدخل. كما أنه مجموعة من الوسائل

المالية التي يمكن عن طريقها الوصول إلى تحديد الوضع الفعلي لأداء الشركة، ووضعها في الفترة الحالية، وعرف بأنه أكثر عوامل الضبط في الشركة، فهو يربط بين السبب والأثر، وبين الأنشطة المختلفة مثل تطوير المنتجات والحد من التكاليف.

اختلاف رؤى الباحثين تحديد مفهوم الوظيفة المالية:

اسندت بعض التعاريف الوظيفة المالية إلى القرارات المالية المتخذة، الاستراتيجيات، الخطط، الأهداف، السياسات المالية، وايضاً مواجهة المصاعب والعقبات المالية، والواقع أن هذه المفاهيم لا تستطيع تحديد وتوضيح والكشف عن طبيعة الوظيفة المالية، الأمر الذي يجعلها غامضة وعاجزة عن تحديد هوية الوظيفة المالية، ويرجع هذا الغموض إلى عدم الشمول من جهة، وعدم التوحيد من جهة أخرى، سببه تباين وجهات نظر المهتمين.

تطور النظرية المالية الكلاسيكية إلى نظرية مالية معاصرة:

اعتبرت النظرية المالية الكلاسيكية الوظيفة المالية الكلاسيكية في المؤسسة دور المزود بالأموال وتسيرها وتعرف باسم مالية (المؤسسات الشركات)، وتبنت الوظيفة المالية وفق المنظور الكلاسيكي هدف مضاعفة الربح في ظل مستقبل مؤكد الحدوث. سرعان ما انهار هذا المفهوم في ظروف اتسمت بالتعقيدات وظروف عدم التأكد والتضليل المعلوماتي، فضلاً عن التحديات التي تواجهه المؤسسات وأهمها، ازدياد التدخل الحكومي بشكله المباشر وغير المباشر، التقدم التكنولوجي، شروط سوق المال والمؤسسات المصرفية[27].

مقومات الأداء المالي:

يرتكز الأداء المالي الجيد للشركة على مجموعة من المقومات منها:

الإدارة الإستراتيجية :

تُعرف الإدارة الإستراتيجية بأنها الخطة الموحدة والمتفاعلة والشاملة التي تربط المزايا الإستراتيجية للشركة بتحديات البيئة وقد صممت لضمان تحقيق الأهداف الأساسية للمنظمة من خلال التنفيذ الملائم للمنظمة[28]، كما تعرف الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية بأنها عملية اتخاذ القرارات التي تعمل على تحقيق تكييف نظام الموارد البشرية مع البيئة التنافسية، وبالتالي فهو مجموع الإستراتيجيات والخطط الموجهة لإدارة التغيير في نظام الموارد البشرية والتي تعمل على تدعيم إستراتيجية المؤسسة لمواجهة التغييرات البيئية[29].

الشفافية :

حيث أنّه يجب على كل شركة سواء بصورة اختيارية أو إجبارية الإفصاح عن الموضوعات والمعلومات الخاصة بها والمتضمنة الأوضاع والقوائم المالية وأداء الإدارة وهيكل الملكية، على أن يتسم ذلك بالشفافية والسرعة والدقة اللازمين لكافة الأطراف المعنية، حيث يجب الإفصاح عن المعلومات الخاصة بكل من النتائج المالية والتنفيذية والأهداف والمخاطر القائمة أو المحتملة وأعمال مجلس الإدارة ومكافآتهم وغيرها من الأمور المؤثرة على نشاط الشركة، كما يجب الاعتداد بأسس المحاسبة والمراجعة الجيدة لنتائج أعمال الشركة وإجراء مراجعة سنوية مستقلة لضمان الحيطة والمصداقية، كما يجب أن يتم الإفصاح عن هذه البيانات في صورة دقيقة ودورية في

التوقيتات السليمة، وبطريقة عادلة لكل الأطراف المعنية بالشركة ، كما أن الشفافية من المعايير المهمة في تصنيف ترتيب الدول، وهي من المصطلحات الحديثة التي استخدمت في مجالات مكافحة الفساد والتنمية والحوكمة وتعني إتاحة كل المعلومات وسهولة تبادلها، وبأن تكون متاحة وواضحة لكافة المؤسسات، وعلنية الإجراءات والأهداف والغايات، بحيث تكون المعلومات في متناول المعنيين بها وتكون كافية لفهم ومتابعة العمليات في المؤسسة، وأخيرا إمكانية الاعتماد على هذه المعلومات بمعنى أن تكون دقيقة وحديثة وشاملة وبالتالي فان المعلومات الشفافة ثلاث مكونات هي إمكانية الحصول على المعلومات أي أن تكون متاحة للجميع، وان تكون المعلومة وثيقة الصلة بالموضوع[30].

إقرار مبدأ المساءلة الفعالة :

تزامن ظهور هذا المفهوم مع فصل إدارة الشركات عن ملاكها مما أدى إلى ظهور الحاجة لتلك المسالة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم كما أدت هذه المسالة إلى الحاجة للتسجيل من أجل إعداد التقارير، والحاجة إلى المراجعة من أجل دعم الثقة والى التحليل من أجل الاستيعاب، وأصبح مفهوم المساءلة أكثر شمولا ويقدم نظام عادل النقل المعلومات بين السائل والمسئول[31] ، والمساءلة هي اتساق وانسجام كافة العمليات والقرارات مع التشريعات والانظمة والتعليمات الصادرة من الجهات ذات الصلة، وتعد المساءلة احد المعايير الهامة في تطبيق الحوكمة من اجل تحقيق النمو الاقتصادي لكونها من الاليات والاجراءات الاساسية في تقويم عمل الأفراد واصحاب المصلحة والحكومة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) عرفها بانها الاجراءات اللازمة لأصحاب المصلحة حول كيفية استعمال صلاحياتهم والقيام بواجباتهم والاخذ بالانتقادات الموجهة اليهم. وتعد المساءلة من قبل الكثيرين بانها احدى المطاليب الاساسية للتوافق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وأهم أنواع المساءلة هي المساءلة العمودية وتتمثل في قدرة الجمهور واصحاب المصلحة في مساءلة من يمثلهم عن طريق الانتخابات والنوع الاخر هو المساءلة الأفقية تشير إلى خضوع كل الأطراف للرقابة والمساءلة من قبل هيئة على هيئة اخرى بحيث لا يوجد احد بعيد عن المساءلة في حين يقسمها آخرون على المساءلة التنفيذية ويقصد به مسؤولية الجهاز الحكومي التنفيذي على قدرة محاسبة نفسه وفق صيغ إدارية ووسائل ضبط قانونية، والمساءلة القضائية التي تعتبر من أهم وأبرز أنواع المساءلة الأهمية السلطة القضائية واستقلاليتها عن السلطتين التشريعية والتنفيذية وما تملكه من قدرة على تنفيذ الأحكام وتطبيق القوانين لتدعيم وترسيخ مفهوم الحوكمة بتطبيق وسيادة القانون[32].

رابعاً: الدراسة الميدانية:

1/ مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (**المصارف التجارية بالسودان**) تم الإعتماد على أسلوب العينة لأنه من غير العملي إستقصاء كل عنصر من المجتمع ، وحتى لو كان ممكناً فإن عناصر الوقت

والتكلفة وغيرها من الموارد البشرية الأخرى ستحول بين الباحث والقيام بذلك، عينة الدراسة تتمثل فى جزءا ومجموعة فرعية من مجتمع الدراسة تم الإعتماد على العينة الميسرة (غير إحتمالية الحصص Quota Sampling) والتي تستخدم خلال المراحل الاستكشافية لمشروعات البحوث لأنها تتيح للباحث جمع البيانات من أعضاء المجتمع الموجودين في ظروف مريحة للباحث لجمع البيانات (Saunders et al.، 2009) وتعتمد على خبرة الباحث ومعرفته بأن هذه المفردة أو تلك تمثل المجتمع ، ووفق الـ(اوماسيكاران) فانه كلما زاد مجتمع الدراسة كلما زادت العينة وبالتالى فان اقصى حد لحجم العينة هو 354 مفردة من المجتمع المختار، وايضا بسبب عدم وجود احصائية دقيقة لمجتمع الدراسة تكونت عينة الدراسة من (142) فرد من (150) بنسبة استرجاع بلغت (94.6 %) من أجل زيادة التأكد من أن العينة تمثل مجتمع الدراسة (Saunders et al.، 2009).

2/ معدل استجابة العينة:

تم جمع البيانات من الميدان عن طريق الاستبانة الموجه الي (**عينة من المصارف التجارية**)، حيث تم توزيع الاستبانة الكترونيا، وتم الحصول على استجابات (105) من مجتمع الدراسة حيث تم التوزيع عن طريق نموذج استبيان قوقل لأفراد المجتمع الذين يعملون في مجال المصارف.

3/ التحليل الوصفي للمتغيرات الاساسية:

جدول (1) توزيع أفراد العينة حسب متغير العمر

	التكرارات	النسبة
اقل من 30 سنة	14	% 13.3
30 واقل من 40 سنة	47	% 44.8
40 واقل من 50 سنة	26	% 24.8
50 واقل من 60 سنة	15	% 14.3
60 سنة فأكثر	3	% 2.9
المجموع	**105**	**% 100**

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026

الجدول (1) اعلاه والخاص بالمتغير العمر ان 47 من عينة الدراسة بنسبة 44.8 % تتراوح اعمارهم بين 30- 40 سنه (وهي النسبة الأعلى) و26 بنسبة 24.8 % تتراوح اعمارهم 40- 50 سنه، عليه يتضح ان غالبية افراد عينة الدراسة اعمارهم بين 30- 40 سنه.

جدول (2) المؤهل العلمى

	التكرارات	النسبة
دبلوم وسيط	2	% 1.9
بكالوريوس	55	% 52.4
دبلوم عالي	9	% 8.6
ماجستير	29	% 27.6
دكتوراه	10	% 9.5
المجموع	105	% 100.0

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026

الجـدول أعـلاه والخـاص بالمتغيـر المؤهـل العلمـي 55 بنسـبة 52.4 %مؤهلهـم العلمـي بكالوريـوس, 10 مـن عينـة الدراسـة بنسـبة 9.5 % دكتـوراة و29 ماجسـتير ,2 دبلـوم وسـيط ،9 دبلـوم عالـي عليـه يتضـح إن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسـة مؤهلهـم العلمـي بكالوريـوس.

جدول (3) التخصص العلمي

	التكرارات	النسبة
محاسبة وتمويل	43	%41.0
تكاليف ومحاسبة إدارية	11	%10.5
دراسات مصرفية ومالية	10	% 9.5
إدارة أعمال	21	% 20.0
نظم معلومات محاسبية	1	% 1.0
اقتصاد	10	% 9.5
تقنية معلومات	7	% 6.7
أخر يذكر	2	% 2.0
المجموع	105	100.0

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS - 2026

الجـدول أعـلاه والخـاص بالمتغيـر التخصـص العلمـي 43 بنسـبة 41.0 % تخصصهـم العلمـي محاسـبة وتمويـل, 21 مـن عينـة الدراسـة بنسـبة 20.0 % تخصصهـم إدارة أعمـال,10 تخصصهـم دراسـات مصرفيـة ومالـية و10 اقتصـاد و11 تكاليـف ومحاسـبة إداريـة، عليـه يتضـح أن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسـة تخصصهـم العلمـي محاسـبة وتمويـل.

جدول (4) المؤهل المهني

	التكرارات	النسبة
زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية	3	%2.9
زمالة المحاسبين القانونيين البريطانية	3	%2.9
زمالة المحاسبين القانونيين السودانية	2	%1.9
أخرى تذكر	7	%6.48
لا توجد	90	%85.7
المجموع	105	% 100.00

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2026

الجدول أعلاه والخاص بالمتغير المؤهل المهني90 بنسبة 85.7 % لا توجد زمالة, 7 من عينة الدراسة بنسبة 6.48 % يحملون مؤهل مهني اخرى، 3 يحملون زمالة المحاسبين القانونيين الامريكية ،3 البريطانية ،2 السودانية، عليه يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة لا توجد لديهم زمالة.

جدول (5) المسمى الوظيفي

	التكرارات	النسبة
مدير إدارة	11	% 10.5
مدير مالي	4	% 3.8
مدير فرع	7	% 6.7
مدير عمليات	7	% 6.7
محاسب عمليات	18	% 17.1
مراجع داخلي	11	% 10.5
محلل مالي	6	% 5.7
صراف	20	% 19.0
أخرى	21	% 20.0
المجموع	105	% 100

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2026

الجدول أعلاه والخاص بالمتغير **المسمى الوظيفي** إن 20 من عينة الدراسة بنسبة 19.0 % المركز الوظيفي صراف، و7 **المركز** الوظيفي **مدير فرع** و11 **مراجع داخلي** و21 اخرى (لم يذكروا المركز الوظيفي)، 18 محاسب عمليات و7 مدير عمليات عليه يتضح إن غالبية أفراد عينة الدراسة **المركز** الوظيفي صراف ومحاسب عمليات.

جدول (6) سنوات الخبرة

	التكرارات	النسبة
اقل من 5 سنوات	15	%14.3
5 واقل من 10 سنة	42	% 40.0
10 واقل من 15 سنة	18	% 17.1
15 واقل من 20 سنة	16	% 15.2
25 سنة فأكثر	14	% 13.3
المجموع	105	% 100

المصدر إعداد الباحث من بيانات الدراسة الميدانية باستخدام برنامج SPSS – 2026

الجـدول أعـلاه والخـاص بالمتغيـر سـنوات الخبـرة إن 14 مـن عينـة الدراسـة بنسـبة 13.3 % خبرتهـم العمليـة 25سـنة فأكثـر، و42 بنسـبة 40.0 % خبراتهـم العمليـة 5 وأقـل مـن 10 سـنوات، عليـه يتضـح إن غالبيـة أفـراد عينـة الدراسـة خبراتهـم العمليـة 5 واقـل مـن 10 سـنة.

ثانياَ: تحليل عبارات الاستبيان

المحور الأول: جودة المراجعة الداخلية (مؤشرات قياس جودة المراجعة الداخلية).

البعد الأول: بيئة المراجعة الداخلية

جدول (7) مؤشرات بيئة المراجعة الداخلية

العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
دعـم الإدارة العليـا عـن طريـق توفـير المـوارد البشريـة المناسـبة لإنجـاز مهـام المراجعـة الداخليـة بالمـصرف	49 46.7%	45 % 42.9	6 5.7%	5 % 4.8	
توفـر الإدارة العليا المـوارد المادية لإنجاز مهام المراجعـة الداخلية بالمصرف	39 % 37.1	58 % 55.2	5 % 4.8	2 % 1.9	1 % 1.0
اسـتقلالية المراجعـة الداخليـة التنظيميـة في مواجهـة الإدارات الخاضعـة للمراجعـة	49 % 46.7	41 % 39.0	12 % 11.4	2 % 1.9	1 % 1.0
تسـتجيب الإدارات الخاضعـة للمراجعـة للتوصيـات الـواردة في تقريـر المراجعـة الداخليـة بالمـصرف	39 % 37.1	59 % 56.2	5 % 4.8	2 % 1.9	

العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
توفر المراجعة الداخلية الدعم اللازم للمراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الموكلة اليه بالمصرف	53 % 50.5	40 % 38.1	9 % 8.6	2 % 1.9	1 % 1.0
تلبية المراجعة الداخلية بالمصرف لتوقعات الأطراف الأخرى الخاصة بأداء عمل المراجعة	31 % 29.5	54 % 51.4	15 14.3%	4 % 3.8	1 % 1.0

من الجدول أعلاه يتضح الأتي:

42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن دعم الإدارة العليا عن طريق توفير الموارد البشرية المناسبة لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 46.7 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (89.6 %)،5.7 % محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

55.2 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توفر الإدارة العليا الموارد المادية لإنجاز مهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 37.1 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.3 %)،4.8 % محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

39.0 % من عينة الدراسة يوافقون على إن استقلالية المراجعة الداخلية التنظيمية في مواجهة الإدارات الخاضعة للمراجعة. 46.7 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (85.7 %)،11.4 % محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

56.2 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تستجيب الإدارات الخاضعة للمراجعة للتوصيات الواردة في تقرير المراجعة الداخلية بالمصرف. 37.1 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (83.3 %)،4.8 % محايد و1.9 % لا يوافقون على ذلك.

38.1 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توفر المراجعة الداخلية الدعم اللازم للمراجع الخارجي لأداء مهام المراجعة الموكلة اليه بالمصرف. 50.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (88.6 %)،8.6 % محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تلبية المراجعة الداخلية بالمصرف لتوقعات الأطراف الأخرى الخاصة بأداء عمل المراجعة. 29.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80.9 %)،14.3 % محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

البعد الثاني: إدارة المراجعة الداخلية:

جدول (8) مؤشرات إدارة المراجعة الداخلية

العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
توجـد قيـم ثقافيـة راسـخة ملائمـة لطبيعـة المراجعـة الداخليـة بالمـصرف	34 % 32.4	52 % 49.5	15 % 14.3	4 % 3.8	
يتواجد بالمصرف هيكل تنظيمي معتمد يحدد مهـام إدارة المراجعة الداخلية	46 % 43.8	51 % 48.6	8 % 7.6		
توافـر وصـف وظيفي معتمـد للقائمين بأعـمال المراجعـة الداخلية بالمصرف	42 % 40.0	57 % 54.3	5 % 4.8	1 % 1.0	
يقـوم المراجعـين بالتوثيـق المنتظـم لملفـات المراجعـة الداخليـة بالمصرف	46 % 43.8	52 % 49.5	6 % 5.7	1 % 1.0	
تحتفـظ إدارة المراجعـة الداخليـة بأدلـة إجـراءات تفصيليـة لمهـام المراجعـة الداخليـة بالمـصرف	52 % 49.5	45 % 42.9	6 % 5.7	2 % 1.9	
للمـصرف برامـج فعالـة للتدريـب المسـتمر للمراجعـين الداخلـين بالمـصرف	34 % 32.4	45 % 42.9	14 % 13.3	9 % 8.6	3 % 2.9
توجـد نظـم فعالـة لتقويـم جـودة الأداء المهنـي للمراجعـة الداخليـة بالمـصرف	30 % 28.6	52 % 49.5	17 % 16.2	5 % 4.8	1 % 1.0
يطبـق المـصرف نظـم فعالـة للمكافـآت للمراجعـين الداخليـين لمـا تقدمـه المراجعـة الداخليـة مـن أعـمال	25 % 23.8	48 % 45.7	23 % 21.9	7 % 6.7	2 % 1.9
تفعيـل اليـات اتصـال بـين المراجعـة الداخليـة والأطـراف الأخـرى ذوي العلاقـة بالمراجعـة	35 33.3%	50 % 47.6	16 % 15.2	3 % 2.9	1 % 1.0

من الجدول أعلاه يتضح الأتي:

49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توجد قيم ثقافية راسخة ملائمة لطبيعة المراجعة الداخلية بالمصرف. 32.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (81.9 %)،14.3 % محايد و3.8 % لا يوافقون على ذلك.

48.6 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يتواجد بالمصرف هيكل تنظيمي معتمد يحدد مهام إدارة المراجعة الداخلية. 43.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.4 %)،7.6 % محايد.

54.3 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توافر وصف وظيفي معتمد للقائمين بأعمال المراجعة الداخلية بالمصرف. 40.0 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (94.3 %)،4.8 % محايد و1 % لا يوافقون على ذلك.

49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يقوم المراجعين بالتوثيق المنتظم لملفات المراجعة الداخلية بالمصرف. 43.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (93.3 %)،5.7 % محايد و1 % لا يوافقون على ذلك.

42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تحتفظ إدارة المراجعة الداخلية بأدلة إجراءات تفصيلية لمهام المراجعة الداخلية بالمصرف. 49.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (92.4 %)،5.7 % محايد و1.9 % لا يوافقون على ذلك.

42.9 % من عينة الدراسة يوافقون على إن للمصرف برامج فعالة للتدريب المستمر للمراجعين الداخلين بالمصرف. 32.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (75.3 %)،13.3 % محايد و2.5 % لا يوافقون على ذلك.

49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توجد نظم فعالة لتقويم جودة الأداء المهني للمراجعة الداخلية بالمصرف. 28.6 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (78.1 %)،16.2 % محايد و5.8 % لا يوافقون على ذلك.

45.7 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يطبق المصرف نظم فعالة للمكافآت للمراجعين الداخليين لما تقدمه المراجعة الداخلية من أعمال. 23.8 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (79.5 %)،21.9 % محايد و8.6 % لا يوافقون على ذلك.

47.6 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تفعيل اليات اتصال بين المراجعة الداخلية والأطراف الأخرى ذوي العلاقة بالمراجعة. 33.3 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80.9 %)،15.2 % محايد و3.9 % لا يوافقون على ذلك.

كفاءة الأداء المالي (مؤشرات قياس كفاءة الأداء المالي).

جدول (9) مؤشرات كفاءة الأداء المالي:

العبارات	اوافق بشدة	اوافق	محايد	لا اوافق	لا اوافق بشده
تحقيق أرباح كافية للمصرف من الأنشطة المصرفية	45 % 42.9	42 % 40.0	12 11.4%	4 % 3.8	2 % 1.9
تأكيد الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة للمصرف	33 31.4%	56 % 53.3	10 % 9.5	3 % 2.9	3 % 2.9
يصل المصرف لأعلى مستويات الإنجاز للأهداف الموضوعة	32 % 30.5	54 % 51.4	10 % 9.5	6 % 5.7	3 % 2.9
يتبنى المصرف استراتيجيات قوية وطويلة الأجل لتحقيق الأداء الأمثل.	28 % 26.7	55 % 52.4	14 13.3%	5 % 4.8	3 % 2.9
يتحقق تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى الموجودة بالمصرف	39 % 37.1	53 % 50.5	8 7.6%	4 3.8%	1 % 1.0
توفير معلومات مالية دقيقة لاتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن الاستثمار والتمويل والعمليات التشغيلية بالمصرف	36 % 34.3	52 % 49.5	14 % 13.3	1 % 1.0	2 % 1.9
يجذب المصرف المستثمرين الجدد بإظهار الأداء المالي القوي	41 % 39.0	46 % 43.8	9 % 8.6	5 % 4.8	4 % 3.8
يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية	33 % 31.4	54 % 51.4	13 % 12.4	4 % 3.8	1 % 1.0
يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية في وضع خطط مالية مستدامة	31 % 29.5	53 % 50.5	14 % 13.3	5 % 4.8	2 % 1.9
للمصرف الية قياس لأداء الإدارة في تحقيق الأهداف المالية	37 % 35.2	54 % 51.4	9 % 8.6	2 % 1.9	3 % 2.9
يستخدم بيانات الأداء المالي لتحديد أوجه القصور في العمليات التشغيلية للمصرف واتخاذ الإجراءات لتحسينها	33 % 31.4	55 % 52.4	8 % 7.6	7 % 6.7	2 % 1.9
المتابعة الدورية للأداء المالي وتشجيع ثقافة التعليم والتحسين المستمر داخل المصرف.	36 % 34.3	54 % 51.4	7 % 6.7	6 % 5.7	2 % 1.9

من الجدول أعلاه يتضح الاتي:

40.0 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تحقيق أرباح كافية للمصرف من الأنشطة المصرفية. 42.9 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.9 %)،11.4 % محايد و5.7 % لا يوافقون على ذلك.

53.3 % من عينة الدراسة يوافقون على إن تأكيد الكفاءة في استغلال الموارد المتاحة للمصرف. 31.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (84.7 %)،9.5 % محايد و5.8 % لا يوافقون على ذلك.

51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يصل المصرف لأعلى مستويات الإنجاز للأهداف الموضوعة. 30.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (81.9 %)،9.5 % محايد و8.6 % لا يوافقون على ذلك.

52.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يتبنى المصرف استراتيجيات قوية وطويلة الأجل لتحقيق الأداء الأمثل. 26.7 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (79.1 %)،13.3 % محايد و7.7 % لا يوافقون على ذلك.

50.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يتحقق تكامل بين نظام المعلومات المحاسبي والنظم الأخرى الموجودة بالمصرف. 37.1 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (87.6 %) ،7.6 % محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

49.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن توفير معلومات مالية دقيقة لاتخاذ قرارات إستراتيجية بشأن الاستثمار والتمويل والعمليات التشغيلية بالمصرف. 34.3 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (83.8 %)،13.3 % محايد و2.9 % لا يوافقون على ذلك.

43.8 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يجذب المصرف المستثمرين الجدد بإظهار الأداء المالي القوي. 39.0 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.8 %)،8.6 % محايد و8.6 % لا يوافقون على ذلك.

51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية للتنبؤ بالاتجاهات المستقبلية. 31.4 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (82.8 %)،12.4 % محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

50.5 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم المصرف بيانات الأداء المالي التاريخية في وضع خطط مالية مستدامة. 29.5 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (80 %)،13.3 % محايد و6.7 % لا يوافقون على ذلك.

51.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن للمصرف الية قياس لأداء الإدارة في تحقيق الأهداف المالية. 35.2 % موافقون بشدة بنسبة تراكمية موافق (86.6 %)،8.6 % محايد و4.8 % لا يوافقون على ذلك.

52.4 % من عينة الدراسة يوافقون على إن يستخدم بيانات الأداء المالي لتحديد أوجه

القصـور فـي العمليـات التشـغيلية للمصـرف واتخـاذ الإجـراءات لتحسـينها. 31.4 % موافقـون بشـدة بنسـبة تراكميـة موافـق (83.6 %) ،7.6 % محايـد و8.6 % لا يوافقـون علـى ذلـك.

51.4 % مـن عينـة الدراسـة يوافقـون علـى إن المتابعـة الدوريـة لـلأداء المالـي وتشـجيع ثقافـة التعليـم والتحسـين المسـتمر داخـل المصـرف. 34.3 % موافقـون بشـدة بنسـبة تراكميـة موافـق (85.7 %) ،6.7 % محايـد و7.6 % لا يوافقـون علـى ذلـك.

اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين جودة المراجعة ورفع كفاءة الأداء المالي.

جدول رقم (10)

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية	التفسير
	972.-	-2.659	009.	معنوية
بيئة المراجعة	090.	829.	409.	غير معنوية
إدارة المراجعة	430.	3.377	001.	معنوية
معامل الارتباط (R)	839.			
معامـل التحديـد (R^2)	704.			
اختبار (f)	59.469	النموذج معنوى ٠,٠٠٠		
النموذج				

1- اظهـرت نتائـج التقديـر وجـود ارتبـاط طـردى بـين جـودة المراجعـة كمتغيـر مسـتقل والأداء المـالي كمتغيـر تابـع حيـث بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط البسـيط (.938).

2- بلغـت قيمـة معامـل التحديـد .407هـذه القيمـة تـدل عـلى ان جـودة المراجعـة يسـاهم بنسـبة 4.07 % فى الأداء المـالي كمتغيـر تابـع.

3- -.279متوسط الأداء المالي عندما لا يوجد جودة المراجعة.

4- .090،.034،.034،707.-،410. تعنـى زيـادة الأداء المـالي عندمـا تزيـد بيئـة المراجعـة، إدارة المراجعـة، وحـدة واحـدة.

مـما تقـدم يتضـح ان الفرضيـة الرئيسـية تحققـت اى بمعنـى نظـام الرقابـة الداخليـة يؤثـر عـلى الأداء المـالي.

1/ توجد علاقة إيجابية بين بيئة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي

جدول رقم (11)

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية	التفسير
	361.	775.	440.	غير معنوية
بيئة المراجعة	875.	8.044	000.	معنوية
معامل الارتباط (R)	621a.			
معامل التحديد (R2)	386.			
اختبار (f)	64.699	النموذج معنوي 0.000		
النموذج				

1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين بيئة المراجعة كمتغير مستقل والأداء المالي كمتغير تابع حيث بلغت قيمة معامل الارتباط البسيط (.621).

2- بلغت قيمة معامل التحديد.386 هذه القيمة تدل على ان بيئة المراجعة يساهم بنسبة 38.6 % في الأداء المالي كمتغير تابع.

3- 361. متوسط الأداء المالي عندما لا يوجد بيئة المراجعة.

4- 875 . تعنى زيادة الأداء المالي عندما تزيد بيئة المراجعة وحدة واحدة.

مما تقدم نستنتج ان الفرضية الفرضية تحققت أي بمعنى بيئة المراجعة تؤثر على الأداء المالي.

2/ توجد علاقة إيجابية بين إدارة المراجعة المراجعة الداخلية ورفع كفاءة الأداء المالي.

جدول رقم (12)

	معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية	التفسير
	144.-	401.-	689.	غير معنوية
إدارة المراجعة	1.017	11.894	000.	معنوية
معامل الارتباط (R)	761a.			
معامل التحديد (R2)	579.			
اختبار (f)	141.464	النموذج معنوي 0.000		
النموذج				

1- اظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي بين إدارة المراجعة كمتغير مستقل

والأداء المـالي كمتغـير تابـع حيـث بلغـت قيمـة معامـل الارتبـاط البسـيط (.167).

2- بلغـت قيمـة معامـل التحديـد .975 هـذه القيمـة تـدل عـلى ان إدارة المراجعـة يسـاهم بنسـبة 9.75 % في الأداء المـالي كمتغـير تابـع.

3- -.441 متوسط الأداء المالي عندما لا يوجد إدارة المراجعة

4- 710.1 تعنى زيادة الأداء المالي عندما تزيد إدارة المراجعة وحدة واحدة.

مما تقدم نستنتج ان الفرضية تحققت أي بمعنى إدارة المراجعة تؤثر على الأداء المالي.

النتائج:

أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- توجـد علاقـة ذات دلالـة إحصائيـة بـين جـودة المراجعـة ورفـع كفـاءة الأداء المـالي حيـث ان جـودة المراجعـة تسـاهم بنسـبة 70.4 % في الأداء المـالي.
- إدارة وفريق عمل المراجعة الداخلية تؤثر على رفع كفاءة الأداء المالي.
- تفعيـل اليـات اتصـال بـين المراجعـة الداخليـة والأطـراف الأخـرى ذوي العلاقـة بالمراجعـة ويسـتقل المراجعـين الداخلـين عـن الإدارة الداخليـة بالمـصرف
- المؤهـل العلمـي المناسـب لمراجـع الحسـابات يؤهلـه لعمليـة المراجعـة بالمـصرف كـما يمتلـك المراجعـين القـدرة في تحقيـق جـودة التخطيـط لأعـمال المراجعـة الداخليـة بالمـصرف

التوصيات:

بناءاً على النتائج أعلاه يوصي الباحث بالآتي:

- العمل على تفعيل ممارسات جودة المراجعة في المصارف التجارية بالسودان.
- يجـب توفـر بيئـة مناسـبة لإدارة وفريـق عمـل وتنفيـذ المراجعـة الداخليـة لأنهـا تؤثـر عـلى رفـع كفـاءة الأداء المـالي.
- يجـب توفـر المؤهـل العلمـي المناسـب لمراجـع الحسـابات لمـا يؤهلـه لعمليـة المراجعـة كذلـك توفـر القـدرة في تحقيـق جـودة التخطيـط لأعـمال المراجعـة الداخليـة بالمـصرف.
- علي الإدارة ان تنتهج سياسة التطوير المستمر في الخدمات المصرفية لتحقيق التميز.

الهوامش:

(1) عبدالحكيم البشير الملهوف ، أثر العوامل المتعلقة بمكتب المراجعة على جودة المراجعة الخارجية على الحسابات ، (مجلة العلوم البحثية والتطبيقية ، المجلد 19- العدد 2 ، 2020م)

(2) السيد أحمد محمود فودة ، مصطفى السيد مصطفى علي، أثر جودة المراجعة على السلوك غير المتماثل للتكاليف المقيدة في بورصة الاوراق المالية ، (سوريا: المجلة السورية للبحوث الزراعية ، المجلد 2 – العدد 4 ، 2020م)

(3) ايناس مرسي محمود ، تقييم أثر التغيرات في جودة مراجعة التقارير المالية لشركات القطاع العام ، (الأسماعيلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية الدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 11 – العدد 1، 2020م)

(4) أحمد سليم محمد ، أثر التمثيل النسائي بمجالس الادارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الارباح والمسؤلية وسيتسات توزيع الارباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 24 – العدد 4 ، 2020م)

(5) عبدالحميد الصيح و محمد جبران ، المحاسبة الإدارية أ ، (صنعاء: مركز الأمين للنشر والتوزيع، 2008م) ، ص 64.

(6) المرجع السابق ، ص 66.

(7) المرجع السابق ، ص 67.

(8) مصطفى، احمد السيد، إدارة الجودة الشاملة والأيزو 9000 دليل عملي، (بنها: كلية التجارة جامعة الزقازيق، ٢٠٠١م)، ص ٤٥.

(9) مبروك، عبد السلام، مفهوم جودة المراجعة، مقال، مجلة محاسبة دوت نت ، 2010م .

(10) بودونت، أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، رسالة دكتوراه، 2016م، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

(11) قطب، سباعي وناصر، العوامل المؤثرة في تحديد أتعاب مراجعة الحسابات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قطر، ،2004م، قطر.

(12) Inter national Federation of Accounting (IFAC): Handbook of international Standards on Auditing and Quality control opcit p44

(13) Idem, pp133134-

(14) INTOSAL: Financial Audit Guideline Quality Control Foran Audit of Financial statemen Stockholm 2009, p34- .

(15) رحماني ، موسي ، وسردوك ، الفاتح ، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، دراسة ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014م، الجزائر.

(16) عبدالله، نيفين، قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس ، 2015م، مصر.

(17) عيسي، سمير كامل محمد، أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد2008،2، الاسكندرية.

(18) www.socpa.org

(19) حمد جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود ، 2010، الرياض.

(20) أمين السيد احمد لطفي، تطلعات حديثة في المراجعة، ط، 1 ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ، لا توجد سنة)، ص 87.

(21) محمد حسن عبد الجليل صبحي، مفهوم وخصائص جودة المراجعة، (لإسكندرية: الدار الجامعية ،1997)، ص 17.

(22) زهراء علي مهدي وأخرون ، التخطيط بالسيناريوهات دوره في الأداء المالي - دراسة إستطلاعية في عينة من المصارف التجارية الخاصة ، (بغداد: المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثامن والسنوي التاسع عشر لسنة 2025 لكلية الإدارة والإقتصاد بعنوان شركاء في التنمية لاقتصاد عراقي مستدام ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 85 ، الملحق 1 ، 2025م) ، ص 181.

(23) بولحية الطيب، وبوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009م – 2013م، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر،2016م)، ص 3.

(24) أ.م.د. قاسم أحمد حنظل، ياسر مولود حاجم، دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، (كركوك: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد الثاني،2016م)، ص 88.

(25) أ.م.د. عباس نوار كحيط الموسوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الافصاح البيئي والأداء المالي للوحدات الاقتصادية، (محافظة الكوت: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الواحد والعشرون، 2016م)، ص 207.

(26) أ. د. علاء فرحان طالب، م.م. أيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م)، ص67.

(27) المرجع السابق، ص.ص 42-43.

(28) زكريا مطلق الدوري ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2020م) ، ص ص 18-19.

(29) نصر الدين بن عمارة ، مراتي عمار ، دور الإدارة الإستراتيجية للموارد البشرية في تحقيق التميز، (الجزائر: مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة ، جامعة محمد بوضياف المسيلة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، المجلد الرابع ، العدد الثاني ، 2019م) ، ص 181.

(30) قاسمي كمال ، قارة عبد الحفيظ ، مساهمة الحوكمة في تطوير رأس المال البشري ، (الجزائر: الملتقي الوطني حول دور الحوكمة الإقتصادية في تطوير القطاع الصناعي في الجزائر، جامعة محمد البشير الإبراهيمي –برج بوعريريج- كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، 2018م) ، ص 5 .

(31) محمد أحمد كاسب خليفة ، حوكمة الشركات ما بين التمويل والتدقيق الداخلي ، (الإسكندرية : دار الفكر الجامعي ، 2020م ، ص 262.)

(32) مايح الشمري، حسين الشامي ، الحوكمة والنمو الاقتصادي: دراسة في دول مختارة مع إشارة خاصة للعراق ، (عمان : دار غيداء للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2018م) ، ص ص 38-39 .

المصادر والمراجع:

(1) أ. د. علاء فرحان طالب، م.م. أيمان شيحان المشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2011م).

(2) أ.م.د. عباس نوار كحيط الموسوي وآخرون، تحليل العلاقة بين الافصاح البيئي والأداء المالي للوحدات الاقتصادية، (محافظة الكوت: جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد الواحد والعشرون، 2016م).

(3) أ.م.د. قاسم أحمد حنظل، ياسر مولود حاجم، دور انعكاسات إدارة سلسلة التجهيز الخضراء في تحسين الأداء المالي، (كركوك: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (6)، العدد الثاني،2016م).

(4) أحمد سليم محمد ، أثر التمثيل النسائي بمجالس الادارات على العلاقة بين كل من جودة المراجعة وسياسات توزيع الارباح والمسؤولية وسياسات توزيع الارباح والمسئولية الاجتماعية وبين الأداء السوقي للشركات المقيدة المصرية ، (القاهرة : جامعة عين شمس ، كلية التجارة ، مجلة الفكر المحاسبي ، المجلد 24 – العدد 4 ، 2020م)

(5) أمين السيد احمد لطفي، تطلعات حديثة في المراجعة، ط، 1 ، (الإسكندرية: الدار الجامعية، ، لا توجد سنة).

(6) ايناس مرسي محمود ، تقييم أثر التغيرات في جودة مراجعة التقارير المالية لشركات القطاع العام ، (الإسماعيلية : جامعة قناة السويس ، كلية التجارة ، المجلة العلمية الدراسات التجارية والبيئية ، المجلد 11 – العدد 1، 2020م)

(7) بودونت، أسماء، محاولة صياغة مؤشرات قياس جودة التدقيق، رسالة دكتوراه، 2016م، جامعة محمد خيضر، الجزائر.

(8) بولحية الطيب، وبوجميعة عمر، تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية – دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الإسلامية للفترة 2009م – 2013م، (الجزائر: جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الرابع عشر،2016م).

(9) حمد جبران، العوامل المؤثرة في جودة مراجعة الحسابات من وجهة نظر المحاسبين القانونين، أطروحة دكتوراه، جامعة الملك سعود ، 2010، الرياض.

(10) رحماني ، موسي ، وسردوك ، الفاتح ، مفهوم جودة المراجعة في ظل الدراسات الأكاديمية والهيئات المهنية للمراجعة، دراسة ، مجلة العلوم الإنسانية ،جامعة محمد خيضر بسكرة،2014م، الجزائر.

(11) زكريا مطلق الدوري ، الادارة الاستراتيجية مفاهيم وعمليات وحالات دراسية ، (عمان : دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولي ، 2020م).

(12) زهراء علي مهدي وأخرون ، التخطيط بالسيناريوهات دوره في الأداء المالي - دراسة إستطلاعية في عينة من المصارف التجارية الخاصة ، (بغداد: المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية ، عدد خاص بوقائع المؤتمر العلمي الدولي الثامن والسنوي التاسع عشر لسنة 2025 لكلية الإدارة والاقتصاد بعنوان شركاء في التنمية لاقتصاد عراقي مستدام ، الجامعة المستنصرية كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد 85 ، الملحق 1 ، 2025م).

(13) السـيد أحمـد محمـود فـودة، مصطفـى السـيد مصطفـى عـلي، أثـر جـودة المراجعـة عـلى السـلوك غـير المتماثـل للتكاليـف المقيـدة في بورصـة الاوراق الماليـة ، (سـوريا: المجلـة السـورية للبحـوث الزراعيـة ، المجلـد 2 – العـدد 4 ، 2020م)

(14) عبدالحكيـم البشـير الملهـوف ، أثـر العوامـل المتعلقـة بمكتـب المراجعـة عـلى جـودة المراجعـة الخارجيـة عـلى الحسـابات ، (مجلـة العلـوم البحثيـة والتطبيقيـة، المجلـد -19 العـدد 2 ، 2020م)

(15) عبدالحميـد الصيـح و محمـد جـبران ، المحاسـبة الإداريـة أ ، (صنعـاء: مركـز الأمـين للنـشر والتوزيـع، 2008م).

(16) عبدالله، نيفين، قياس أثر أتعاب مراقب الحسابات على جودة عملية المراجعة، رسالة دكتوراة، جامعة عين شمس ، 2015م، مصر.

(17) عيـسي، سـمير كامـل محمـد، أثـر جـودة المراجعـة الخارجيـة عـلى عمليـات إدارة الأربـاح، رسـالة ماجسـتير، مجلـة كليـة التجـارة للبحـوث العلميـة، العـدد2008،2، الاسـكندرية.

(18) قاسـمي كـمال ، قـارة عبـد الحفيـظ ، مسـاهمة الحوكمـة في تطويـر رأس المـال البـشري ، (الجزائـر: الملتقـي الوطنـي حـول دور الحوكمـة الاقتصاديـة في تطويـر القطـاع الصناعـي في الجزائـر، جامعـة محمـد البشـير الإبراهيمـي –بـرج بوعريريـج- كليـة العلـوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلـوم التسـيير ، 2018م).

(19) قطـب، سـباعي ونـاصر، العوامـل المؤثـرة في تحديـد أتعـاب مراجعـة الحسـابات، رسـالة ماجسـتير غـير منشـورة، جامعـة قطـر، ،2004م، قطـر.

(20) مايـح الشـمري، حسـين الشـامي ، الحوكمـة والنمـو الاقتصـادي: دراسـة في دول مختـارة مـع إشـارة خاصـة للعـراق ، (عـمان : دار غيـداء للنـشر والتوزيـع ، الطبعـة الأولي ، 2018م)

(21) مبروك، عبد السلام، مفهوم جودة المراجعة، مقال، مجلة محاسبة دوت نت ، 2010م .

(22) محمـد أحمـد كاسـب خليفـة ، حوكمـة الـشركات مـا بـين التمويـل والتدقيـق الداخـلي، (الإسـكندرية : دار الفكـر الجامعـي ، 2020م)

(23) محمـد حسـن عبـد الجليـل صبحـي، مفهـوم وخصائـص جـودة المراجعـة، (لإسـكندرية: الـدار الجامعيـة ،1997).

(24) مصطفـى، احمـد السـيد، إدارة الجـودة الشـاملة والأيـزو 9000 دليـل عمـلي، (بنهـا: كليـة التجـارة جامعـة الزقازيـق، ٢٠٠١م).

(25) نـصر الدبـن بـن عـمارة ، مـراتي عـمار، دور الإدارة الإسـتراتيجية للمـوارد البشريـة في تحقيـق التميـز ، (الجزائـر: مجلـة الدراسـات الاقتصاديـة المعـاصرة ، جامعـة محمـد بوضيـاف المسـيلة ، كليـة العلـوم الاقتصاديـة والتجاريـة وعلـوم التسـيير ، المجلـد الرابـع ، العـدد الثـاني ، 2019م).

(26) www.socpa.org

(27) Inter national Federation of Accounting (IFAC): Handbook of international Standards on Auditing and Quality control opcit.

(28) INTOSAL: Financial Audit Guideline Quality Control Foran Audit of Financial statemen Stockholm 2009.

الوضع القانوني للمرتزقة في القانون الدولي الانساني

أ.محمد عبد العزيز الخير عبد الله
كلية الدراسات العليا
جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

تناول البحث الوضع القانوني للمرتزقة في القانون الدولي الانساني. تمثلت المشكلة البحثية في الاجابة على التساؤل الهام حول ما هو الوضع القانوني للمرتزقة في القانون الدولي الانساني وكيف يتم التقليل ومحاربة هذه الظاهرة. تظهر أهمية البحث في ضرورة تميز المرتزقة في النزاعات بكافة أشكالها ومن يستخدمهم والمسؤولية المترتبة عما ارتكبوا من انتهاكات وضمان عدم الافلات من العقاب .ومما يزيد البحث أهمية هو استخدام المتعاقدين من الشركات الامنية والعسكرية في النزاعات. هدف البحث إلى تسليط الضوء على المرتزقة في النزاعات المسلحة غير الدولية وما يرتكبه المرتزقة من انتهاكات بخق الابرياء من قتل وتشريد وغيرها في البلدان التي تكثر فيها المنازعات. اتبع البحث المنهج الوصفي التحليل والمنهج التاريخي. توصل البحث إلى عدة نتائج منها أن تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ومن خلال الممارسات الدولية أو تحمل تبعة خرق هذه القواعد لاتزال بعيداً عن التطبيق الفعلي لها بسبب افتقار هذه القواعد للوسيلة الفعالة التي تلزم الدول من خلالها على احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية. أوصى البحث بعدة توصيات منها تشكيل لجان في وزارة الداخلية تتبنى التأكد من أن أفراد هذه الشركات قد تلقوا دورات معرفية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وان يشكل ذلك شرطاً جوهرياً للحصول على شهادة التسجيل.

الكلمات المفتاحية: الوضع القانوني ،المرتزقة ، القانون الدولي الإنساني

The legal status of mercenaries under international humanitarian law

A. Mohammed Abdelaziz Elkhair

Abstract:

This research examines the legal status of mercenaries under international humanitarian law.The research problem lies in answering the crucial question of the legal status of mercenaries under international humanitarian law and how to mitigate and combat this phenomenon. The research's significance stems from the necessity of distinguishing between mercenaries in all forms of conflict, those who employ them, the responsibility arising from the violations they commit, and ensuring that they do not escape punishment. The use of contractors from security and military companies in conflicts further enhances the research's importance. The research aims to shed light on

mercenaries in non-international armed conflicts and the violations they commit against innocent civilians, including killing, displacement, and other abuses, in countries plagued by conflict. The research employs a descriptive-analytical approach and a historical methodology. The research concludes that the application of international humanitarian law rules, through international practices or by holding states accountable for violating these rules, remains far from effective implementation due to the lack of an effective mechanism to compel states to respect their international obligations and commitments. The research recommended several measures, including the formation of committees in the Ministry of Interior to ensure that the members of these companies have received knowledge courses on international humanitarian law and human rights, and that this constitutes an essential condition for obtaining a registration certificate.

Keywords: Legal status –Mercenaries – International humanitarian law

مقدمـــة:

المرتزقة ليس موضوعا جديدا بالنسبة للقانون الدولي، حيث أن المسألة طرحت بإلحاح خلال فترة الستّينات من القرن الماضي، وبالتحديد خلال مرحلة كفاح حركات التحرر في افريقيا ضدّ السيطرة الاستعمارية، حيث استعانت هذه الدولة بمرتزقة لقمع هذه الحركات وعرفت هذه الظاهرة تزايدا ملحوظا في فترة السبعينات. حيث شهدت افريقيا الوسطى نشاطا للمرتزقة. وقد شهدت نيجيريا خلال الفترة الممتدة من 1967 الى 1970 حربا أهلية كان للمرتزقة دور كبير فيها، كما شهدت أنغولا هي الأخرى مثل هذه الظاهرة. وخلال عام 1976 نجح المرتزقة في الإطاحة بنظام الحكم في جزر القمر. وأمام تفاقم هذه الظاهرة وتزايد الاهتمام الدولي بها تعالت الأصوات في مختلف المحافل الدولية لإدانة عالمية لأعمال المرتزقة أين اعتبرت أعمالهم منافية للقانون والأخلاق وكذلك مخالفة للعديد من المبادئ في القانون الدولي أبرزها مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول .وللمرتزقة دور كبير ومؤثر في النزاعات الدولية حيث لا يقتصر دورها على ترجيح موازين القوى بين الأطراف المتحاربة، بل يمتد الى طبيعة النشاط أو الممارسة الانسانية التي يقوم بها أثناء النزاع أو بعد نهايته. ومؤخرا أثار دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة في النزاعات الحديثة اهتماما دوليا خاصة على ضوء تزايد استخدام هؤلاء المتعاقدين امّا بطريقة مباشرة في العمليات القتالية أو بصورة غير مباشرة من خلال تقديمها لاستشارات عسكرية للدول المتعاقدة معها مقابل كسب مادي كبير .

مشكلة البحث:

تتمثل المشكلة البحثية في الاجابة على التساؤل الهام حول ما هو الوضع القانوني للمرتزقة في القانون الدولي الانساني وكيف يتم التقليل ومحاربة هذه الظاهرة وعلى هذا الأساس وجب الاجابة على الأسئلة التالية:

من هم المرتزقة وما هي مواصفاتهم بالنسبة للقانوني في النزاع المسلّح؟
وما هو موقف القانون الدولي من أنشطتهم؟
ما هو الوضع القانوني للشركات العسكرية والأمنية الخاصة؟

أهمية البحث:

تظهر أهمية البحث في ضرورة تميز المرتزقة في النزاعات بكافة أشكالها ومن يستخدهم والمسؤولية المترتبة عن ما ارتكبوا من انتهاكات وضمان عدم الافلات من العقاب .وكذلك استخدام المتعاقدين من الشركات الامنية والعسكرية في النزاعات يزيد هذا البحث اهمية.

أهداف البحث:

إن الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على المرتزقة في النزاعات المسلحة غير الدولية وما يرتكبه المرتزقة من انتهاكات بخق الابرياء من قتل وتشريد وغيرها في البلدان التي تكثر فيها المنازعات.

منهج البحث:

اتبع البحث المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي

الدراسات السابقة:

1/ دراسة نمر محمد الشهوان، بعنوان: مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة، رسالة لنيل درجة الماجستير في القانون، جامعة الشرق الأوسط، 2012م

تناولت هذة الدراسة المرتزقة في العصور القديمة حتى عصر الدولة في النزاعات المسلحة واستخدمت المنهج الوصفي التحليلي لبيان ذلك ومن أهم الادوات المستخدمه البروتوكول الإضافي الأول الملحق باتفاقية جنيف 1977 م لتوضيح الوضع القانوني للمرتزقة ومحاكمتهم وكذلك الشركات العسكرية والأمنية ومشروعية انشائها.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها:

1/ إن المرتزقة لا يحق لهم التمتع بوضع أسير الحرب وذلك وفق البروتوكول الإضافي الأول
2/ إن الخلاف حول المرتزقة وطبيعة مهامهم تتمثل في مدى امتثالهم للقانون الدولي الإنساني وعدم عرقلتهم العمل الانساني في النزاعات المسلحة.
3/ كذلك من نتائجها أنها بينت الشركات الامنية والعسكرية وفق المنظور/ القانوني والأعمال التي تمارسها تلك الشركات التي تقتصر على الجيوش النظامية فهي تشترك في النزاعات سواء كانت داخلية أو خارجية فهي شركات رسمية وفق القوانين الداخلية في بلد المقر.

توصلت هذة الدراسة إلى عدد من التوصيات من أهمها

1/ ضرورة قيام المجتمع الدولي بمواكبة التطورات في عمل المرتزقة، وبذل جهود أكبر من أجل التوصل الى اتفاقية دولية شاملة للقضاء على هذه الظاهرة.
2/ دراسة عمر حلي علي ملحم، بعنوان: المرتزقة في النزاعات المسلحة غير الدولية، رسالة لنيل درجة الماجستر في القانون جامعة النجاح 2202م

إن الهدف من هذه الدراسة هو بيان ما هو الارتزاق في النزاعات المسلحة غير الدولية

وعلاقته بالشركات العسكرية والأمنية وعن الانتهاكات التي يقوم بها كل من المرتزقة والشركات في النزاعات المسلحة غير الدولية.

توصلت هذى الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها

1/ اختلاف الدول في تحديد موقفها من المرتزقة بين مؤيد ومعارض وذلك حسب مصالحهم.

2/ لم تتفق الدول على تعريف موحد للمرتزقة واقتصرت الاتفاقيات ذات الشان على تحديد شروط الارتزاق.

من توصيات الدراسة:

وضع تعريف موحد وشامل للمرتزقة من قبل الامم المتحدة توافق عليه باقي الدول.

هيكل البحث:

المبحث الأول: مفهوم وتعريف المرتزقة.

المطلب الأول: تعريف المرتزقة في اللغة والقانون

المطلب الثاني: تعريف المرتزقة في العهود والمواثيق الدولية

المبحث الثاني: موقف القانون الدولي من المرتزقة في النزاعات المسلحة غير الدولية

المطلب الأول: تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية

المطلب الثاني: موقف القانون الدولي من المرتزقة في النزاعات المسلحة

الخاتمة

النتائج

التوصيات

قائمة المراجع.

المبحث الأول:مفهوم وتعريف المرتزقة:

المطلب الأول: تعريف المرتزقة

أولاً: في اللغة:

مُرتـزَق: مُرتزِقة؛ مَنْ يحاربون في الجيش طمعًا في المكافأة المادِّيَّة، وغالبًا ما يكونون من الغرباء «فرقة مرتزَقة»[1].

ثانياً: تعريف المرتزقة في القانون:

عرف المرتزق بأنه (هو كل جندي يقاتل لمصلحة أية دولة أو جماعة تقدم له المال, وهو كل جندي أجنبي يقدم على القتال لأجل جني المال مقابلاً لما يقوم به)[2].كما وردت الإشارة إلى عبارة المرتزقة في الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة وتدريبهم وتمويلهم الصادرة في (1989) في المادة الأولى إلى إن المرتزق هو(أي شخص يجند خصيصا للقتال في نزاع مسلح ويكون دافعه الأساس للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في الحصول على الربح الشخصي ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع,أو بأسم هذا الطرف ووعد بمكافأة مادية تزيد كثيراً عما وعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة أو ما يدفع لهم, ولا يكون من رعايا طرف في النزاع ولا من المقيمين في إقليم خاضع لسيطرة طرف أخر في النزاع وليس من أفراد القوة المسلحة لطرف في النزاع ولم توفده دولته التي ليست طرفاً في النزاع المسلح في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها

المسلحة) [3] ولقد اتفق الفقه الدولي والاتفاقيات الدولية والقرارات الدولية الصادرة عن المنظمات الدولية العالمية والإقليمية في المضمون على تعريف المرتزقة وان اختلفوا في الألفاظ,على الرغم من إن الاتفاقيات الدولية التي تناولت موضوع المرتزقة كانت محدودة منها اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية بشان القضاء على نشاطات المرتزقة التي اعتمدها مؤتمر رؤساء وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في دورته العادية الرابعة عشر المعقودة في ليبرفيل في الفترة من 1977/6/5/2 التي تدين وتجرم الارتزاق العسكري وأثاره الضارة على استقلال الدول الأفريقية وسلامتها,فنصت في المادة الأولى على تعريف المرتزق بأنه الشخص الذي يختار محلياً أو دولياً للقتال في صراع مسلح ويشارك بصورة مباشرة في الأعمال القتالية, وتشكل رغبته في الحصول على كسب شخصي الدافع من وراء مشاركته في القتال. وكثيراً مايكون قد وعد بالحصول على تعويضات مادية لقاء مشاركته في القتال إما من أحد طرفي النزاع أو من ينوب عنه[4] . ولقد عرف القانون الفرنسي الارتزاقكل شخص يجند خصيصاً للمشاركة في نزاع مسلح لايكون من رعايا الدول المشاركة في هذا النزاع ولا عضو في قوات هذه الدولة المسلحة ويشارك لأجل الحصول على امتيازات شخصية. [5]

هكذا يبدو من خلال جملة التعاريف هذه للمرتزقة انه لابد من توافر شروط لكي يمكن اعتبار الشخص مرتزقاً وهي مشاركته بصورة مباشرة في الأعمال القتالية وان يكون دافعه الوحيد من وراء الاشتراك في الأعمال القتالية هو الحصول عل المكسب المادي. إضافة إلى إن تقديم التعويض المادي له يجب أن يقدم من أحد طرفي النزاع أو من ممَّن ينوب عنه. وعلى الرغم من قدم ظاهرة الارتزاق إلا انه لم يوضع لها تعريف إلا في عام(1977) في البروتوكول الإضافي الغول لاتفاقيات جنيف لعام(1949) بناء على اقتراح تقدمت به نيجيريا في مؤتمر جنيف الدبلوماسي بشأن القانون الدولي الإنساني في دورته الثانية عام(1976) وقد رحبت بالاقتراح دول العالم الثالث خاصة الدول الإفريقية التي عانت من هذه الظاهرة وقد عُد قرار الجمعية العامة الخاص بتعريف العدوان رقم(29/3314) الذي عُد إرسال المرتزقة للقيام بأعمال عنف عملاً من أعمال العدوان.أما الاتفاقية الحديثة التي عالجت مسألة المرتزقة هي(اتفاقية الأمم المتحدة المناهضة للتجنيد وتمويل وتدريب المرتزقة) التي افتتحت للتوقيع عام(1989) وتدخل حيز التنفيذ في تشرين الأول (2001) فقد عرفت المرتزق(بأنه كل شخص اعد خصيصاً محلياً أو في الخارج, للقتال في نزاع مسلح ويكون دافعه الأساسي للاشتراك في الأعمال العدائية هو الرغبة في تحقيق مغنم شخصي ويبذل له فعلاً من قبل طرف في النزاع أو باسم هذا الطرف وعد بمكافأة مادية تزيد كثيراً عما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم ولا يكون من رعايا طرف في النزاع وليس من أفراد القوات المسلحة لطرف في النزاع, ولم توفره دولته التي ليس طرفاً في النزاع المسلح في مهمة رسمية بصفته من أفراد قواتها المسلحة) [6].

أي أن حالة الارتزاق لاتتوفق على استخدام الشخص على وفق الشروط المذكورة سابقاً في النزاعات المسلحة بل تتعداه لتشمل أي عمل من أعمال العنف لايأخذ بشكل نزاع مسلح وهذا أمر منطقي لان المرتزق يبيع جهوده لأي شخص يدفع له أكثر سواء كان هذا الشخص دولةً طرفاً في نزاع مسلح أم دولة لها مصلحة في الأضرار بدولة أخرى, أم جماعة من الأفراد لهم عداء مع أية دولة فيعمدون إلى وسائل العنف لإضعافها , كأستخدام المرتزقة وهذا ما أكدته أحكام المادة(2)

و(5) من الاتفاقية فالمادة الثانية تنص(على إن أي شخص يقوم بتجنيد أو استخدام أو تمويل أو تدريب المرتزقة على وفق ما ورد في المادة الأولى التي سبقت الإشارة إلى حكمها يعد مرتكباً جريمة).أما المادة الخامسة فتشير إلى(منع كل دولة طرفاً فيها من تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تمويلهم أو تدريبهم). إذن المرتزق يمكن أن يعمل لحساب شخص أو لحساب دولة لارتكاب أعمال تخريب في إقليم دولة ما, والنقطة الثانية التي في الاتفاقية من البروتوكول الأول لعام(1977) الملحق باتفاقيات جنيف, هي أن البروتوكول الأول نص على شرط محدد ينبغي أن يتوافر في المرتزق إلى جانب الشروط الأخرى وهو إن يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية[7].

في حين توسعت الاتفاقية في أحكامها إذ عدُت كُلَّ مرتزق يشترك اشتراكاً مباشراً في أعمال عدائية أو في أي عمل مدبر من أعمال العنف, مُرتكباً للجريمة بموجب هذه الاتفاقية أي عدتْه مجرماً ولم تقصر نشاطه الذي يقوم به على الاشتراك المباشر بل شملت بتجريمها حالة الشروع أيضا,أي شروع المرتزق في ارتكاب الفعل الذي استأجر لأجله واعدت أيضا كل شخص يكون شركاً لمن ارتكب أو شرع في ارتكاب الجرائم المنصوص عليها في هذه الاتفاقية ومن بينها مباشرة أعمال عدائية أو أعمال عنف لهدف مادي, مجرماً. ولم تتوقف الجهود الدولية عند هذا الحد بل توالت الإعلانات الدولية الصادرة عن الأمم المتحدة تحث فيها الدول إلى اتخاذ الخطوات اللازمة إزاء الخطر الذي تمثله نشاطات المرتزقة واتخاذ التدابير التشريعية اللازمة لكفالة عدم استخدام أراضيها أو الأراضي الخاضعة لسيطرتها فضلاً عن رعاياها في تجنيد المرتزقة وحشدهم أو تمويلهم وتدريبهم ونقلهم من اجل التخطيط لشن هجمات أو الإطاحة بحكومة أية دولة أو تهديد سلامتها الإقليمية أو وحدتها السياسية أو تشجيع الانفصال أو محاربة حركات التحرير الوطنية التي تناضل ضد السيطرة الاستعمارية أو ضد الأنظمة ولأي شكل من أشكال السيطرة أو الاحتلال الأجنبي[8].

إن جميع هذه التوسعات والإضافات التي وضعتها الاتفاقية تساهم مساهمة فعالة من جانبها في تطوير القانون الدولي الإنساني وتدعمه بحيث تغطي الحالات التي لاينص عليها القانون الإنساني الذي كانت إشارته فقط استخدام هذه الفئة في النزاعات المسلحة الدولية.

يرى الباحثون في خاتمة المطلب أنه يمكن تعريف المرتزق بأنه من يبيع ولاءه وسلاحه لمن يدفع أكثر فيحارب من أجل المال دون عقيدة ودون إيمان، وتجده يحارب اليوم مع طرف ومع الطرف الآخر غدا لأنه دفع له أكثر، ولعل الأخطر والأحط فى المرتزقة أنه عادة لا يحارب مقابل أجر محدد ولكن مقابل أن تطلق يده فى السلب والنهب والتدمير والاغتصاب.. ويكون حلول جحافل المرتزقة كحلول أسراب الجراد التى لا تبقى ولا تذر ولا تترك إلا خرابا ووبالا. وذكر المرتزقة منذ أزمنة طويلة وفى حضارات متباينة، فاستخدمهم رمسيس الثانى فى مصر القديمة واستُخدموا فى اليونان القديمة وروما وفى حضارات عديدة أخرى[9].

المطلب الثاني: تعريف المرتزقة في العهود والمواثيق الدولية:

1-اتفاقية لاهاي الثانية لعام 1907م:

تُعتبر اتفاقية لاهاي الثانية لعام ١٩٠٧م المتعلقة بحقوق وواجبات الدول المحايدة والأشخاص المحايدين في حالة الحرب أول اتفاقية دولية تهتم بموضوع المرتزقة، على أن هذه الاتفاقية لم تضع تعريفاً صريحاً للمرتزقة، حيث اكتفت المادة الرابعة والخامسة منها الإشارة إلى عدم جواز قيام

الدول المحايدة بتشكيل هيئات للمقاتلين أو فتح مكاتب لتوظيفهم على أرضها لمساعدة أطراف النزاع، وعدم جواز محاكمة المقاتلين إلّا إذا ارتكبوا جرائم فوق أراضيها.

2-اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية للقضاء على المرتزقة لعام 1989م:

نتيجة تعرض دول القارة الأفريقية بشكل مستمر لاعتداءات المرتزقة، وحرصاً من شعوب ودول القارة الأفريقية على تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها، دعا قادة هذه الدول إلى وجوب وضع حد لهذه الاعتداءات وضرورة ملاحقة المرتزقة ومموليهم ومحاكمتهم، وقد توّجت جهودهم بتوقيع اتفاقية بين تلك الدول، تطرقت المادة الأولى منها إلى تعريف المرتزقة، إلّا أن هذه الاتفاقية لم تستطع التأثير على نشاط المرتزقة كونها اتفاقية إقليمية، مما يستوجب والحالة هذه وجوب توقيع اتفاقية دولية[10].

2 – البروتوكول الأول لعام 1977 الملحق باتفاقيات جنيف الأربعة لعام 1949م:

على الرغم من خطورة نشاط المرتزقة على المجتمع الدولي وتهديده للسلم والأمن الدوليين واعتداءاتهم المستمرة على الشعوب والدول ومنعهم من العيش بأمان واستقرار، ظلّ مفهوم المرتزقة دون تعريف حتى كتابة هذا البرتوكول الذي يُعتبر اول اتفاقية دولية تُعرّف المرتزقة بشكل واضح وصريح وذلك في الفقرة الثانية من المادة /٤٧/ التي تُعرّف المرتزق بأنه أي شخص:

أ – يجري تجنيده خصيصاً محلياً أو في الخارج، ليقاتل في نزاع مسلح.

ب – يشارك فعلاً ومباشرة في الأعمال العدائية.

ج – يحفزه أساساً إلى الاشتراك في الأعمال العدائية، الرغبة في تحقيق مغنم شخصي، ويبذل له فعلاً من قِبل طرف في النزاع أو نيابة عنه وعد بتعويض مادي يتجاوز بإفراط ما يوعد به المقاتلون ذوو الرتب والوظائف المماثلة في القنوات المسلحة لذلك الطرف أو ما يدفع لهم.

د – وليس من رعايا طرف في النزاع ولا متوطناً بإقليم يسيطر عليه أحد أطراف النزاع.

هـ – ليس عضواً في القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع.

و – وليس موفداً في مهمة رسمية من قِبل دولة ليست طرفاً في النزاع بوصفه عضواً في قواتها المسلحة[11].

4– الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم لعام 1989م:

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الاتفاقية التي تبنت تعريفاً للمرتزقة مماثل لتعريف المرتزقة المنصوص عليه في البرتوكول الإضافي الأول لعام١٩٧٧م، إلّا أن هذه الاتفاقية تعرضت لنقطة مهمة تجاهلها البرتوكول الإضافي، تتعلق بتجريم فعل تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم واعتباره جريمة دولية خطيرة، وضرورة محاكمة المرتزقة قضائياً.

المبحث الثاني:موقف القانون الدولي من المرتزقة في النزاعات المسلحة غير الدولية

المطلب الأول : تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية :

لعل من أبرز ما وردّ في اتفاقيات جنيف لعام 1949 ، هو إخضاع النزاعات المسلحة غير الدولية للقانون الدولي بشكل رسمي ، وذلك بموجب المادة الثالثة المشتركة لتلك الاتفاقيات[12] فقد شكل المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 الخطوة الأولى للدول في مجال معالجة مشكلة النزاعات

المسلحة غير الدولية ، من خلال وضع تشريع دولي قابل للتطبيق على هذه النزاعات ، إلا إن هذه المادة لم تبين صراحةً المقصود بالنزاعات المسلحة غير الدولية لكي تنطبق عليها أحكامها.

ويلاحظ على هذه المادة بأنها لم تأخذ بالمصطلحات المستخدمة في ظل القانون الدولي التقليدي ، للتعبير عن النزاعات المسلحة الداخلية ، كالحرب الأهلية ، والثورة، والتمرد ، وإنما جاءت بمصطلح جديد لتطبق أحكامها عليه وهو مصطلح «النزاعات المسلحة غير ذات الطابع الدولي»، من دون أن تضع له تعريفاً واضحاً ومحدداً ، وإنما اكتفت بذكر صفته غير الدولية ، والدائر في أراضي أحد الأطراف السامية المتعاقدة، إذ تنص المادة المذكورة على أنه (في حالة قيام نزاع مسلح ليس له طابع دولي ، في أراضي احد الإطراف السامية المتعاقدة ، يلتزم كل طرف في النزاع بأن يطبق كحد أدنى الأحكام التالية.....).

ويرى البعض، إن المؤتمرين في جنيف عندما ذهبوا إلى تبني مصطلح النزاعات المسلحة غير الدولية ، كانوا يقصدون بذلك الحرب الأهلية بمعناها الفني الدقيق ، التي بمناسبتها يبلغ التمرد أقصى ذروته ومنتهاه من جهة تفتيت الوحدة الوطنية داخل الدولة التي أندلع فيها التمرد ، مما يعني إن التنظيم الدولي بموجب المادة الثالثة المشتركة ، أنصرف إلى الحرب الأهلية دون غيرها من صور النزاعات المسلحة غير الدولية الأخرى[13] . وقد اقترحت اللجنة الدولية للصليب الأحمر ، بعض المعايير الموضوعية في محاولة منها لإيجاد تعريف محدد للنزاع المسلح غير الدولي ، يمكن أن تنطبق عليه اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949 وتتلخص هذه المعايير بالاتي:-

أن يملك الطرف المتمرد قوة عسكرية منظمة ، وسلطة مسئولة عن أعمالها ، تعمل على جزء من الإقليم ولديها القدرة على احترام أحكام اتفاقيات جنيف الأربع.

أن تكون الحكومة الشرعية مضطرة لاستدعاء جيشها المنظم لمحاربة المتمردين.

أن تكون قد اعترفت للمتمردين بصفة المحاربين ، وأن تدعي أنها في حالة حرب.

إذا كان النزاع قد أدرج في جدول أعمال مجلس الأمن أو الجمعية العامة للأمم المتحدة ، على انه يهدد السلم والأمن الدوليين ، أو يشكل حالة العدوان.

أن يكون للمتمردين نظام تتوافر فيه بعض خصائص الدولة[14] ، إلا إن المؤتمر الدبلوماسي لم يتمكن من وضع تعريف مقبول للنزاع المسلح غير الدولي[15] وفي ظل غياب تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية بموجب المادة الثالثة المشتركة ، بسبب عدم اتفاق أعضاء المؤتمر الدبلوماسي لعام 1949 على ذلك ، أصبح هذا الأمر موضع اهتمام اللجان والمؤتمرات الدولية ، لذلك أعيد النظر في موضوع النزاعات المسلحة غير الدولية من جديد في المؤتمر الدبلوماسي المنعقد من عام 1974-1977، الذي انتهى إلى وضع البروتوكولين الإضافيين الأول والثاني لعام 1977 وما يهمنا ضمن موضوع البحث الإشارة إلى البروتوكول الإضافي الثاني[16]

مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية طبقاً للبروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977:

حاول المؤتمر الدبلوماسي لعام 1974-1977، أن يعالج النقص الوارد في المادة الثالثة المشتركة ، والمتمثل بغياب تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية ، لذلك جاء البروتوكول الإضافي الثاني الذي يتمم ويكمل المادة الثالثة المشتركة بوصفه نتاجاً لسعيً جاد للتعريف بهذا النوع من النزاعات المسلحة ، وقد نص بشكل صريح على تعريف النزاعات المسلحة غير الدولية ، بأنها (النزاعات التي

تدور على إقليم احد الأطراف السامية المتعاقدة ، بين قواته المسلحة وقوات مسلحة منشقة ، أو جماعات نظامية مسلحة أخرى ، وتمارس تحت قيادة مسئولة على جزء من الإقليم من السيطرة، ما يمكنها من القيام بعمليات عسكرية متواصلة ومنسقة ، وتستطيع تنفيذ هذا البروتوكول) [17] ويلاحظ إن البروتوكول المذكور، قد عرف النزاعات المسلحة غير الدولية من ناحية ايجابية ، بأنها ليست نزاعات دولية أو بين الدول ، وأنها نزاعات مسلحة تدور في إقليم احد الأطراف المتعاقدة[18] والحقيقة أن البروتوكول الإضافي الثاني ، قد ضيق من مفهوم النزاع المسلح غير الدولي مقارنة مع المفهوم الوارد في المادة الثالثة المشتركة ، خصوصاً عندما أشترط عنصر الرقابة الإقليمية ، إلى جانب اشتراطهِ كون الدولة طرفاً في ذلك النزاع ، وهي الشروط الكلاسيكية نفسها التي أخذ بها القانون الدولي التقليدي مما يعني أنه أقتصر على تنظيم صورة واحدة من صور النزاعات المسلحة غير الدولية ، وهي الحرب الأهلية بمعناها الفني الدقيق ، وبالتالي فأن النزاعات التي تدور بين مجموعتين أو أكثر من الجماعات المتمردة ، لا تعد على وفق هذا البروتوكول نزاعات مسلحة غير دولية ، حتى وان استوفت العناصر المذكورة في أعلاه وعلى الرغم من أهمية هذا التعريف ، إلا انه لم يعالج جميع المشاكل التي أثارتها المادة الثالثة ، المشتركة للأسباب التي ذكرناها ، وهي(السيطرة على جزء من الإقليم ، وكون الحكومة القائمة طرف في النزاع) ، لذلك لم يكن هذا التعريف محل اتفاق بين كثير من الدول التي ساهمت في وضع هذا البروتوكول ، كما انه يعد السبب في عزوف العديد من الدول عن القبول بوصفها أطرافاً في هذا البروتوكول ، والتزمت فقط بأحكام المادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، وهذا ما أكدته بعض الوفود المشاركة في المؤتمر الدبلوماسي 1974-1977 ، ومنها الوفد التركي الذي قال بأن هذا البروتوكول ، وأن كان يطور ويكمل المادة الثالثة المشتركة ، ويعطي وصفاً دقيقاً للنزاع المسلح غير الدولي ، إلا أنه مع ذلك لا يغطي جميع الأشكال التي تتخذها النزاعات المسلحة غير الدولية[19] وفي ضوء ما سبق ، يتضح لنا أن مصطلح النزاعات المسلحة غير الدولية الوارد في المادة (1/1) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977، مرادف لمصطلح الحرب الأهلية بمعناها الفني الدقيق ، لذا فهو مصطلح ضيق جدا.

مفهوم النزاعات المسلحة غير الدولية وفقا لنظام روما الأساسي لعام 1998:

عند إنشاء المحكمة الجنائية الدولية بموجب نظام روما الأساسي ، واجهت الدول الأطراف في هذا النظام مشكلة تحديد مفهوم النزاع المسلح غير الدولي ، وقد ابتعدت الأطراف المشاركة في معاهدة روما كثيراً عن المفهوم الذي جاء به البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977 ، وتبنت مفهوم أخر مشابه للتعريف الذي وضعته المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة ، وذلك في المادة (2/8/و) من النظام الأساسي لمحكمة روما بنصها (.... المنازعات المسلحة التي تقع في إقليم دولة عندما يوجد صراع مسلح متطاول الأجل بين السلطات الحكومية وجماعات مسلحة منظمة ، أو فيما بين هذه الجماعات) [20]

المطلب الثاني: موقف القانون الدولي من المرتزقة في النزاعات المسلحة:

حددت المادة الرابعة من اتفاقية جنيف الثالثة في سنة 1949 فئات من الاشخاص الذين يجب معاملتهم معاملة أسرى الحرب وهم:

1-أفراد القوات المسلحة لأحد أطراف النزاع والميليشيات

2-الوحدات المتطوعة التي تشكل جزء من هذه القوات.

3-أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة الأخرى

4-فراد القوات المسلحة النظامية الذين يعلنون ولاءهم لحكومة أو سلطة لا تعترف بها الدول الحاجزة

5-الاشخاص الذين يرافقون القوات المسلحة دون أن يكونوا في الواقع جزءا منها.

6-أفراد الأطقم الملاحية التابعة لأطراف النزاع

7-سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء انفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة القوات الغازية، شريطة أن يحملوا السلاح جهرا وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها. وبهذا يتضح أن اتفاقية جنيف الثالثة لم تشر صراحة إلى المرتزقة فلم تعتبره من أسرى الحرب ومن ثم فانه لا يتمتع بأي حماية قانونية يقررها القانون الدولي لأسرى الحرب. وبالرجوع إلى نص المادة 2 من نفس البروتوكول نجد أن كل فرد يقع في الأسر يفترض أنه أسير حرب وإذا حدثت شكوك حول أحقيته في تمتعه بالوضع القانوني للأسير الحرب فانه يجب أن تنظر محكمة مختصة في وضعه، كما أن المرتزقة في هذه الحالة يتمتع بكل الضمانات الأساسية المنصوص عليها في المادة 01من البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977 والمتمثلة في المعاملة الإنسانية، والحماية وغيرها[21]

موقف القانون الدولي الإنساني من المرتزقة:

يعد اللجوء إلى المرتزقة عملا ممقوتا من الناحيتين القانونية و الأخلاقية، وهذا ما أدى بأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية إلى إبرام اتفاقية "ليفربيل" بتاريخ 3_7_ 1977بهدف القضاء على الارتزاق في إفريقيا ودخلت حيز النفاذ عام 1985نظرا للأضرار التي لحقت الدول الإفريقية المستقلة حديثا من توظيف المرتزقة كأدوات حرب أثناء فترة تفكيك الاستعمار في إفريقيا، أما في نطاق الأمم المتحدة، فقد كلف السيناتور "بلستيروس" من دولة البيرو بمتابعة موضوع المرتزقة باعتبار أن استخدامهم يمثل وسيلة من وسائل خرق حقوق الإنسان و تحول دون ممارسة حق الشعوب في تقرير مصيرها ولقد قدمت منظمة الأمم المتحدة عدة تقارير في هذا الشأن وأفضت التوصيات والقرارات الصادرة عن الجمعية العامة إلى صيانة الاتفاقية الدولية ضد انتداب وتمويل وتدريب المرتزقة بتاريخ 14_12_1989 في قرارها رقم 44_34، ومن جهته فإن مجلس الأمن أصدر عدة قرارات أدان فيها باستخدام المرتزقة، منها القرار الذي اتخذته عام 1966 والذي يدين فيه تجنيد المرتزقة لإسقاط حكومات الدول الأعضاء، والقرار ر قم 1467 لعام 2003 الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته 4720التي انعقدت في 18_03_2003 والذي يعرب عن بالغ قلقه إزاء انتشار أنشطة المرتزقة ويدين هذه الممارسات، وبالنسبة للرأي السائد في الولايات المتحدة الأمريكية فإن المرتزقة يتحملون مسؤولية أعمالهم في القضايا التي قد تعرض للقضاء في بلادهم وهذا ما نستخلص منه أن الجهات التي تستخدم المرتزقة تتهرب من المسؤولية ويساندها في ذلك عدم وجود نصوص قانونية دولية تحمل هذ الجهات المسؤولية الدولية، لأن المواثيق والاتفاقيات الدولية سواء في نطاق الأمم المتحدة وباقي المنظمات الدولية لا تحمل الدول التي تجند المرتزقة المسؤولية[22].

وبذلك يخضع المرتزقة لاثنين من التدابير القانونية الدولية على وجه التحديد، فالمادة 47 من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف تنفي عن المرتزق صفة المقاتل وأسير الحرب، ولكنها لا تجرم الارتزاق، وأما الاتفاقية الدولية لمناهضة تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم فهي تجرم تجنيد المرتزقة أو استخدامهم أو تدريبهم أو تمويلهم حيث صادق على هذه الاتفاقية 43 دولة.

محاكمة المرتزق في القانون الدولي الانساني:

يقع مسرح جرائم المرتزقة غالبا خارج أراضي الدول التي تم تجنيد المرتزق فيها، لذلك يكون من الصعب محاكمتهم لكون أغلب محاكم هذه الدول التي تنتمي اليها المرتزق لا تملك اختصاصات خارج حدودها الاقليمية، بموجب القانون الدولي الانساني، فإنّ عناصر المرتزقة يفقدون حمايتهم قانونيا في حال قيامهم بأعمال تعد بمثابة اشتراك مباشر في العمليات العدائية، أمّا إذا وقعوا في الأسر فلا يحق لهم التمتع بوضع أسرى الحرب، وتجوز محاكمتهم لمجرد مشاركتهم في العمليات العدائية حتى لو لم يكونوا قد ارتكبوا أي انتهاكات للقانون الدولي الانساني[23].

الشركات الدولية الخاصة، العسكرية والأمنية الشكل الجديد للمرتزقة :

نشأة الشركات الدولية الخاصة العسكرية والأمنية :

يرى جانب من الفقه الدولي أن فكرة خصخصة الأمن بدأت مع الجيوش الخاصة التي أنشأتها الشركات التجارية الأوروبية في القرن السابع عشر حينما برزت كأداة للاستعمار ومهدت له، ومن الأمثلة على ذلك ما قامت به شركة الهند الشرقية الانجليزية التي تأسست عام 1600 واستخدمت قواتها العسكرية مقابل نظير مالي في عام 1789 لمساعدة أمير محلي في تامجور لاستعادة عرشه.[24] ولطالما كان دور الشركات العسكرية والأمنية الخاصة مثارا لجدل قانوني واسع سواء لطبيعة نشاط هذه الشركات التي تقدم خدمات تختلط بالوظائف التقليدية للدولة، وهي الأمن والدفاع، وذلك على المستوى المحلي في اقليم الدولة أو حتى لجهة، وتكتسب مشروعية نشاطها عندما تتعاقد الدول معها لتستفيد من خدماتها خارج اقليمها، فضلا عن أن سمة الأفراد العاملين في هذه الشركات تعتبر شكلا معاصرا ومنظما للارتزاق أو تجنيد المرتزقة. أمّا بالنسبة لأهمية الموضوع فإنّ تطور أساليب ووسائل النزاعات المسلحة نتج عنه أنّ الدول لم تعد الوحيدة في ميدان القتال، إذ أصبحت تستعين هذه الأخيرة بالقوات التابعة للشركات العسكرية والامنية الخاصة بناء على عقود يبرمها الدول مع تلك الشركات للقيام بمهام قتالية كانت حكرا على القوات النظامية لتلك الدول وكان الجانب الأكبر من هذه العقود يتعلق في البداية بمهام الدعم اللوجيستي أو الإداري أو التقني. لكن ابتداء من الحرب على أفغانستان عام 2001، تمّ احتلال العراق عام 2003، فإنّه تطور انخراط الأفراد التابعين لتلك الشركات في النزاعات المسلحة[25].

يرى الباحثون أنه وفي ظل تنامي اللجوء الى خدمات الشركات العسكرية خلال النزاعات المسلحة، كا يجب تكريس إطار قانوني ينظم نشاطها ويكيّف أعمالها سواء على مستوى القانون الدولي الانساني أو حتى القانون الدولي لحقوق الانسان، وأكيد على مستوى القانون الدولي الجنائي .

الخاتمة:

اتضح من خلال البحث ومن خلال نصوص الاتفاقيات ، والقرارات الصادرة من كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بالأمم المتحدة، أن احتراف مهنة المرتزقة غير شرعية وتقع خارج دائرة الشرعية الدولية والقانون الدولي، كما أنها تعد جريمة دولية خطيرة ذات اختصاص عالمي، فضلا عن أن استخدام المرتزقة يعد غير مشروع وتجنيد المرتزقة وهو ما تفعله الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة غير مشروع بل جريمة خطيرة من الجرائم الدولية ذات الاختصاص العالمي، ويمثل تدريب المرتزقة أيضا جريمة من الجرائم الدولية الخطيرة ذات الاختصاص العالمي، وكل ما سبق تفعله الشركات العسكرية الدولية الخاصة. وفي نهاية البحث نذكر عدد من النتائج التي توصلنا اليها وعدد من التوصيات بناء على ما استنتجنا من نتائج.

النتائج:

1- لقد تبين لنا أن أصل المشكلة التي ظهرت في الشركات الأمنية الخاصة في عدد من الدول وعملها كان راجعاً إلى النزاعات التي كانت تدور داخل هذه الدول.

2- أن تطبيق قواعد القانون الدولي الإنساني، ومن خلال الممارسات الدولية أو تحمل تبعة خرق هذه القواعد لاتزال بعيداً عن التطبيق الفعلي لها بسبب افتقار هذه القواعد للوسيلة الفعالة التي تلزم الدول من خلالها على احترام التزاماتها وتعهداتها الدولية.

3- هناك عدم وضوح في القواعد المنظمة لعمل هذه الشركات الأمنية الخاصة يدفع باتجاه العمل على أن يكون تنظيم عملهم خاضعاً للقوانين الوطنية.

4- تبين أن أفراد هذه الشركات الأمنية الخاصة ماهم إلا مجموعة من المرتزقة الذين يعتاشون على بؤر التوتر والحروب من اجل الحصول على الربح المادي ما جعلهم يستهينون بأرواح الناس الأبرياء دون أي ضابط مهني أو أخلاقي ولذلك فان مشاركتهم في الأعمال القتالية العسكرية تفقدهم الحماية القانونية المقررة لهم بموجب القوانين الدولية والوطنية.

التوصيات

1- تعديل قوانين الشركات بحيث تتضمن آليات ونصوص تنظم عمل تسجيل هذه الشركات بشكل قانوني سليم.

2- مراجعة التشريعات الخاصة بهذه الشركات للوصول في النهاية إلى ضبط عمل هذه الشركات وتواجد عناصرها.

3- تشكيل لجان في وزارة الداخلية تتبنى التأكد من أن أفراد هذه الشركات قد تلقوا دورات معرفية بالقانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان وان يشكل ذلك شرطاً جوهرياً للحصول على شهادة التسجيل.

4- تشكيل هيأة قانونية تتولى الدفاع عن حقوق الأفراد جميعهم الذين قتلوا أو أُصيبوا على يد المرتزقة سواء كان ذلك ضمن نطاق القانون الجنائي الداخلي أو في إقليم جنسية هذه الشركات وان يقوموا برفع الدعاوى القانونية ضد الشركات بوصفها مسؤولية تضامنية وفردية حتى لو تطلب الأمر التوجه إلى المحافل الدولية والقضاء الدولي وذلك لأن تلك الجرائم التي ارتكبتها الشركاتُ وأفرادها تمثل جرائم حرب.

الهوامش:

(1) مجمع اللغة العربية، القاهرة، 1965م، ص 238

(2) السيد مصطفى احمد أبو الخير,مستقبل الحروب, دار اتيراك للطباعة والنشر والتوزيع , القاهرة, 2008, ص 319,

(3) احمد عطية الله, القاموس السياسي, دار النهضة العربية,1959, ص 1166.

(4) سعيد سالم جويلي ,المدخل لدراسة القانون الدولي الإنساني, دار النهضة العربية, القاهرة, 2003, ص 942

(5) نغم إسحق، دراسة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان, أطروحة دكتوراه, مقدمة إلى مجلس كلية القانون , غير منشورة,2004 ,ص 105.

(6) جون ماري هنكرتس ولويز دوز والدك, القانون الدولي الإنساني العرفي, منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر, المجلد الأول, القواعد,2007, ص 14.

(7) فريستس كالسهوفن وليزابيث تسغفلد, ضوابط تحكم خوض الحرب, ترجمة احمد عبدالحليم, منشورات اللجنة الدولية للصليب الأحمر, 2004, ص 47.

(8) خديجة النبراوي، موسوعة أصول الفكر الإسلامي والاجتماعي والاقتصادي,ج 5, دار السلام القاهرة,2004, ص2831

(9) مصطفى أبو الخير, الشركات العسكرية والأمنية الدولية الخاصة, المصدر السابق, ص174,

(10) علي حسين الخلف ود. سلطان الشاوي.المبادئ العامة في قانون العقوبات 1982, ص89.

(11) محمد الشهوان، "مشكلة المرتزقة في النزاعات المسلحة. "جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق، قسم القانون العام، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في القانون العام،2012م، ص 128

(12) طيب بلخير، "النظام القانوني لمسؤولية الدول في ظل أحكام القانون الدولي الإنساني". جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، 2015.

(13) يقصد بتعبير المادة الثالثة المشتركة أنها وردت في كل اتفاقيات جنيف الأربع المبرمة في عام 1949 إذ وردت في الاتفاقية الأولى والثانية والثالثة والرابعة وبنفس الشكل والمضمون.

(14) شريف عتلم , محاضرات في القانون الدولي الإنساني , اللجنة الدولية للصلب الأحمر,الطبعة,الخامسة ,2005 , ص38 , وينظر أيضا احمد غازي فخري الهرمزي , المحكمة الجنائية الدولية الخاصة بيوغسلافيا السابقة , رسالة ماجستير , كلية القانون , جامعة بابل , 1997 , ص55.

(15) د. عامر الزمالي ,مدخل إلى القانون الدولي الإنساني ,منشورات المعهد العربي لحقوق الإنسان ,تونس ,1997 ,

(16) بعض هذه المعايير وردت في تعليق اللجنة الدولية للصليب الأحمر على المادة الثالثة المشتركة التي تتميز بأنها معاييرواضحة يسهل الرجوع إليها من اجل تحديد قيام النزاع المسلح غير الدولي

(17) نغم اسحق زيا ,دراسة في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان, أطروحة دكتوراه ,كلية القانون ,جامعة الموصل ,2004 , ص72-73.

(18) المادة (1/1) من البروتوكول الإضافي الثاني لعام 1977.

(19) جديرُ بنا أن نذكر بان التعريف الوارد في المادة الأولى من البروتوكول الإضافي الثاني يشترط وجود بعض المعاييرالموضوعية لقيام النزاعات المسلحة غير الدولية والتي تتمثل بالاتي: يجب أن يكون النزاع داخلياً ويدور في إقليم احد الأطراف السامية المتعاقدة. يجب أن تكون الدولة طرف في هذا النزاع, أما الطرف الأخر فإما أن يكون قوات مسلحة منشقة عن الجيش ومتمردة عليه, أو جماعة مسلحة تابعة للمتمردين. يجب أن تكون القوات المسلحة المنشقة أو الجماعة المتمردة المناوئة للحكومة القائمة منظمة تحت أمرة قيادة مسئوله وتتمتع بالحد الأدنى من التنظيم العسكري.

(20) نغم اسحق زيا , مصدر سابق , ص73.

(21) من الجدير بالذكر أن الفرق بين التعريف الوارد في المادة (2/8/و) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ,= = وتعريف المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا هو إيراد كلمة (نزاع مسلح متطاول) بدلًا من كلمة عنف مسلح تطاول.

(22) احمد أبو الوفا, الفئات المشمولة بحماية القانون الدولي الإنساني, بحث في كتاب القانون الدولي الإنساني,دليل التطبيق على الصعيد الوطني, إصدار اللجنة الدولية للصليب الأحمر, عام 2003, ص 172

(23) فاطمة بخيت، المرتزقة ودورهم في العدوان السعودي الأمريكي على اليمن. ط.1. صنعاء: المجلس الزيدي الإسلامي، 2017م، ص 22

(24) حسين نسمة، "المرتزقة في القانون الدولي الإنساني". "مجلة العلوم الإنسانية". ع46،مج.ب، 2016م، ص 63

(25) فاطمة بخيت، المرتزقة ودورهم في العدوان السعودي الأمريكي على اليمن. مرجع سابق، ص 28

(26) حسين نسمة، "المرتزقة في القانون الدولي الإنساني". مرجع سابق، ص 69

تأثير العوامل الاقتصادية على التنمية العمرانية للأحياء السكنية بولاية الخرطوم

أ.رانيـــا آدم محـــكر حـــــمد
طالبة دكتوراه – كلية الدراسات العليا
جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د. سـليم الزيـن الحسـن الفكـي
أستاذ مشارك - جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

المستخلص:

تهدف الدراسة لرصد ومعرفة التأثير الحقيقي للعوامل الاقتصادية على منطقة الدراسة والوقوف على المقومات والامكانيات الحقيقية لمنطقة الدراسة لرفع مستوى النمو الحضري والعمراني في الاحياء السكنية لتحقيق التنمية الحضرية المتوازنة، والسعي إلى تحقيق التوازن في توزيع الخدمات بين المناطق الأكثر نمواً والمناطق الأقل نمواً. واهمية الدراسة لقلة الدراسات المهتمة بالعوامل المسببة للتفاوت وعدم التوازن بين الاحياء السكنية تكمن مشكلة الدراسة في التباين الواضح بين الاحياء السكنية وضعف التشكيل الفيزيائي لها وعدم العدالة في توزيع المولرد والخدمات تم استخدام المنهج التاريخي والوصفي التحليلي في هذه الدراسة لمعرفة تأثير العوامل الاقتصادية علي الاحياء السكنية وعلي توزيع الخدمات فيها ومدي جودتها وفعاليتها. وقد حققت الدراسة فرضيتها القائمة علي ان العوامل الاقتصادية لها القدح المعلي في احداث عدم توازن وخلل في تنمية الاحياء السكنية وجودة الحياة فيها مما يؤثر علي الصحة والسلامة النفسية لساكنيها. ونتيجة هذه الدراسة الي ان المناطق ذات الاقتصاد الجيد والنشط تجذب المستثمرين وتعمل علي تحسين مستوي المعيشة و الخدمات ونمط الحياة للافراد فيها والعكس في المناطق ذات الاقتصاد الضعيف والمتدني. توصي الدراسة عند تخطيط المدن أن نركز علي الاقتصاد الأخضر ، وعند تصميم خطط التنمية الحضرية ينبغي على السلطات إدراج استراتيجيات القدرة على التكيف مع التغيرات المالية والبيئية وسرعة التحضر للمدن.

الكلمات المفتاحية: التنمية الحضرية،التنمية العمرانية، التنمية الاقتصادية ، الاحياء السكنية، جودة الحياة

The Impact of Economic Factors on Urban Development in Neighborhoods in Khartoum state

A.Ranya Adam Mohakar
Dr.Saleem Elzein Elhassan

Abstract:

This study aims to monitor and understand the true impact of economic factors at study area and to identify real potential and

capabilities for raising the level of urban growth and development in residential neighborhoods to achieve balanced urban development. It also seeks to achieve a balance in the distribution of services between the most developed and least developed areas. The study's importance stems from the scarcity of research focusing on the factors causing disparities and imbalances between residential neighborhoods. The research problem lies in the clear variations between these neighborhoods, their poor physical layout, and the equitable distribution of resources and services. The historical and descriptive-analytical methods were used in this study to determine the impact of economic factors on residential neighborhoods, the distribution of services within them, and the quality and effectiveness of those services. The study confirmed its hypothesis that economic factors play a major role in creating imbalances and disruptions in the development of residential neighborhoods and the quality of life within them, thus affecting the health and psychological well-being of their residents. The study concluded that areas with a strong and dynamic economy attract investors and improve the standard of living, services, and lifestyle of their residents, while the opposite is true for areas with a weak and underdeveloped economy. The study recommends that urban planning should focus on a green economy, and that authorities should incorporate strategies for adapting to financial and environmental changes and the rapid pace of urbanization when planning urban development plans.

Keywords: Urban development, urban planning, economic development, residential neighborhoods, quality of life

1 - المقدمة:

اهتم العديد من الباحثين والمهتمين بالقضايا التنموية في تحديد حجم تأثير العوامل الاقتصادية المباشر علي التنمية العمرانية والبيئية في المدن والاقاليم المختلفة حيث كانت هذه العوامل ولازالت المؤثر الاول والمباشر في احداث فوارق تنموية حضرية بين مناطق واحياء المدن المختلفة ويظهر هذا جلياً في أسلوب المعيشة للفرد او للمجتمع وينعكس بصورة ملموسة علي جودة الحياة والبيئة المحيطة به ، ولذلك نجد ان دراسة هذه العوامل أخذت حيزا كبيرا في دراسات ونظريات التخطيط العمراني منذ ان تبلور التخطيط كمفهوم وعلم متخصص وبالأخص في

دراسات التنمية الحضرية. وقد لجأت الحكومات والدول الي وضع العديد من الخطط التنموية للحد من التباين التنموي بين المناطق وتحقيق حالة من التوازن النسبي بين المدن وداخلها، ولتحقيق النجاح لهذه الخطط التنموية فإنها تصدر العديد من التشريعات واللوائح والقوانين التي تشكل سنداً لهذه الخطط التي تهدف إلي حصر وتوزيع الموارد بصورة متساوية على القطاعات المختلفة سواء خدمية أو إنتاجية أو مرافق عامة وفي الأماكن التي يتجمع فيها سكان المدينة او المنطقة المعينة باعتبارها البعد السكاني للخطط التنموية وبمعنى آخر فإن توزيع الموارد يوجه إلى السكان حيثما هم متواجدون وليس الى حيث ما يجب أن يتواجدوا. يجب توفير الآليات التنظيمية والإدارية والتنفيذية التي تساعد على تحريك الفائض من تلك الموارد والسكان من المناطق القديمة إلى المناطق الجديدة ذات التخطيط الجديد لتحقيق الإستراتيجية القومية للتنمية. وقد نجد انه يجب إعادة التفكير في الطريقة التي نبني بها المدن ونديرها ونعيش فيها من خلال تعزيز التعاون بين أصحاب المصلحة (المواطنين) والجهات الفاعلة ذات المسئولية على جميع المستويات الحكومية وفي القطاعين العام والخاص.

2 مشكلة الدراسة:

اشكالات المدن دائماً ما تكون حاضرة في مختلف المجالات وفي هذه الدراسة نجد:

1- وجود تباين واضح بين الاحياء السكنية في المدن من حيث الكثافة البنائية وشكل وحجم المباني وارتفاعاتها وتخطيط الشوارع وعددها وتوزيع الخدمات والمرافق العامة بالاضافة للفضاءات المختلفة .

2- التوسع الحضري السريع والكثافة السكانية العالية احدث اختلال عمراني للمدن وأضعف التشكيل الفيزيائي لها وغياب الخطط التنموية وعدم مواكبتها لسرعة التحضر وانعدام العدالة في توزيع الموارد .

3- التناقضات الاقتصادية المتمثلة في وجود نظامين اقتصاديين أحدهما نظام تقليدي متخلف وآخر نظام اقتصادي استثماري وخدمي في نفس المدينة وفي نفس الحي السكني.

3-أهمية الدراسة:

تعود أهمية الدراسة إلى العديد من الأسباب من أهمها:

1- قلة الدراسات التي تهتم بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية المسببة للتفاوت بين المناطق والاحياء الحضرية الأمر الذي لا يمكّن الدارسين والمهتمين من معرفة الاسباب الفعلية لهذا التباين الحضري.

2- عدم تمكن الهيئات المحلية والمختصين من وضع أولويات التنمية الحضرية بشكل مدروس أدي الي القصور الواضح في مستويات الخدمات التعليمية والصحية والبيئية في العديد من الاحياء السكنية وفي نفس الوقت توفرها بكثرة في احياء أخري دون الحوجة اليها.

3- قلة الخطط التنموية الحديثة التي تتعامل بصورة صحيحة مع متطلبات الوضع الحالي من زيادة في السكان وتذبذب اقتصادي وتغير متسارع في استعمالات الأراضي وتطورعمراني وانتشار للسكن العشوائي.

4- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بالمقام الأول إلي رصد التغيرات العمرانية التي طرأت في السنوات الأخيرة علي بعض المناطق بالمدن نتيجة لتغير الاوضاع الاقتصادية:

1.عرض وتحليل العوامل الاقتصادية التي أدت الي احداث تباين في التنمية العمرانية بين الاحياء السكنية داخل المدن.

2- وضع أطر واضحة لتحديد الاولويات والاحتياجات التنموية الحضرية بشكل مدروس، وتكون نموذجا لمناطق مماثلة.

3- تحديد الآليات والاجراءات التي يجب ان تتبع لإزالة او الحد من الفوارق التنموية العمرانية.

4- يمكن أن تشكل هذه الدراسة بداية لدراسات مشابهة في مناطق أخرى تعاني من المشاكل نفسها لتكون أساساً للكثير من الدراسات اللاحقة.

5- دعم البحث العلمي والمكتبة المعمارية بمعلومات معروضة بطريقة علمية منهجية تمثل اضافة ومرجعية للمحتوي العلمي وتوفير المعلومات لمتخذي القرار إذا ما دعت الحوجة لذلك.

4- فرضية الدراسة:

ارتكزت الدراسة علي الفرضية الآتية:

العوامل الاقتصادية لهادور كبير في تحضر المدن والاحياء السكنية، والاحياء السكنية ذان الدخل المرتفع تكون نقطة جزب للاستثمار وبؤرة للنمو اقتصصادي والحري والعكس صحيح.

النظريات السابقة:

ناقشت الدراسة العديد من النظريات السابقة مثل نظرية اقطاب النمو والمركز والاطراف وغيرها وقد اوضحت إن كثيرا من هذه المشاكل في أساسها مشاكل اقتصادية وإدارية مردها الإخفاق في توجيه الموارد وتخصيصها حسب أولويات المجتمعات المحلية. ولذا ورغم مسئولية الدولة إلا أنه يبقى هناك فجوة كبيرة بين نوعية وكمية الخدمات واحتياجات سكان المدن بل إن المركزية الشديدة تسلب سكان المدن الدافعية والحماس وتجعلهم سلبيين لا يهتمون بالقضايا العامة ولا المحلية.

أكدت أغلب النظريات ان التوجه العالمي الحالي احدث تحول في التوجه من اقتصاد الموقع الي اقتصاد المكان فلم يعد البعد عن المركز ذا أهمية تذكر بل اصبح بامكان اي مدينة المنافسة عالمياً بغض النظر عن موقعها بتطوير ذاتها عبر التميز وتعزيز الهوية والممازجة بين التطوير والحفاظ علي الطابع التاريخي وخلق احساس بالتملك والشعور الجماعي والترابط بين سكان المدينة.

5- الدراسات السابقة:

ركزت على تحديد الأوضاع الراهنة والإمكانات التنموية المتاحة واختلال التوازن السكاني وعلاقته بخطط التنمية مستخدمة أساليب عديدة في التحليل منها (مقاييس معاملات الارتباط،

اختبار تحليل التباين) وقد كانت أدوات البحث ببعض تلك الدراسات مقتصر على الزيارات الاستطلاعية وبعضها الآخر معتمد على الاستبانه والملاحظة فضلا عن استخدام مصادر المعلومات الثانوية المعتمدة على التقارير الإحصائية، ومن ضمن تلك الدراسات:

القحطاني- الريدي 1998م « التباين الإقليمي في توفير الخدمات الصحية والتعليمية واستخدامها في المملكة العربية السعودية « وقد اسهمت الدراسة في حصر الخدمات الصحية والتعليمية وتقييم النقص وفق التعداد السكاني وقدمت اقتراحات وحلول للتوازن في التوزيع حتي تتحقق تنمية شاملة في المنطقة. (الواصل، 2003م) «

احمد الجار الله وبندر النعيم 2000م» تطوير منطقة سكنية نموذجية بالمملكة العربية السعودية على أساس الكثافة السكانية العالية والمباني المنخفضة» تناولت الدراسة قضايا التنمية العمرانية ولخصت المعوقات الاساسية للتنمية بقضيتين هما الهجرة والتباين بين المناطق، وقد استخدمت نماذج قواعد البيانات. لتحديد الإمكانات التنموية لمحافظات ومراكز المناطق وذلك للخروج بخارطة توضح الإمكانات التنموية لمحافظات مراكز النمو في المملكة العربية السعودية، تساعد أصحاب القرار والمخططين في إتخاذ القرارات التنموية المناسبة.

الصياغ نظمت الاسكوا منتدى الاقتصادي السياسي الرفيع المستوى لعام 2023، إلى جانب الهيئة الإقليمية للشباب في نيويورك وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، حدثين. الأول، «مبادرة جودة الحياة: في قلب خطة إنقاذ أهداف التنمية المستدامة للناس والكوكب»، أكد على دور جودة الحياة في سد الفجوات داخل أجندات التنمية العالمية. الحدث الثاني، الذي عقد تحت شعار «بناء المرونة الحضرية والاستجابة للأزمات من خلال توطين أهداف التنمية المستدامة»، سلط الضوء على الحاجة الماسة إلى المرونة الحضرية في مواجهة الأزمات. وفي بداية هذا الحدث، أكدت الأمينة التنفيذية للإسكوا رولا دشتي على أهمية بناء القدرات للحلول الحضرية المستدامة والدور المحوري للمدن في دفع الاقتصادات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (https://reposito-ry.unescwa.org) .

هنالك دراسة الدكتور المعماري هاشم خليفة بعنوان الفراغ السكني في السودان «السياسات الرسمية والمعايير التقليدية» وهي اطروحته لنيل الدكتوراة عام 1988م الذي تناول فيها الوضع العام للفراغ السكني وحوجته الي دراسة الاحتياجات التقليدية للمجتمعات وقد قام بدراسة مجموعتين تقليديتين من الرحل من حيث المظاهر الاجتماعية والثقافية وانماط استعمال الفراغ السكني.

نجد انه لاتوجد دراسة تناولت تأثير مجموعة من العوامل مكتملة المحدثة تغيير حقيقي في التنمية العمرانية للاحياء السكنية فأغلبها تتناول أحد العوامل فقط ولكن لا يوجد دراسة شاملة لكل تلك العوامل حتي نخرج بصورة واضحة وخارطة طريق مكتملة الجوانب تسهم بصورة واضحة في ايجاد حلول للمشاكل الموجودة.

6- معدل النمو الحضري:

هو مقياس لمستوي التحضر الذي يمثل نسبة سكان المناطق الحضرية من سكان الدولة.

اما الامم المتحدة فقد عرفت معدل النمو بنسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية.

التحضر: هو نمو سكان المدن بشكل كبير نتيجة للتحول في اسلوب المعيشة الذي يصاحب التحول من الاقتصاد البسيط القائم علي الحرف اليدوية الي الاقتصاد الحديث القائم علي التصنيع.

7- التنمية الاقتصادية:

تعتبر ببساطة مؤشر لشكل الحالة الاقتصادية التي يعيشها السكان وتعبر عن مدي انتعاش الشعوب وتطورها والعكس وتبرز في صورة تحولات في النشاطات الاقتصادية ويظهر ذلك في اتجاهين هما:

أ- تحول في النظام الاقتصادي.

ب- تحول في الأنشطة الاقتصادية.

هذا النوع من التحول له تأثيرات وبصورة مباشرة على المناطق من خلال الاستقطاب (أي جزب الاستثمارات ورؤس الاموال بالإضافة للعمالة المنتجة). بالتالي زيادة في الحجم المساحي أو تغيير في الوظيفة والنشاط، كما أن له تأثير من الناحية الاجتماعية والبيئية وحياة الشعوب بصورة عامة. وسنبدأ بدراسة :

(أ) التحول في النظام الاقتصادي :

هذا النوع من التحول له تأثيرات وبصورة مباشرة على المناطق من خلال الاستقطاب (أي جزب الاستثمارات ورؤوس الاموال بالاضافة للعمالة المنتجة). وهنا يمكننا تحويل الانشطة كالسكن من مجرد حل اجتماعي الي محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي زيادة في الحجم المساحي للقطاع السكني وتنمية في قطاع البناء والتشييد ككل أو تغيير في الوظيفة والنشاط ، كما أن له تأثير من الناحية الاجتماعية والبيئية وحياة الشعوب بصورة عامة.

وبورة اوضح يتمثل التحول في النظام الاقتصادي من حيث السكن في الابتعاد عن الاكتفاء الذاتي والتوجه نحو السكن كاستثمار عقاري وتجاري، حيث يزداد الطلب مع تزايد عدد السكان ويصبح العقار سلعة ذات قيمة متزايدة. يشمل هذا التحول تطوير قطاع الإسكان بناءً على سياسات حكومية ومبادرات خاصة لخفض أسعار المنازل وزيادة نسبة تملك الأفراد لها. (البنك الدولي: بيانات حول هدف التنمية المستدامة 8 للنمو الاقتصادي).

مظاهر التحول:

1- من سكن احتياج إلى استثمار: يتحول السكن من مجرد حاجة أساسية إلى أصل استثماري قابل للارتفاع في قيمته، خاصة في المناطق المرغوبة.

2- تزايد الطلب وتأثيره: زيادة النمو السكاني أدت إلى زيادة الطلب على الوحدات السكنية، مما دفع إلى تطوير قطاع البناء.

3- التدخل الحكومي: تلعب الحكومات دوراً في تنظيم سوق السكن عبر برامج تهدف إلى خفض أسعار المنازل وزيادة تملك المواطنين لها، وتقديم تسهيلات قانونية وتمويلية.

4- الابتكار في تقنيات البناء: يتم التركيز على تطوير تقنيات البناء لخفض التكاليف وجعل المنازل أكثر توفراً.

5- السكن كسلعة سوقية: أصبح السكن يخضع للعرض والطلب كأي سلعة أخرى في السوق، وتؤثر العوامل الاقتصادية على سعره وقيمته.

(ب) التحول في النشاط الاقتصادي:

يتمثل التحول في النشاط الاقتصادي للسكن في تحويله من مجرد حل اجتماعي إلى محرك للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، من خلال دمج التنمية الحضرية المتوازنة، والتوسع في آليات التمويل مثل الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وتطبيق استراتيجيات مبتكرة مثل السكن الإيجاري المنظم بدلًا من التركيز على التملك فقط. كما يشمل هذا التحول تبني التحول الرقمي في الخدمات، والاستفادة من التكنولوجيا في معالجة تحديات السوق مثل القدرة على تحمل التكاليف وتوفير مساكن تلائم الاحتياجات الفعلية.

8- تأثير التنمية الاقتصادية ومتوسط دخل الفرد علي العمران والاسكان:

إن متوسط الدخل الفردي هو العامل الأساسي المتحكم في السكن حيث ان الفرد لا يتمكن من توفير المبلغ اللازم لتوفير السكن.

نسبة البطالة فمن خلال الاحصائيات المحققة فان متوسط عدد افراد الاسرة تتكون اغلبها من6 اشخاص إلا انه شخص واحد متحصل على وظيفة.

ارتفاع الكبير لأسعار البناء نتيجة لتدهور الأوضاع الاقتصادي.

ظهور ظاهرة البناء العشوائي والسكن غير اللائق للعيش. (الاكتظاظ السكاني والزواج المبكر للأبناء).

- عدم القدرة على دفع مبالغ المساكن حتى بالتقسيط.
- عدم توفر كل الشروط للمساهمة في سكن اجتماعي

9- مفهوم التنمية العمرانية:

التنمية العمرانية شق أساسي من التنمية الحضرية التي يقصد بها تنمية المناطق غير الريفية وتشمل التنمية العمرانية (الاسكان والبيئة الأساسية والاجتماعية توفير المرافق والخدمات وتوفير فرص العمل ولا يمكن دراسة مشكلات التنمية العمرانية بدون أخذ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

يقصد بالتنمية العمرانية الارتقاء بالبيئة وتوفير الاحتياجات الأساسية للسكن والعمل والخدمات المجتمعية وعناصر الاتصال وشبكات البنية الأساسية وذلك في إطار محددات المكان وضوابط القيم الاجتماعية والثقافية والموارد المحدودة دون التصادم مع البيئة الطبيعية أو إهدار مواردها. وترجع أهمية ومكانة التنمية العمرانية إلي كونها تحتل المرتبة الأولي في حجم الاستثمارات إضافة إلي أنها تستحوذ علي اهتمام كبير داخل المجتمع، كما تأتي أهميتها أيضا من

كونها المحرك الرئيسي لكثير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى والصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد والعمران. (شفق الوكيل التخطيط العمراني، 2006).

10- منطقة الدراسة:

هنالك مجموعة من التغيرات التي حدثت خلال التطور العمراني الذي عرفته منطقة الدراسة وبمتابعة وتحليل تلك التغيرات ظهرت مجموعة العوامل التي ساهمت في حدوث هذا التطور وقد استخدمت عدة مناهج بحثية للوصول لتلك العوامل وتحديد مدي تأثيرها على منطقة الدراسة فقد استخدم المنهج التحليلي، المسحي، الوصفي والمنهج المقارن للوصول لنتائج حقيقية وملموسة في هذه الدراسة.وقد تم اختيار حي الدروشاب بمنطقة الخرطوم بحري لاجراء الدراسة عليه.

حي الدروشاب :

أولاً: تاريخ المنطقة:

تعد منطقة الدروشاب بمحلية بحري شمال التابعة للخرطوم بحري بولاية الخرطوم من أقدم وأعرق المناطق التاريخيَّة، بدأت منطقة الدروشاب بالنمو في العام 1956 واصبحت الان منطقه ذات كثافه سكانيه عالية وانعكست هذه الزياة السكانية في زيادة عدد المساكن والمحلات التجارية وغيرها من الخدمات. (https://ar.wikipedia.org)

عُرفت من قبل بقوز الدروشاب لارتفاعها وعلوِّها، وأول سكانها كانوا من قبائل الكبابيش والبطاحين والحسانية. (https://www.sudaress.com)

واقدم الاسر آل الدُّراشة من (الكبابيش) ومن اسم (بت الدُّراشة) جاءت تسمية (الدروشاب) وتعتبر الدروشاب من أقدم وأعرق المناطق في شمال بحري، وكانت في قديم الزمان تغمرها أشجار الطندب والسيال والعُشر.

ثانياً: الموقع العام:

تقع في ولاية الخرطوم بمدينة بحري في الجهة الشمالية من المدينة ويحدها جنوباً وحدة السامراب وطيبة الاحامدة، شمالاً السلمات وشرقاً حدودها مع وحدة أم ضريوة ونبته وغرباً خط السكة حديد

ثالثاً: المساحة:

تقدر بمساحة 9000.000 متر مربع

رابعاً: السكان في منطقة الدروشاب:

ان اعداد السكان في منطقة الدروشاب في زيادة مستمرة نسبة لعوامل النمو الطبيعي المعتادة ولذلك نلاحظ زيادة في اعداد الطلاب في المدارس وزيادة في عدد المنازل المعروضة للايجار وزيادة في الخدمات مثل المحلات التجارية والمراكز الصحية.

المجموع الكلي لسكان الدروشاب حوالي 54، 387 نسمة لعام 2023م

خامساً: التخطيط والتنظيم العمراني في المنطقة:

بدأ تنظيم المنطقة في منتصف الثمانينات من القرن الماضي في محاولة لتوسعة الشوارع العامة ووضوحها وايضا لخلق فضاءات عامة وميادين ولتحسين البيئة العمرانية ككل وقد قوبلت الاجراءات التنظيمية الرسمية من قبل الدولة ووزارة التخطيط وتنظيم المدن في البدء بالرفض من قبل السكان ولكن فيما بعد سارت الامور بطريقة جيدة.

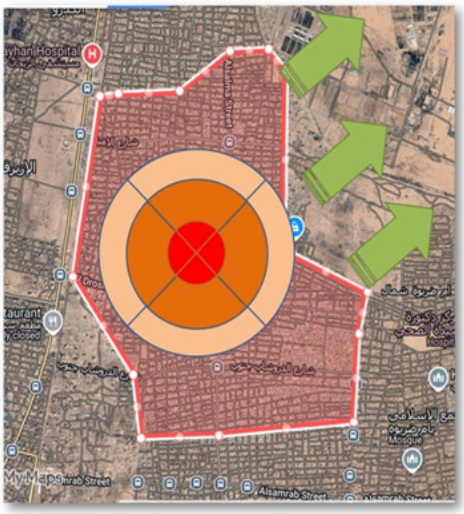

صورة 2 : توضح التوسع والنمو العمراني بمنطقة الدروشاب

المصدر: اعداد الباحثة

سادساً: الحالة الاقتصادية للسكان:

شهدت منطقة الدروشاب تغيير في نوع النشاط لاستعمالات الاراضي ملحوظ كان له تأثير علي النشاط الاقتصادية وهذا التأثيرعلى المستوي المعيشي للسكان محصلته بالإيجاب. لأن التحول من القطاع السكني الي التجاري او الاستثمار العقاري ادي الي تحسن الوضع المعيشي للملاك وزيادة في فرص العمل. وهذا بدوره ينعكس في انعاش منطقة الدراسة وهو ما يؤدي لرفع الطلب علي السكن فيها.

في منطقة الدروشاب نلاحظ أن عدد الذين يعملون نسبتهم 59 %ونسبة الذين بدون عمل بلغ 41 % وهي نسبة كبيرة. لذلك نلاحظ الاتي:

أ/ العطالة: وهي مؤشر الضعف الاقتصادي وعدم مقدرة الافراد علي تحمل نفقات مواكبة التطور العمراني وبحسب نتائج التحليل احدثت الاتي:

تدهور وتلف المباني: نقص الدخل يقلل من القدرة على صيانة المباني والمرافق، مما يؤدي لظهور التدهور العمراني، خاصة في الأحياء القديمة مثل الدروشاب وهو ما يهر في كثير من الواجهات.

تواجد الشباب امام المنازل وتحت الشجر مما يضر بفاعلية الشوارع او تواجد بائعات الشاي بصورة عشوائية تؤثر علي المظهر العام.

توقف التنمية العمرانية: تنتج العطالة من ضعف النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى تجميد العديد من مقترحات تخطيط وتجميل البيئة العمرانية في الاحياء السكنية مثل مشاريع اعادة تأهيل الميادين والمساحات الخضراء وتجميل الواجهات العمرانية للاحياء والنواحي الخدمية وغيرها.

ب/ الادخار : يحقق الادخار الأمان المالي لمواجهة النفقات الطارئة المتعلقة بالمسكن، مثل الإصلاحات والصيانة والتجديد والتشجير وغيرها من الاشياءالتي تنعكس علي البيئة العمرانية.

ومن نتائج الدراسة يتضح ان الدخل المنخفض بمنطقة الدروشاب أثر علي التشكيل العمراني للمباني وعلي شكل الواجهات والمظهر العام ككل.

ج / الرضا الوظيفي: من الدراسة نجد ان الرضا الوظيفي ليس مجرد شعور بل هو محرك للتغيير العمراني فنجد ان الاستقرار الوظيفي يدفع السكان للتواجد في احياء توفر لهم سهولة الوصول للعمل وتكون بها مرافق وخدمات وبنية تحتية جيدة ففي الدروشاب نجد ان الذين هم راضون عن عملهم نسبتهم % 46.0. وهو مؤشر متوسط نسبياً.

سابعاً : مناقشة تأثير العوامل الاقتصادية علي المسكن:

أثرت العوامل الاقتصادية السابق مناقشتها علي منطقتي الدراسة عمرانيا فاظهرت الواجهات العمرانية صورة واضحة للتلوث البصري في منطقة الدراسة فقد تعرض المظهر العام للنسيج العمراني الي مشاكل متعددة مثل:

أ- التعدي علي الطريق: باعاقة حركة المرور وذلك بوضع عوائق مثل اللافتات او الاكشاك او القاء مخلفات البناء والنفايات به او كسر ماسورة مياه او وجود الحفر. وكذلك اتلاف الاشجار الموضوعة علي جانبي الارصفة.

ب- مخالفات البناء المختلفة : مثل تعمد امتداد المنزل الي الشارع العام ببناء اسوار فيه للتوسعة او تخزين السيارات او مباني باكملها مثل الحمامات وتغول المحلات التجارية علي الشارع العام كل هذه المظاهر السالبة تؤدي الي تشويه الواجهات العمرانية للاحياء السكنية.

ج- انعدام التنوع في الاحياء السكنية من حيث شكل المباني او اختيار الوان دهان الجدران او التفاوت في الارتفاعات لتحريك الواجهات.

د- مواد البناء المستخدمة حديثا كالكلادن والفايبر وبلوكات الزجاج لاتتناسب مع واجهات المنازل فتحدث تشويه في المشهد العام العمراني.

وبصورة عامة نجد ان التأثير كبير في منطقة الدروشاب خاصة من ناحية المخالفات والتشوه البصري لغياب الرقابة الادارية علي المباني وضعف الوعي بأهمية البيئة العمرانية وجودة الحياة.

1/ مؤشرات تتعلق بالسكن :

يمثل القطاع السكني الجزء الاكبر من تكوين المدن ولا يمكن الاستغناء عنه لانه مطلب حياتي هام، وعادة ما يعكس المسكن حياة الناس وسلوكهم وحالتهم الاقتصادية والاجتماعية كما أنه يؤثر على الانسان من الناحيتين الإيجابية والسلبية، فكلما وفر المسكن الرفاهية للفرد كانت حالته النفسية جيدة ، وكلما كان المسكن لايتناسب مع حجم الاسرة ولا يوفر لهم الراحة ومتطلبات الامان والخصوصية كان له أثر سلبي على حالتهم النفسية والعملية. وسنتناول بعض المؤشرات وفقاً للداسة.

أ) ملكية المسكن:

بحسب نتيجة الاستبانة في منطقة الدروشاب نجد ان نسبة الذين يمتلكون منازلهم نسبة 57.0% والذين يسكنون في منازل غير مملوكة لهم نسبتهم 39.0%. وهذه القراءات للنسب مريحة الي حد ما حيث كل مازاد عدد الذين يمتلكون المنازل كل مازاد الانتماء للمنطقة المعنية وقويت العلاقات الاجتماعية بها وحلت مشاكل الاحياء بطريقة سهلة وبسيطة لان المالك يسعي للمحافظة علي مايملكه ويعمل علي تطوير وتجميل منطقته وبيئته ويقترح المبادرات ويدعمها للنظافة والتشجير وخلافه بعكس المستأجر الذي ينتقل من مكان لآخر حسب ظروفه. وقد قامت الكثير من المبادرات في منطقة الدروشاب حيث تمت انارة العديد من الميادين وصيانة بعض الاندية بالعون الذاتي لابناء المنطقة.

ب) مواد البناء والتشطيب:

في منطقة الدروشاب وحسب الاستبانة والتحقق الميداني يتضح أن الذين نوع مواد بنائهم مواد حديثة بلغ نسبة 37.0 % وأن ما نسبتهم 63% مواد بنائهم مواد تقليدية . وحداثة مواد البناء سلاح ذو حدين فهي اما ان تتماشي مع النسيج العمراني الموجود او لا، لان ذلك يخلق نوع من التشوه البصري للواجهة العمرانية للاحياء السكنية.

ج) النظام الانشائي:

غالبية المنازل في منطقة الدروشاب نجد نظامها الانشائي طوب احمر وسقف زنك او الطين اللبن (جالوص) ، اما الذين نظامهم الانشائي نظام الحوائط الحاملة فيمثلون حوالي 20 % اما الذين نظامهم الإنشائي هيكل خرساني فنسبتهم بسيطة مقارنة بباقي الانظمة وهذا الاختلاف

من ناحية يدل على تعدد النظم الانشائية في منطقة الدراسة ومن ناحية يعطي مؤشر لضعف الوضع الاقتصادي وتدني مستوي المعيشة فكلما كانت نسبة المباني الهيكلية مرتفعة كلما كان الوضع الاقتصادي مرتفع للسكان وذلك نسبة لتكلفتها المالية العالية.فالحالة الاقتصادية تحدد اختيار نوعية النظام الانشائي حسب تكلفته وحسب الموا المتاحة باسعار مناسبة والدخل للافراد.

د) ارتفاع المباني السكنية:

يقترن ارتفاع المباني السكنية بالكثافة الاستخدامية للارض السكنية ومدي كفاءتها وجزب الاستثمار المالي عن طريق الايجار ويتطلب توفير بنية تحتية ممتازة ومكلفة.

2/ شبكات الطرق:

1- الشوارع المعبدة: تضم شبكة الطرق في حي الدروشاب مجموعة من الشوارع المعبدة التي تقارب 27 %من مساحة الطرق في المنطقة ككل. الشوارع الترابية: تحتل الطرق الترابية أو التي في طور الإنشاء بقية المساحة بالمنطقة والتي تقارب 73 % من مساحة الطرق في المنطقة .

ومن الدراسة وجد هنالك تدني في حالة الطرق في منطقتي الدراسة مما يؤثر سلباً علي حركة المرور بوجود الحفر وتعطيل السيارات وتأخير وضياع زمن الوصول، مشاكل الطرق هذه كانت ومازالت مصاحبة لمنطقتي الدراسة ككل.

نستخلص من دراسة منطقة الدروشاب:

- تعتبر منطقة الدروشاب من الاحياء ذات الكثافات السكانية المرتفعة وتتوفر فيها قدر محدود من المنشآت الخدمية والبنية التحتية ولذلك نجد اسعار العقار والايجارات فيها اقل نسبياً من مناطق أخري.
- المباني العامة لاتغطي الخدمة المرجوة منها لقلتها العددية مقارنة بأعداد المستخدمين او لضعف امكانياتها الشئ الذي يؤثر علي اداء الخدمة وجودتها.
- بالنسبة للميادين العامة والمساحات الخضراء فأغلبها بالدروشاب عبارة عن ارض فضاء واغلب النشاط الذي يمارس فيها هو لعب كرة القدم واقامة المناسبات الاجتماعية مثل الافراح والاتراح وغيرها. تمتلئ الميادين بالامطار في فصل الخريف نسبة لسوء تصريفها وانخفاض منسوبها مما يجعلها مرتعاً للبعوض والذباب والحشرات الاخري مما يسبب الامراض ويضر بالصحة
- ان الوضع المادي لسكان الدروشاب بين منخفض الي متوسط مما ينعكس في شكل الحياة اليومية وفي الاستهلاك المعيشي وايضا ينعكس في البيئة العمرانية حيث نجد أن:

تصميم المنازل: مازال التصميم التقليدي المتكون من (الغرفتين خلف خلاف يتم ربطهم بهول). او غرف متفرقة داخل الحوش الكبير للاسرة الممتدة يسكن في كل منها اسرة نواة

النظام الانشائي: الغالبية حوائط حاملة والبعض جالوص والقليل هيكل خرساني.

ارتفاعات المباني: اغلب المباني تتكون من طابق ارضي والقليل منها طابقين.

مـواد البنـاء: قليـل مـن المبـاني اسـتخدم مـواد بنـاء حديثـة امـا الغالبيـة المنـازل مـن مـواد بنـاء تقليديـة قليـة التكلفـة ولايتـم صيانتهـا بصـورة دوريـة. وهنـاك نسـبة مقـدرة منازلهـم مـن الجالـوص.

شكل الواجهات: ضعيف متواضع التفاصيل ومواد التشطيب بسيطة قليلة التكلفة.

-**المسـاحات الخـضراء:** داخـل المنـازل تـكاد تكـون منعدمـة والاهتـمام بتنويـع الشـجيرات والـورود اي التنسـيق الحدائقـي ضعيـف عمومـاً. وتفتقـر السـاحات الي السـور والانـارة والي اماكـن الجلـوس وأيضـا اماكـن بيـع الحلـوى والمثلجـات وهنالـك نقـص في الحمامـات العامـة التـي تخـدم المرافـق العامـة. يرجـع ضعـف ذلـك لعـدم القـدره الماليـة للوحـدات الاداريـة فتكلفـة ادارة هـذه المرافـق عاليـة ومنصرفاتهـا كثـيرة وتحتـاج لصيانـة مسـتمرة مـما أثـر ذلـك عـلى تطويرهـا واسـتخدامها.

تحـول السـكن لاسـتثمار: حديثـاً وكنتيجـة للوضـع الاقتصـادي للبلـد وزيـادة تكاليـف المعيشـة اتجـه اغلـب مـلاك المنـازل الي ايجـار جـزء مـن المنـزل او المنـزل كامـلاًلاغـرا مختلفـة مثـل سـكن او محلات تجاريـة او مدرسـة او روضـة اطفـال. وهنالـك ايضاًعـدد مقـدر مـن المنـازل لجـأ اصحابهـا للاسـتغناء عـن الحـوش واضافـة غـرف لتأجيرهـا للسـكن وزيـادة دخـل الاسرة. هـذا الاسـتغناءعن الحـوش الـذي يعمـل بمثابـة متنفـس يؤثـر عـلي صحـة الانسـان ويجعـل الضغـط يكـون أكـبر عـلي المتنفسـات في الاحيـاء والتـي بدورهـا تفتقـر لابسـط المقومـات، وكل ذلـك ينعكـس سـلبا عـلي البيئـة العمرانيـة للمنطقـة.

تاسعاً: نتائج الدراسة:

نتيجـة الدراسـة نجـد ان الوضـع المـالي لسـكان منطقـة الدروشـاب بـين الوسـط والضعيـف ورغـم ذلـك نجـد انتعاشـاً في الوضـع الاقتصـادي في بعـض المربعـات نتيجـة لوجـود خدمـات أو اسـواق صغـيرة تشـكلت حولهـا بـؤر اسـتثمارية جديـدة وهـو مـؤشر اقتصـادي جيـد .

شـهدت منطقـة الدروشـاب تحـول في النشـاط الاسـتخدامي لـلارض فتغـير الغـرض مـن سـكني الي اسـتثماري وذلـك بتغيـير أو اضافـة نشـاط للعقـار السـكني مثـل النشـاط التجـاري للعقـار (محـلات تجاريـة ودكاكـين) او ايجـار العقـار كامـلا لـشركات ومؤسسـات خاصـة او عامـة او مـدارس او مبـاني خدميـة وبذلـك ترتفـع قيمـة العقـار وهـذا الارتفـاع في قيمتـه يؤثـر ايجابـاً عـلى سـوق العقـار وبالتـالي قطـاع البنـاء والتشـييد . ولكـن في المقابـل هنالـك مربعـات تعـاني مـن الضعـف والركـود الاقتصـادي وانخفـاض الدخـل أدي إلى ضعـف الخدمـات وتراجـع الطلـب عـلي العقـار فيهـا وضغـط عـلى أسـعار الايجـارات مـما يجعـل قيمـة الايجـار منخفـض مقارنـة بأماكـن أخـري.

تـدني مسـتوي الخدمـات خاصـة البنيـة التحتيـة في منطقـة الدروشـاب واعتمادهـا التـام عـلي القطـاع الحكومـي الـذي لايغطـي احتياجـات المنطقـة هـذا التـدني في الخدمـات عمـل عـلي خفـض قيمـة العقـار بالمنطقـة.

- انخفاض سعر الايجارات النسبي مقارنة بأحياء اخري أدي الي استقطاب السكان والعمالة الوافدة وهذا له تأثير اقتصادي بزيادة الطلب علي الايجار وبالتالي زيادة الدخل للاسر المالكة للعقار، ولكن بالمقابل يسبب ضغوطاً على الخدمات والبنية التحتية للمنطقة. بالاضافة الي احداث تغيرات في النسيج الاجتماعي.

التأثيرات الإيجابية للعوامل الاقتصادية في منطقة الدراسة:

زيادة الطلب على السكن: شهدت منطقتي الدراسة زيادة في الطلب علي السكن ويذداد الطلب في منطقة الطائف متناسباً طردياً مع زيادة فرص العمل والقدرة الشرائية، يزداد الطلب على العقارات.

ارتفاع قيمة العقارات: ادي الطلب المتزايد إلى السكن والايجار لارتفاع أسعار الإيجارات والمبيعات في منطقة الدراسة، مما يعزز ثروات الملاك اصحاب العقارات.

تحسين البنية التحتية: النمو الاقتصادي في منطقة الدروشاب ادي الي الاهتمام بتحسين الخدمات والمرافق العامة سواء عن طريق المجهود الذاتي للسكان او بالضغط علي الجهات المسئولة من الاصلاح الي تحسين بسيط في الخدمات ولكن مازالت هنالك مشاكل تتعلق بسفلتت الطرق واضاءتها .

التأثيرات السلبية للعوامل الاقتصادية:

ارتفاع تكاليف السكن: يقلل انخفاض القدرة الشرائية للعقار من نسبة امتلاك العقار مما يؤدي لضغط على الإيجارات وزيادة في أسعارها.

تفاقم أزمة السكن: مع العطالة والفقر وارتفاع أسعار العقارات والايجارات، يصبح السكن معضلة حقيقية، خصوصاً للسكان ذوي الدخل المنخفض حيث لايستطيعون تأمين نقود الايجار وتكاليف المعيشة.

التوصيات:

نجد ان الدراسة قد خلصت الي عدة توصيات يمكن تقسيمها الي:

6-1 النواحي التخطيطية:

نوصي بفرض قواعد صارمة لحماية الاستخدام المفرط للأرض الفضاء واهدارها لانها احد موارد الطبيعة، فالطلب المستمر علي السكن نتيجة للعوامل الديمغرافية المذكورة خلق افراط في استقلال الارض الفضاء وتغول على الاراضي الزراعية والمتنفسات بالمدن والاحياء.

الزام مصلحة الاراضي والمخططين بالتوافق علي جعل التخطيط الاداة التي تصنع التوازن بين المصالح الخاصة والعامة دون اي تدخلات سياسية.

اهتمام اكبر بقدرة الهيئات والمحليات علي التمويل والادارة وذلك بتحديد وبرمجة الاستثمارات التنموية علي مراحل حتي تستطيع مجابهة التذبذب في الاسعار وهدر المال العام.

تقصير المدة الزمنية طويلة الأمد للمخطات الهيكلية والتي تصل عادة إلي اكثر من 20 عام بدون تحديد أي مراحل، تؤدي إلي فهم "جامد" للتخطيط وتجعله يبدو كممارسة لمرة واحدة لا تتكرر.

استشارة و إشراك المواطنين «اصحاب المصلحة» في مراحل التخطيط وعدم اختصار العملية التخطيطية علي الهيئات المحلية المستقلة دون الأخذ بالاعتبار التداخل والتواصل بينهم لخلق تجمعات تحقق الرضي لمستخدميها.

. نقص المرجعيات والمعايير والاجراءات المتعلقة بإعداد المخططات وعمليات التنظيم التي لا تراعي العوامل الاجتماعية للعملية التخطيطية.

النواحي البيئية:

الحي السكني نظام بيئي مصغر فهو جزء من النسيج الحضري الأكبر، ويجب أن يكون نظاماً متكاملاً يوفر للسكان المرافق العامة والخدمات الأساسية ويراعي النواحي البيئية.

جودة البيئة السكنية لها تأثير على جودة الحياة فالنظافة و توفر الميادين والمساحات الخضراء وتوفر الأمن، وكفاءة الانظمة والسلامة مؤشر مباشر على مستوى جودة الحياة.

تحديات الاستدامة: النمو العمراني يؤدي إلى تحديات بيئية مثل استنزاف الموارد، وتلوث الهواء، وتضخم النفايات، مما يستدعي التخطيط المستدام.

الخاتمة:

تشكل دراسة العوامل الاقتصادية اهمية كبري خاصة لدي المختصين والمهتمين بالتخطيط العمراني. وقد حاولنا من خلال الدراسة الكشف عن مدي تأثير هذه العوامل على مجتمع الدراسة بحي الدروشاب وهنا تتضح أهمية الموضوع نظرا للتغيرات التي شهدتها الاحياء السكنية .

اتضح من الدراسة ان الاحياء السكنية لابد من ان تتطور وتزيد في الحجم وتتغير ملامحها العمرانية والاجتماعية تبعاً للتطور والتغير الطبيعي في الحياة تلبية للدور المنوط منها اداءه

لتصل الاحياء السكنية الى ما وصلت اليه اليوم كانت للعوامل الاقتصادية دوراً مهماً في تشكيل انسجة مجتمعية تعايشت مع بعضها البعض ومع محيطها الخارجي فعكست الفكر والثقافة والعادات والتقاليد لمجتمعنا ومع مرور الوقت تتراكم هذه العوامل والخبرات المعرفية والصور الذهنية مشكلة مجتمع حضري ثري وقوي يستطيع مجابهة مهددات التحضر المتسارع للمدن.

ينبغي عند تخطيط المدن أن نركز علي الاقتصاد الأخضر الذي لا يعتمد على الوقود الطبيعي. وعند تصميم خطط التنمية الحضرية ينبغي على السلطات إدراج استراتيجيات القدرة على التكيف مع تغير المناخ.

- ان الأحياء ذات الكثافة السكانية المرتفعة ولديها بنية تحتية ملائمة للنقل العام ، وتشجع على المشي، وركوب الدراجات وغيرها من وسائل التنقل الأخرى الصديقة للبيئة وغير الآلية، ترفع من جودة البيئة ونقاءها وتحد من انبعاثات الكربون وتخفض من الإعتماد على الوقود الطبيعي هي الاحياء المثالية والتي يعول عليها في المحافظة علي البيئة والصحة العامة.

المصادر والمراجع:

أولاً: القران الكريم.

ثانياً: المراجع العربية

(1) بانقا شرف الدين ،التخطيط العمراني واستدامة النمو الحضري وتقييم تجربة الخرطوم،المصورات للنشر،2022م.

(2) النور الخلوتي، الاسكان في السودان التجربة والمستقبل المأمول، المصورات للنشر 2021م.

(3) حيدر عباس ، تخطيط المدن والقري، مشأة المعارف الاسكندرية،2014م

(4) إبراهيم قسم السيد، الدراسات والبحوث القانونية، جامعة الزعيم الأزهري، الخرطوم، 2014م.

(5) أحمد إسماعيل، دراسات في جغرافية المدن، دار الثقافة النشر والتوزيع، القاهرة، 2005م.

(6) أحمد كمال وحبيبكرم، علم الاجتماع الحضري، دار الجيل للطباعة، القاهرة، 1973م. السيد البشري محمد، دراسات في جغرافية العمران، الخرطوم، مطبعة جامعة الخرطوم2006م.

(7) حسين عبد الحميد رشوان، دور المتغيرات الاجتماعية في التنمية الحضرية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية2004،م. كيبل لويس، مبادئ وتطبيقات لتخطيط المدن والمناطق، ستيت غازيت، 1952م

(8) محمد الباهي، التهيئة العمرانية في تونس، أبعادها وحدودها، مجلة الدراسات المدنية، العددان ،8-7 1985م.

(9) محمد حسين أبو صالح، التخطيط الاستراتيجي القومي، مطبعة جي تاون، الخرطوم2013،م

(10) سعد خليل القز يري، دراسات حضرية، دار النهضة العربية، بيروت، 2007م.

(11) عبد الإله أبو عايش، الجوانب السلوكية في التخطيط الحضري لدول الخليج العربي، مجلة دراسات الخليج، 1979م.

(12) فيليب برنارد، علم الاجتماع، من المفهوم إلي التطبيق، مس غرو، شركة هيل للمطبوعات، نيويورك، 1979م.

(13) صبري فارس إلهيتي، جغرافية المدن، دار صفاء، عمان، 2010م. صفوح خير، أضواء علي مفاهيم السياسة، الإستراتيجية، التخطيط، وضع الخطط وأصول تنفيذها، الموسوعة العربية، دمشق، 2001م. صفوح خير، التخطيط الحضري، الموسوعة العربية، دمشق، 2005م

(14) غريب سيد أحمد، علم الاجتماع الريفي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985م.

ثانياً: تقارير وأوراق علمية:

(1) وزارة الضمان الرعاية الاجتماعية، تصنيف الأماكن الحضرية في السودان، 2011م. الهيئة السودانية لشئون الأسرة، صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان السودان، 2008م.

(2) معهد التخطيط القومي، تصنيف وترتيب المدن المصرية، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم ،14 القاهرة، 2001م. صندوق الأمم المتحدة للسكان، حالة سكان العالم، انطلاق أمكانية النمو الحضري، الأمم المتحدة، 2007م.

(3) الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وزارة الإدارة المحلية والبيئة، دراسة حول التخطيط العمراني للتنمية المستدامة في إقليم دمشق الكبري، سوريا2007،م. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، الاستدامة البيئية الحضرية، الأمم المتحدة، 2001م.

(4) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا، اللامركزية والدور الناشي للبلديات في منطقة اسكو، الأمم المتحدة، 2003م.

(5) الجهاز المركزي للإحصاء بالخرطوم، التعداد السكاني الخامس، 2008م.

(6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاستثمار في التنمية، خطة عملية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، مشروع الأمم المتحدة للألفية، 2005م.

ثالثاً: شبكة الانترنت:

(1) https//:repository.unescwa.org

(2) https://www.aleqt.com/200908/02//article_193608.html

(3))https//:islamforallah.wordpress.com

(4) https://www.google.com

(5))https//:www.ahewar.org

(6) https//:ar.wikipedia.org/wikiwhierarchy of needs.htm

(7))https//:emirate.wiki/wiki/Development_theory

(8))https//:mawdoo3.com

(9) https//:www.mojtamaafikr.com

Western Cultural Diffusion in Chinua Achebe's Novel "No longer At Ease"

A.Seifeldin Ali Musa

Dr.Hala Saleh Mohmed Nour

Abstract:

This paper examines the diffusion of western culture in Chinua Achebe's No Longer at Ease, focusing on how colonial and indigenous cultural systems intersect, conflict, and reshape individual identity in late colonial Nigeria. Using cultural diffusion theory and postcolonial criticism as its conceptual framework, the study analyzes Achebe's portrayal of Western education, bureaucratic modernity, Christianity, and indigenous Igbo values. Through the character of Obi Okonkwo, Achebe dramatizes the psychological and moral consequences of cultural diffusion revealing how selective adoption of foreign cultural elements produces hybridity, alienation, and ethical ambiguity rather than seamless progress. The paper argues that Achebe does not merely depict cultural contact but critically exposes cultural diffusion as an uneven, morally destabilizing process shaped by colonial power relations. By engaging key scholarly perspectives, this study situates No Longer at Ease within broader debates on cultural hybridity, moral dislocation, and postcolonial identity. The study recommended further studies to explore the negative impact of western cultural diffusion on African communities.

Key words: Conflict- Stereotyped-alienation- Cultural deffusionism theory.

الانتشار الثقافي الغربي في رواية الكاتب النيجري شنوا اجيبي (لم يعد مطمئنا)

أ. سيف الدين علي موسى – طالب دكتوراه – جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

د. هالة صالح محمد نور – قسم اللغة الإنجليزية - كلية الآداب – جامعة الخرطوم

المستخلص:

تناقش هذه الورقة الانتشار الثقافي الغربي في رواية (لم يعد مطمئنا) للكاتب النيجيري شنوا اجبي مركزا علي تقاطعات الانظمة الثقافية الاستعمارية مع ثقافة السكان الاصليين الافريقية والصراع و اعادة تشكيل هوية الفرد في نيجيريا ابان الاستعمار واستخدمت الدراسة نظرية الانتشار الثقافي ونظرية النقد ما بعد الاستعمار كاطار نظري لعرض الدور الغربي في التعليم والحداثة البيروقراطية و المسيحية و قيم مجتمع السكان الاصليين من قبائل الاغبو

و ذلك من خلال شخصية اوبي أوكنكو حيث جسد اجيبي الاثار المترتبة علي الانتشار الثقافي موضحا ان تبني الثقافة الغربية انتج الثقافة الهجين والاغتراب و الغموض الاخلاقي و ليس التقدم وهذه الورقة تجادل بان اجيبي لم يصور التواصل الثقافي فحسب بل قدم نقدا لاذعا للانتشار الثقافي كعملية لا أخلاقية تخلق عدم استقرا ر و من منظور علمي تضع هذه الدراسة رواية(لم تعد مطمئنا) في اطار جدلي واسع في الثقافة الهجين و الانحلال الاخلاقي وهوية ما بعد الاستقلال واوصت الدراسة اجراء مزيد من الدراسات لاكتشاف الاثار السالبة للانتشار الثقافي الغربي علي المجتمعات الافريقية

الكلمات مفتاحية: صراع، تنميط، تغريب – نظرية الانتشار الثقافي

1- Introduction

Cultural diffusion, commonly defined as the transmission of beliefs, practices, values, and social institutions across cultural boundaries, has long occupied a central place in anthropological and sociological scholarship. Early diffusionist theorists such as Edward B. Tylor (1871) and Franz Boas (1920) conceptualized culture as dynamic and cumulative, shaped through contact rather than isolation. Later scholars, including Melville Herskovits (1938), emphasized that diffusion is never a simple process of borrowing but is mediated by historical conditions and power relations. In colonial contexts, this process becomes profoundly asymmetrical. As postcolonial theorists such as Frantz Fanon (1952) and Edward Said (1978) argue, colonial cultural exchange is structured by domination, producing forms of internalized conflict, cultural alienation, and epistemic violence rather than mutual enrichment.

Within African literary criticism, cultural diffusion under colonialism has been closely examined as a force that destabilizes indigenous value systems while imposing Western norms as universal standards. Ngũgĩ wa Thiong'o (1986) and Homi Bhabha (1994) have highlighted how colonial education and administration create hybrid subjects who are suspended between competing cultural logics. Chinua Achebe's fiction is frequently situated within this critical tradition. As critics including Simon Gikandi (1991) and Abiola Irele (2001) observe, Achebe's narrative project seeks to represent the psychological and social consequences of colonial modernity from within African experience, rather than through Eurocentric paradigms.

Achebe's No Longer at Ease (1960), set in late colonial Nigeria, offers a particularly nuanced literary exploration of cultural diffusion as a lived and contested process. The novel follows Obi Okonkwo, a Western-educated civil servant whose education, moral reasoning, and social aspirations have been shaped by British colonial institutions. Obi's personal trajectory becomes emblematic of a broader societal condition in which indigenous communal ethics coexist uneasily with imported Western bureaucratic and individualistic

values. Achebe uses Obi's ethical dilemmas particularly his struggles with corruption, marriage norms, and professional responsibility to dramatize the fractures produced by colonial cultural transmission.

This paper contends that No Longer at Ease presents cultural diffusion not as a harmonious blending of traditions but as a disruptive and destabilizing force. Achebe depicts diffusion under colonial rule as a process that fragments ethical systems, weakens communal cohesion, and produces hybrid identities unable to fully reconcile conflicting cultural demands. In doing so, the novel anticipates later postcolonial critiques by revealing how colonial modernity generates moral ambiguity and psychological dislocation, leaving subjects like Obi caught in a cultural space that is, as the title suggests, no longer at ease.

2.Statement of the Problem:

European scramble to Africa after World War 1 resulted in colonization of most African countries. The colonial powers brought along their cultures and languages to be diffused as models for social progress. However, this new culture disrupted and destabilized the traditional African communities and accordingly their life became no longer at ease. This uneasiness of life following the introduction of western culture is questioned by this study to show its negative impact on the unity of the African communities.

3. Objectives of the Study:

This study aims to:

1. Explore the cultural influence of the western culture on African communities.
2. Highlight the conflicts between African and Western cultures and identities.
3. Show how western cultural diffusion disrupt and destabilize African traditional stability under their own cultures.
4. suggest further studies on the topic
5. Significance of the Study

This study draws its significance from the fact that it draws the attention and raises the awareness of the African leaders, politicians and commons about culture and identity as crucial factors in holding their communities united.

6. Literature Review

Cultural diffusion theory, first articulated within early anthropological discourse by scholars such as Franz Boas (1911) and later developed by diffusionist and functionalist thinkers, foregrounds the ways in which cultural traits, values, and institutions circulate across societies through contact and exchange. While early formulations often treated diffusion as a neutral or

adaptive process, subsequent scholarship has emphasized its embeddedness within historical structures of power. In colonial contexts, cultural diffusion operates asymmetrically, as the political, economic, and epistemological dominance of the colonizing society enables the systematic imposition of its language, educational systems, moral codes, and administrative institutions upon colonized populations. As theorized by Frantz Fanon in Black Skin, White Masks (1952), such imposed cultural transmission produces profound psychological alienation, as colonized subjects internalize values that devalue their indigenous identities.

Later postcolonial theorists have expanded this framework by examining the ambivalent cultural forms generated by colonial diffusion. Homi Bhabha's influential formulation of hybridity in The Location of Culture (1994) reconceptualizes colonial cultural exchange not as a simple binary between tradition and modernity, but as a complex process that produces in-between or liminal identities. Hybridity, in Bhabha's sense, refers to the emergence of cultural subjectivities that are neither fully indigenous nor entirely Western, but are constituted through the tension and negotiation between the two. This condition destabilizes claims to cultural purity while simultaneously exposing the contradictions inherent in colonial authority.

Bhabha's concept of hybridity is particularly pertinent to Chinua Achebe's No Longer at Ease (1960). The novel portrays hybridity as both enabling and destabilizing, offering access to social mobility and intellectual capital while simultaneously eroding ethical certainty and communal belonging. Achebe illustrates how Western education and colonial bureaucracy produce subjects who are expected to operate within incompatible moral systems, one rooted in communal obligation and traditional norms, the other grounded in individualism and colonial legal rationality. Through the character of Obi Okonkwo, Achebe reveals how cultural hybridity under colonial diffusion generates not synthesis or harmony, but moral fragmentation and existential tension, underscoring the psychological costs of navigating irreconcilable cultural demands.

Early anthropological discussions of cultural diffusion emerged in the late nineteenth and early twentieth centuries. Edward B. Tylor (1871), in Primitive Culture, proposed that cultural traits spread through contact between societies, rejecting the idea of isolated cultural development. Building on this foundation, Franz Boas (1911) challenged evolutionary hierarchies and emphasized historical particularism, arguing that cultural diffusion must be understood within specific historical and environmental contexts rather than as linear progress.

The diffusionist school was further developed by Clark Wissler (1923), who introduced the concept of "culture areas" to explain how traits diffuse geographically, and A.L. Kroeber (1940), who examined diffusion as a cumulative and adaptive process. However, these early theorists often treated diffusion as relatively neutral. This assumption was later critiqued by scholars such as Melville J. Herskovits (1938), who acknowledged the unequal power dynamics shaping diffusion, particularly in colonial encounters.

From the mid-twentieth century onward, cultural diffusion was increasingly analyzed through the lens of colonial domination. Frantz Fanon (1952), in Black Skin, White Masks, reframed diffusion as a psychologically violent process that produces alienation, inferiority complexes, and cultural dislocation among colonized subjects. Similarly, Albert Memmi (1965) argued that colonial cultural transmission functions to legitimize domination by reshaping the self-perception of the colonized.

Later cultural theorists shifted attention to hybridity and negotiation. Homi Bhabha (1994) conceptualized diffusion as a site of ambivalence, producing hybrid identities that destabilize both colonial authority and indigenous traditions. Rather than viewing diffusion as assimilation, Bhabha emphasized liminality and contradiction. Arjun Appadurai (1996) extended this discussion by theorizing cultural flows ("ethnoscapes," "ideoscapes") that complicate simple models of cultural transmission.African scholars and writers have been particularly attentive to the cultural consequences of colonial diffusion. Ngũgĩ wa Thiong'o (1986), in Decolonising the Mind, argued that colonial education and language policy function as tools of cultural domination, severing individuals from indigenous epistemologies. Kwame Anthony Appiah (1992) examined the ethical tensions produced by cultural hybridity in African modernity, noting how Western education simultaneously empowers and alienates postcolonial subjects.

Valentin Mudimbe (1988) further critiqued diffusion by exposing how colonial knowledge systems redefine African cultures through Eurocentric categories, thereby distorting indigenous self-understanding.

6. Research Method:

The data for this study are qualitative and textual analysis. They consist primarily of text , Chinua Achebe's No Longer at Ease (1960), which serves as the central literary corpus for analysis.And also Secondary sources: Postcolonial theoretical texts and criticisms on cultural diffusion, Orientalism, and hybridity, including works by Edward Said (1978), Frantz Fanon (1952), Homi Bhabha (1994), Seldon and Widdowson (1993), and Chinyere Nwahunanya (2007). Moreover, Peer-reviewed literary criticism and historical

studies addressing colonial education, cultural transmission, and identity formation in colonial Nigeria.

7. Data Analysis and Discussion :

Chinua Achebe's No Longer at Ease has generated extensive critical commentary focusing on cultural diffusion, hybridity, and moral conflict. Abiola Irele (2001) interprets the novel as a meditation on the failure of colonial modernity, arguing that Obi Okonkwo embodies the ethical crisis produced by Western education divorced from indigenous moral frameworks. Similarly, Simon Gikandi (1991) situates the novel within Achebe's broader critique of colonial discourse, emphasizing how cultural diffusion creates fractured identities rather than coherent synthesis. Emmanuel Obiechina (1975) highlights the tension between traditional communal values and colonial bureaucratic ethics, suggesting that Obi's corruption is not merely personal but symptomatic of a society undergoing uneven cultural transformation. Biodun Jeyifo (1993) reads No Longer at Ease as a tragedy of cultural mediation, where the Western-educated elite is unable to reconcile imported ideals with lived social realities.

The novel offers a sustained literary examination of cultural diffusion between African and British cultures and its profound consequences for identity formation under colonial rule. The novel foregrounds the experiences of Obi Okonkwo, a Western-educated Nigerian civil servant whose personal and moral trajectory reflects the broader cultural dislocations produced by colonial modernity. Achebe dramatizes, on the one hand, the diffusion of English culture in colonial Nigeria and the attendant restructuring of indigenous social values, often framed through colonial discourse as evidence of African inferiority. On the other hand, the novel itself becomes an act of counter-diffusion, as Achebe employs the English language to articulate African experiences, histories, and values to a global readership, thereby appropriating the colonizer's language as a medium of cultural reclamation.

Through institutions such as education, language, and religion, European colonial powers systematically intervened in African societies, destabilizing indigenous worldviews and reshaping cultural identities. Colonial education, in particular, functioned as a key mechanism of cultural transmission, inculcating European norms and epistemologies while marginalizing African knowledge systems. As Africans entered Western educational structures, they were encouraged to assimilate into European modes of thought and conduct, often at the cost of estrangement from their communal and cultural roots. In No Longer at Ease, Achebe exposes how Western education produces a binary consciousness among colonial subjects, forcing them to navigate the

incompatible demands of indigenous moral systems and colonial bureaucratic rationality. This cultural bifurcation generates psychological tension and ethical uncertainty, rather than progress or synthesis.

Achebe further emphasizes the asymmetrical nature of cultural diffusion by highlighting the privileging of English culture as superior and normative. The novel illustrates how colonial discourse, shaped by Orientalist assumptions, constructs Africans through reductive stereotypes, particularly the trope of inherent corruption. Obi's eventual moral failure is repeatedly framed by colonial authority as confirmation of African inadequacy, rather than as a symptom of a structurally compromised colonial system. Such representations contribute to what Frantz Fanon (1952) identifies as an inferiority complex, produced when colonized subjects internalize the colonizer's demeaning images and values.

This dynamic aligns closely with Edward Said's theory of Orientalism. In Orientalism (1978), Said argues that Western knowledge about the "Orient" is not an objective representation but a discursive construction that serves European hegemony. The supposed cultural and moral deficiencies of the colonized are presented as inherent qualities, thereby legitimizing colonial domination. In No Longer at Ease, Achebe exposes this epistemological violence by depicting how British colonial officials and institutions reproduce stereotypical images of Africans as morally weak and administratively incompetent, while simultaneously embedding English cultural norms into Nigerian civil service structures.

Postcolonial literary theory further illuminates Achebe's critique. As Seldon and Widdowson (1993) argue, postcolonialism seeks to undermine the imperialist subject by interrogating the ideological foundations of colonial power and representation. Achebe's novel participates in this project by revealing the contradictions and failures of colonial cultural authority. Similarly, Chinyere Nwahunanya (2007) observes that postcolonial criticism is centrally concerned with the challenges of constructing national and cultural identities after colonial rule, the recovery and celebration of indigenous cultures, and the exposure of how colonial knowledge systems perpetuate images of the colonized as inferior. No Longer at Ease exemplifies these concerns by dramatizing the psychological and social costs of colonial cultural diffusion and by reclaiming African subjectivity from within the language and literary forms of the former colonizer.

Taken together, these perspectives underscore Achebe's representation of cultural diffusion as a deeply contested and unequal process. Rather than producing mutual enrichment, colonial diffusion in No Longer at Ease gener-

ates alienation, moral fragmentation, and identity crisis, revealing the enduring impact of colonial power on African lives and self-perception.

8. Findings :

The analysis of Chinua Achebe's No Longer at Ease reveals that cultural diffusion in the colonial Nigerian context is neither reciprocal nor harmonious but fundamentally asymmetrical and destabilizing. Some important findings are:

1. The diffusion of British culture primarily through education, language, religion, and colonial administration systematically undermines indigenous African value systems while simultaneously constructing Western norms as superior and universal. Achebe's narrative exposes how this process produces cultural dislocation, moral fragmentation, and identity crisis rather than social progress.
2. Western education functions as a primary instrument of cultural diffusion and ideological control. Obi Okonkwo's British education equips him with intellectual capital and social mobility, yet it also alienates him from communal ethics rooted in Igbo traditions. The study finds that Obi's moral failure is not simply an individual weakness but a structural consequence of his positioning between incompatible ethical frameworks. This supports Fanon's (1952) argument that colonial education generates psychological alienation by encouraging colonized subjects to internalize foreign values that negate indigenous identity.
3. Achebe critiques the binary oppositions constructed by colonial discourse, particularly the dichotomy between African "tradition" and Western "modernity." The novel illustrates how colonial institutions and European officials perpetuate stereotypes of Africans as inherently corrupt and morally deficient. Obi's prosecution is interpreted within the narrative as confirmation of these preconceived notions, thereby reinforcing Orientalist discourse. This aligns with Said's (1978) assertion that colonial knowledge production is ideologically driven and serves to legitimize domination by misrepresenting the colonized as inferior.
4. The analysis shows that hybridity in No Longer at Ease is represented as a conflicted and precarious condition rather than a site of creative synthesis. Obi's hybrid identity shaped by both Igbo tradition and Western rationalism, results in ethical paralysis and social isolation. This finding complicates Bhabha's (1994) more ambivalent notion of hybridity by demonstrating that, within the colonial power structure, hybridity often produces vulnerability rather than empowerment.
5. Additionally, the study finds that Achebe's use of the English language

constitutes a counter-discursive strategy. While English operates within the novel as a vehicle of colonial authority, Achebe reclaims it as a medium for expressing African realities and critiquing colonial ideology. This dual function of language reflects Ngũgĩ wa Thiong'o's (1986) argument that colonial languages can both alienate and be strategically appropriated for resistance.

6. Overall, the findings suggest that Achebe represents cultural diffusion as a coercive and uneven process that reshapes African identity in damaging ways. The novel demonstrates that colonial cultural transmission erodes communal cohesion, fosters inferiority complexes, and traps individuals like Obi Okonkwo in irresolvable cultural contradictions. These results contribute to postcolonial literary scholarship by reinforcing the view that colonial modernity, as represented in No Longer at Ease, is marked less by integration and advancement than by moral instability and psychological dislocation.

9. Conclusion:

The analysis and discussion of the novel concluded that the western cultural diffusion in African communities has a negative impact on its unity and identity. Things are no longer as they used to be. New language, new religion and new education are taking place at the expense of old ones. The western languages, religion, rule and education systems are considered forms of social progress and advancement. This in turn, disrupted and destroyed the traditional systems and values creating a state of moral instability and psychological dislocation as depicted in the character of Obi Okonkow the protagonist.

10. References:

(1) Achebe, C. (1960). No Longer at Ease. London: Heinemann.
(2) Appadurai, A. (1996). Modernity at Large: Cultural Dimensions of Globalization. Minneapolis: University of Minnesota Press.
(3) Appiah, K. A. (1992). In My Father's House: Africa in the Philosophy of Culture. Oxford: Oxford University Press.
(4) Bhabha, H. K. (1994). The Location of Culture. London: Routledge.
(5) Boas, F. (1911). The Mind of Primitive Man. New York: Macmillan.
(6) Fanon, F. (1952). Black Skin, White Masks. Paris: Éditions du Seuil.
(7) Gikandi, S. (1991). Reading Chinua Achebe: Language and Ideology in Fiction. London: James Currey.
(8) Herskovits, M. J. (1938). Acculturation: The Study of Culture Contact. New York: J. J. Augustin.
(9) Irele, A. (2001). The African Imagination: Literature in Africa and the Black Diaspora. Oxford: Oxford University Press.
(10) Memmi, A. (1965). The Colonizer and the Colonized. Boston: Beacon Press.
(11) Mudimbe, V. Y. (1988). The Invention of Africa: Gnosis, Philosophy, and the Order of Knowledge. Bloomington: Indiana University Press.
(12) Ngũgĩ wa Thiong'o. (1986). Decolonising the Mind: The Politics of Language in African Literature. London: James Currey.
(13) Nwahunanya, C. (2007). Literary Criticism, Critical Theory and Post-colonial African Literature. Owerri: Springfield Publishers.
(14) Quayson, A. (1997). Strategic Transformations in Nigerian Writing. Bloomington: Indiana University Press.
(15) Said, E. W. (1978). Orientalism. New York: Pantheon Books.
(16) Seldon, R., & Widdowson, P. (1993). A Reader's Guide to Contemporary Literary Theory. Lexington: University Press of Kentucky.
(17) Tylor, E. B. (1871). Primitive Culture. London: John Murray.
(18) Wissler, C. (1923). Man and Culture. New York: Thomas Y. Crowell.

Assessing The Impact of Teaching English Literature through Digital Technologies on EFL Learners' Speaking Skill

Dr. Mohammed Ibrahim Ageed Elsanousi

Abstract:

This study examined the importance of teaching English literature through digital technologies on the EFL learners' Speaking skill. It is a mixed research study, containing quantitative and qualitative data, where the questionnaire and the interview were designed by the researcher to gather the data, aiming at achieving the objectives of the study and testing out the hypotheses, the population of the study have been EFL English language class teachers who were randomly selected and EFL English university lecturers (doctors and professors). The quantitative data was analyzed, using Statistical Package for Social Sciences, version (23) and the content analysis for the interview questions were jotted down by the researcher. The results have significantly proven that teaching literature through digital technologies has an impact on the EFL learners' Speaking skill, as this was the belief of all the experts who were interviewed by the researcher. Furthermore, the digital technologies make the classrooms more communicative, lively and attractive, to enhance the learners' speaking skill as well facilitating the process of teaching and learning. Finally, the researcher finalized the study with some recommendations and suggestions for further studies.

Keywords: Digital technologies, EFL learners, virtual platforms, ICTs authentic materials

قياس أثر تدريس الأدب الإنجليزي من خلال التقنيات الرقمية على مهارات التخاطب لدى دارسي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية

د. محمد إبراهيم عقيد السنوسي- محاضر متعاون - وحدة المطلوبات - جامعة الزعيم الأزهري

المستخلص:

اختبرت هذه الدراسة أهمية تدريس الادب الانجليزي من خلال التقنيات الرقمية على مهارة التخاطب لدارسي اللغة الانجليزية كلغة أجنبية، هي دراسة بحثية مختلطة تحتوي

على نوعين من البيانات الكمية والنوعية تم تصميم الاستبيان والمقابلة من قبل الباحث لجمع البيانات ، بهدف تحقيق أهداف الدراسة واختبار الفرضيات ، وكان مجتمع الدراسة من معلمي اللغة الانجليزية كلغة اجنبية الذين تم اختيارهم عشوائيا وأساتذة اللغة الانجليزية بالجامعات السودانية, قام الباحث بتحليل البيانات الكمية، باستخدام (الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية الإصدار, الاصدارة 23) ومنهج تحليل المحتوى لأسئلة المقابلة. أمنت النتائج على اتفاق خبراء اللغة الانجليزية الذين تم الأخذ بآرائهم، بصورة مقدرة بان تدريس الأدب الانجليزي من خلال التقنيات الرقمية له تأثير على تعزيز مهارات التخاطب لدارسي اللغة الانجليزية كلغة أجنبية، علاوة على ذلك، فإن التقنيات الرقمية تجعل الفصول الدراسية بيئة جاذبة وأكثر تواصلا وحيوية، مما يعزز المها رات اللغوية الشاملة لدار ي اللغة الانجليزية كلغة اجنبية، ويسهل بدوره عملية التعليم والتعلم. اخيرا أنهى الباحث الدراسة بإيراد بعض التوصيات وتقديم مقترحات لدراسات إضافية في هذا الموضوع الحيوي.

الكلمات المفتاحية: التقنيات الرقمية, دارسي اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية, المنصات الافتراضية , المواد الموثوقة , تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

1.Introduction:

The twentity first century is an era of globalization and information technology, playing a key role in various aspects of peoples' day to day activities. The society has been changed drastically with the evolution of technology, so before the advent of modern-day technology, life was burdensome and everyday tasks consumed too much of our time, so immense opportunities are being provided by technologies, playing an important role in human life. The access to medicine, education, industry, transportation and etc., has been simplified due to modern day technology, due to the convenience and efficiency provided by technology, our lives have improved significantly.

Another way technology has impacted society, is through communication, how we talk and communicate with one another worldwide. Technology brought many new methods of electronic communication, for instance, there are e-mails, social networking, you can face time a person that lives on the other side of the world, and there is a video conferencing where you can have conferences electronically. Technology has also affected the way students are taught and in which they learn, changing the classroom. In past the classrooms were lecture driven, with technology involved in education, the

students are more active in their learning, being active, more interesting and participants in the process of teaching and learning, even teachers play the role of facilitators or guide of information.

Teachers reported that students had an increase in motivation when an aspect of multimedia technology is used in the classroom, because of their willingness to work with technology as opposed to a normal classroom setting of boring lectures, so multimedia based classrooms are more dynamic and interactive ones, attracting the students' attentions and interest.

Therefore, the current researcher believes that literature teaching through digital technologies can have an impact on the EFL Learners' Speaking skill.

It is well known that in order to communicate effectively in the target language with one another, understanding is always the core to achieve this goal. The digital technologies, in particular the audio book and video simultaneously can improve both the respective and productive language skills of the learners. Thus, the audio video classroom could easily be used in English Speaking activities, so long as being exposed to listening.

2.Statement of the Problem:

Although there are various teaching methods used in English language learning classrooms such as direct method or audio lingual method, they have been rarely used in English language teaching in some Sudanese universities, in particular, literature teaching at the universities level.

By and large, the integration of digital technologies into the traditional teaching method that can be introduced to make the teaching literature more interactive and interesting has been neglected. the main goals of these teaching methods, are enabling the language learners to communicate, using the target language, focusing on listening and speaking skills, teaching the language through conversation as well as the discussion to achieve the language competence.

Having based on the interviews, the researcher has conducted, regarding how literature is taught in some Sudanese universities. Most of the teach-

ers and the students who have been interviewed indicate that the audio video technology has been rarely used in teaching of literature as the main supportive teaching tool, and the traditional instructional method has been the only method used in the literature classroom. Therefore, the researcher aims at assessing the impact of teaching literature through digital technologies on the EFL Learners' Speaking skill?

3.Objectives of the Study

The researcher in the study aims at achieving the following objectives:

1. To assess the impact of teaching literature through digital technologies on the EFL Learners' Speaking skill.
2. To create an interactive learning environment.

4.Significance of the Study

So long as the teaching methods are concerned , the traditional English teaching methods in which the digital technologies supported tools are not used are less effective and may not draw the learners' attentions and interests as compared to the multimedia technologies , in particular , the audio video technologies in classroom instruction which will broaden the learners' understanding of the target language , so when the students watch videos containing learning materials , or exposing to the audio book ,the information they learn will stay active in their memories and easy to recall The cognitive psychological studies have shown that 94% of the information learned through visual and the auditory access, of which 88% is obtained through the vision, 12 % through hearing. This would deepen and strengthen the understanding of the EFL Learners' linguistics potentials.

The digital technologies used in teaching literature would create a dynamic live scenario, attracting the attentions of the learners, providing them with requirements of learning the language as well as improving the respective language skills, particularly, the paralinguistic features which are totally missing in the traditional instructional methods where only the board, chalks and the text book are mainly used by the teachers in the literature classroom.

Moreover, the digital technologies in which the literature material is

displayed helps the students learn and acquire syntactic structure, pronunciation so long as being recorded by the native English speakers. This exposure of English live scenario would permit the students to hear how English native speakers interact socially and linguistically, enhancing the EFL Learners' linguistics competence and comprehension skill as well.

5.Literature Review

5.1 Definitions

According to Alan Hancock, as cited in Ahmed, J. (2010, p.7) "Indeed the phrase Educational Technology has been coined principally to express the notion of men, machines and materials working together to improve the relevance of both teaching and learning process".

Laszewski & Motenda. (2008, p.1) "Educational technology is the study of ethical and practice of facilitating learning and improving performance by creating, using and managing appropriate technical processes and resource".

Also, Sherrington (1973, p.12) pointed out that the educational technology is to be regarded as significant device in learning English for it provides the learners with a clear picture just as it could be used by the native speakers, having the experience of using it as in a real social English context. Huang, R., Spector, J, & Yang, J. (2019, p.4) "Educational technology refers to the use of tools, technologies, process, procedure, resources and strategies to improve learning experience in a variety of setting". Rana, K.B. (2017, pp.11-12) concluded that the use of educational technology is so significant for both instructors and learners, changing the entire settings of instructional environment, the use of ICTs – Information and Communication Technologies can provide learners with requirements for learning the language. also, digital materials can offer additional learning materials over the traditional textbook or printed materials that could improve instructional process. Over the past years and as the result of information technology era , many concepts and terms were formulated by experts in the field of Educational technology , referring to the use of computer in English instructional methods .Richey,R.C.(2013,pp.101-102) stated that the concept of Media Technol-

ogy over years was regarded as an equivalent to technology , but the word technology could employ broader meaning and concept , signifying product , process and system , this term was in earlier 1940s , the concept of audio-visual education in itself has been the extension of 1920s visual education which late got into educational technology . the term educational Media has no longer been used as famous as the term ICTs, Information and Communication Technologies being progressively shown up in the twenty first century literature in educational technology. AlMukhdlafi,T.R.(2017,pp.20-27) indicated that the 21st century has been known as the Information epoch or era in which so many digital facilities had emerged and in full support to both the teachers and the learners whether in terms of hardware or software packages , the computerized learning classrooms are seen more interactive and dynamic than the traditional once , computers were first used in the field of educational since 1960 and increasingly paving the way for IT , the Information Technology which is more comprehensive , including all digital devices ,social networks ,virtual platforms and etc. Warscauer, M. & D, Healey. (1998, pp.57-71) highlighted the backdrops of the Computer-Assisted Language Learning CALL into three different phases, each of which had a specific target and certain focus of its own perspective and justification, these stages are Behavioristic CALL being adapted in 1960s and 1970s having based on Behaviorist theory. then the Communicative CALL which stood up in the late 1970s and early 1980s, focusing on the communicative teaching method in order to help the language learners to generate words and expression rather than only repeating the language, so the last came the Interactive CALL, the model that had incorporated the progress of multimedia computer and the internet, integrating various technologies, serving out as an effective and comprehensive tool for the language learning and teaching. Hubbard,P.& Levy,M. (2006,p.9) " CALL is the process of teaching and learning through the use of computer and internet service "

Kong. (2009, p.31) "the advantages of using CALL resources are ac-

cessibility, renewability, adaptability and interactivity". regarding the unique-ability of CALL

Pennington. (2004, p.8) "a wide variety of inputs from electronic resources such as CD- ROMs, networks, hardware and software enhance CALL because of their unique properties"

Hockly,N. & Dudeney,G.(2007,pp.7-9) pointed out the TELL , Technology Enhanced Language Learning appeared in 1990 to meeting the requirement of the communication technology , the use of technology in the learning classrooms is drastically playing a key role in English Language Teaching and in the years to come would be a part and parcel of the ELT components .

Prenshy, M. (2001) as cited in Richey et al. (2013, pp.89-90) outlined that the digital natives refer to the individuals that grow up with digital technology such as computers, video games, digital music players, cellphones, internet, video cameras, instant messaging and etc. and the digital immigrants are those who were not born into the digital world.

5.2 Brief History of Educational Technology

Huang et al .(2019,pp.10-14) concluded that the history of learning and teaching was synchronized with the history of human beings who had used various tools and techniques as to support learning and teaching , right through human development stages , so the educational technology has a long history to be backdated to 2.500 BC , the invention of Abacus , the very early calculating tool or device , along with scrolls , the ancient documents and the pictographs which are the use of pictures to represent data , then came in the invention of a printing machines in the fifteenth century by Johannes Guttenberge , having considered as the greatest invention of all times . the printing machine contributed in changing the learning and teaching processes. the eighteenth century witnessed the wireless communication radio, the moving pictures (Kinescope) and the distance education in England. The rapid increase of technology was clearly seen in Nineteenth century in which

Televisions and animation were made in the first half of the century and the internet in the second half of the century, then late in the twentieth century the whole world experienced the smartphones, social digital networks and various information technology connections.

Bluerangetech.com. (2018) stated that there had been great shifts in the history of educational technology over years, notably, from the school slate and chalkboard to the virtual reality, being commenced from the late eighteenth century, right through Nineteenth century, twentieth century and up to the present time, chronologically dated back to 1890, the school slate and the chalkboard being regarded at that time as instructional tools. In 1925 the invention of film projector and the radio, in 1930 was the time to witness the overhead projector used by the US military which late became popular in the most American schools. The headphone in 19750 as being believed that learners could master great skills through repeated exercises, this became so popular at that era. moving on, in 1951 the videotapes and in 1959 the educational television which aired educational programs. The CD-ROM drive to store learning materials was commenced in 1985. approaching the end of nineteenth century, that is to say 1999 was the experience of IWB – the Interactive White Board or the smart board, today's version of chalkboard. in 2010 the apple iPad which made learning easy as well as devised process. As the time went by, in 2015 many schools introduced chrome books in the learning classrooms, substituting the traditional notebooks, the hardware paired with Google G Suite to enhance teachers to collaborate students, making learners work together and seamless transition from device to device. then, in 2017 the emergency of VR, virtual reality which both teachers and learners could access interactive videos already there on the internet, the accessibility of using the content on any devices, laptops or desktop computers.

5.3 Elements of Learners' experience with digital technology

Guo,F.(2012) as cited in Huang,R.,Spector,J., & Yang,J.(2019,pp.97-102) proposed a framework regarding the elements of the learners' experi-

ence with technology , this framework encompasses five elements or pillars : value , desirability , usability . comfortability and adaptability. each pillar or element is intended and designed to give answers and provide information related to the learners' experience with digital technology or educational technology.

5.4 Integration of digital technologies into education:

Ahmed ,J. et al (2010,pp.33-34) asserted that words and pictures are the two significant elements that form the audiovisual teaching , as being one aspect or form of digital technology , words are represented in sounds , the audio and pictures are represented in vision , the visual , so the incorporation of these two aspects in the learning materials would enhance the learners' comprehension as well as enrich their language perception about how the language is spoken in a real life situation so long as the audiovisual is recorded by the native English speakers , the paralinguistic features , conceptualization and the pronunciation could easily be attained and improved when learners are fully exposed to such an interactive digital teaching aids which are also considered as interactive and motivating . Ng,W. et al .(2015,pp.4 -7) indicated that the digital technologies are of various kinds , having the software and the hardware are the core components , even the purposes for which the individuals use the digital technologies are varied . there are three main reasons provided by the educational institutions, regarding the incorporation of the digital technologies in the field of learning:

- Assisting the process of learning in order to attain the well – set learning objectives, in terms of rising up the learners' motivation and providing interactive resources.
- Preparing the learners to have twenty –first century skills.
- Becoming the digital citizens.

5.5 Digital Devices

Brooks, D.W. (1997, pp.19) "multimedia combined use of several media such as movies, slides, music and listening, especially for the purpose of

education or entertainment". Due to Brooks idea above, the multimedia is the integration of audio and visual features together that could be used for various purposes of which the educational ones could be the core idea and practice, representing the current research study.

Hockly, N & Dudency ,G. et al .(2007,pp.183 – 186)

- Chat ware "software for voice and / or text chat"
- MP3 Player "a small portable device used for learning to audio files in a compressed format called MP3"
- Self – Access Center, SAC "a classroom which can be used by learners to study a lone, SAC often has computers and access to the internet''
- Skype "a software program which uses peer – to peer transfer techniques to facilitate free audio and videos conversation over the internet"
- Social software "software that creates links individuals"
- Video conferencing "a meeting between people who are not physically present"
- Virtual learning environment – VLE "a software system designed to help teacher manage online educational courses"
- Webcam "an abbreviation of Web Camera, a small camera which is connected to a computer simultaneously communicate via voice and text chat"

Bull, G & Bell , L.(2010,p.197)

- Video editor "a software program that enables users to edit video footage, cutting sections of the video, combining multi videos, adding text and special effects"
- Wiki "a web – based tool that consists of documents or web – pages that can be created collaboratively within a group of any size designed by the creator"
- YouTube " an online video repository (www.youtube.com) where digital videos creators can upload and share short videos "

6.Research Method :

It is a mixed research since the nature and the contents of the research study clearly display two types of data to have been collected, the qualitative and quantitative data. The quantitative data is explained in numerical outcomes and the qualitative is presented in an interview, therefore the two types of data were used in collecting the data to test out the hypotheses of the current study. the population of the study are the English Language teachers and English language professors. The number of fifty English Language class teachers from various universities and schools of learning have been randomly selected to respond to the respective data collection tools as well as English language professors, representing the highest level of English knowledge in the concerned field are to be responded to the data gathering tool and those opinions and concepts are always taken into consideration as solid and authenticated references in the field of the social studies. This current research has used two types of research methods to collect the data in order to get valid answers to the questions and to achieve the objectives of the study as well. The quantitative research method in form of questionnaires as data collection instrument to be responded to be the English language class teachers as the population of the study, the researcher here has used SPSS, Statistical Packages for Social Sciences version (23) to analyze the quantitative data. The qualitative method in terms of interview as data gathering tool, being responded to by the English Language professors, here the current researcher has used the content analysis to analyze this type of data.

7.Data Analysis and Discussion:

This current research on The Impact of Teaching English Literature through Digital Technologies on EFL Learners' Speaking Skill has implied two data types; Quantitative and Qualitative ,being presented in Questionnaire that contains (10) various statements with scale of Agree , Disagree and Neutral, and Interview which has encompassed four questions.

Teachers' questionnaire

The teachers' questionnaire, having designed by the researcher was divided into two parts the respondent's primary data that includes respondent gender, qualification, years of experience and the respondents' field of study. The second part of the questionnaire encompasses (10) statements along with the scale of Agree, Neutral and Disagree. All the primary data and the questionnaire have been patently presented in tables as well as in graphs.

Table (7.1) Respondents' Gender.

Gender		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Male	38	76.0	76.0
	Female	12	24.0	24.0
	Total	50	100.0	100.0

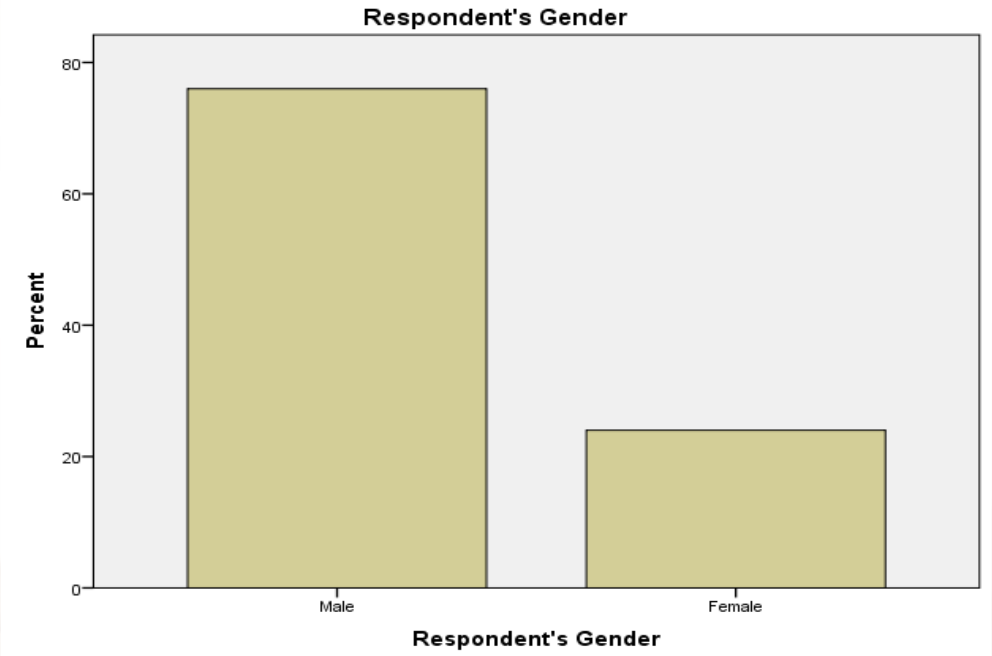

Table 7.1 shows the gender of the English teachers who have responded to the research questionnaire, 76% of the respondents are males' teachers whereas 24% are female teachers.

Table (7.2) the respondents' qualification

Qualification		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Bachelor Degree	11	22.0	22.0
	Post-Graduate Diploma	9	18.0	18.0
	MA	14	28.0	28.0
	PhD	16	32.0	32.0
	Total	50	100.0	100.0

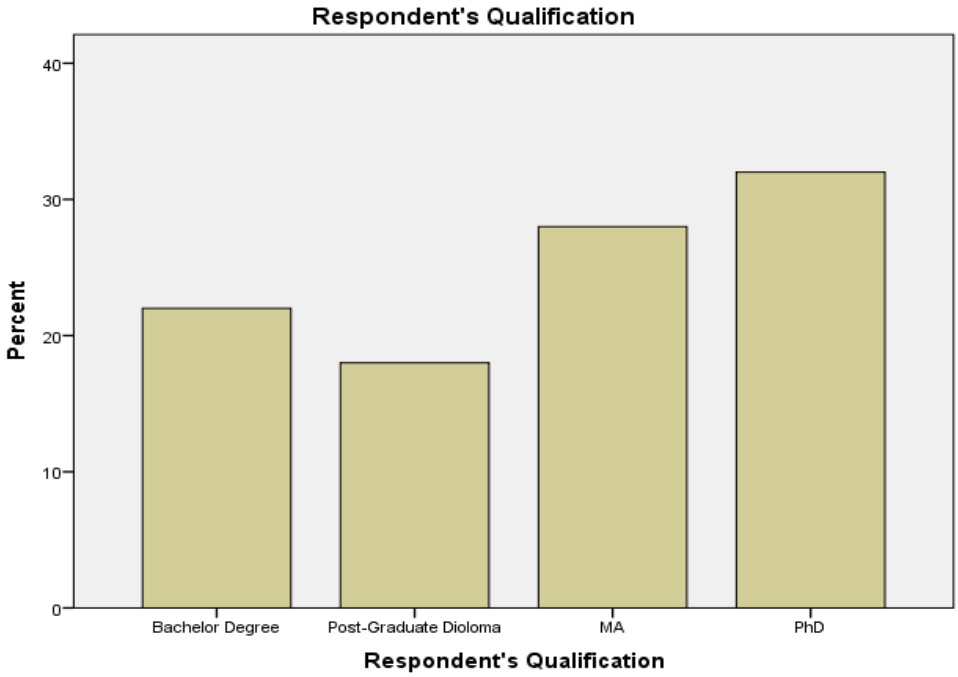

Table 7.2 shows the respondents' qualification, indicating four categories of which the PhD holders hit out 32 %. This could emphasize the results to be obtained are convincing and contributive ones.

Table (7.3) Respondent's Years of Experience

Years of Experience		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Years 1-5	18	36.0	36.0
	Years 6-10	9	18.0	18.0
	and more 10	23	46.0	46.0
	Total	50	100.0	100.0

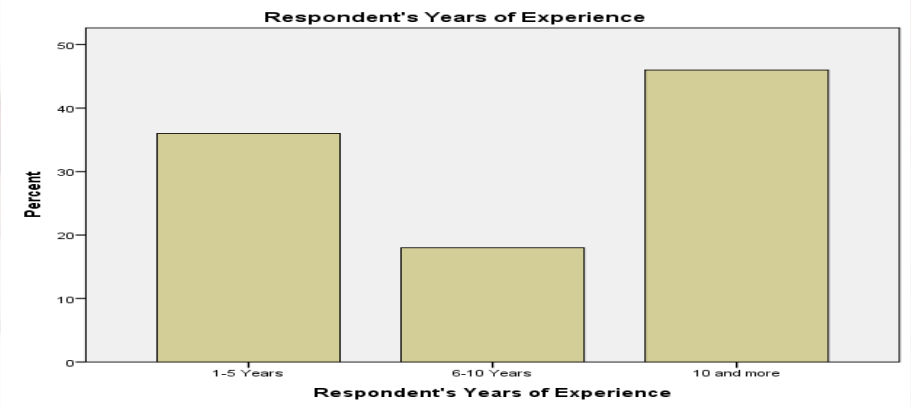

Table 7.3 illustrates the years of experience of the respondents, showing three segments of the work experience, the highest percentage is of those who have more than (10) years, hitting out 46%. This also might prove that the results to be obtained should highly be considered.

Table (7.4) Respondent's Faculty

	Faculty	Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Faculty of Arts	30	60.0	60.0
	Faculty of Education	20	40.0	40.0
	Total	50	100.0	100.0

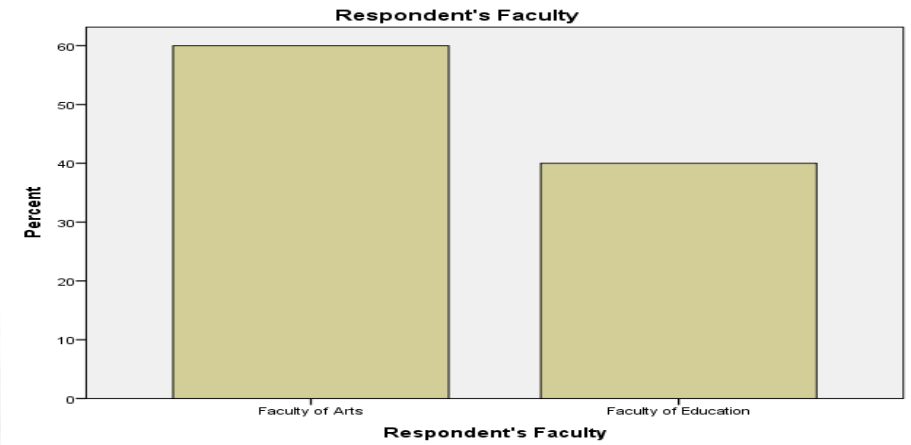

Table 7.4 points out to the respondents' field of study either Arts of Education. 60% of the respondents are from the faculty of Arts, whereas 40% are from faculty of Education, both responses are to be taken into accounts for

their direct involvement and concerns in the outcomes of the current research study. The results of the current study might partly depend on the respondents' qualifications, years of experience and the field of study which could be summarized as follows

- 32 % of the respondents are PhD holders.
- 46 % of the respondents have more than 10 years working experience in teaching.
- 60 % of the respondents are faculty of Arts-based.
- 40 % of the respondents are faculty of Education-based.

Table (7.5) Smart board creates an interactive learning environment

scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	39	78.0	78.0
	Neutral	9	18.0	18.0
	Disagree	2	4.0	4.0
	Total	50	100.0	100.0

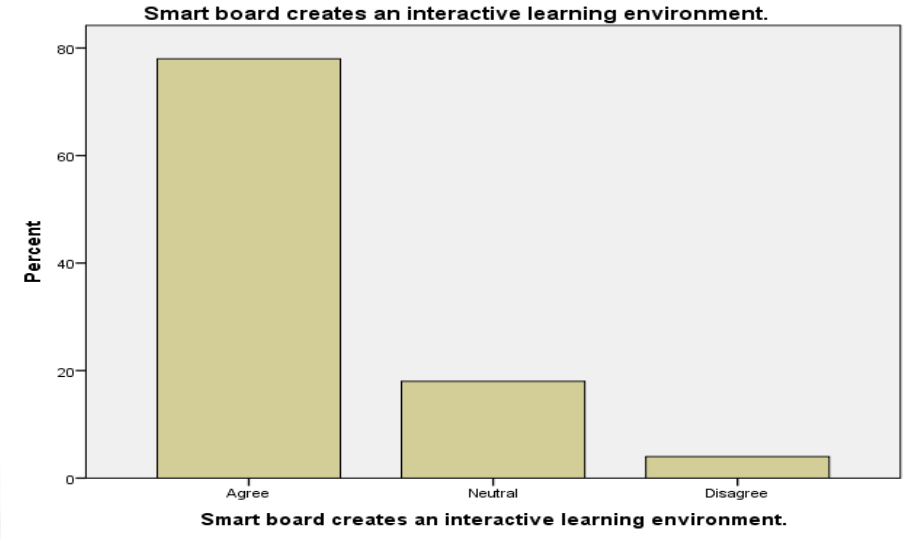

Table 7.5 illustrates clearly 39 responded teachers out of 50 have already agreed that smart board creates an interactive learning environment. This figure hits up 78% of the total percentage. Based on the above data, it could be counted for

- Learning environment is one of the most significant pillars in learning process, it must be encouraging and motivating in order to increase the learners' interests and facilitate the learning materials.

- The multimedia classroom, including the smart board has become so significant in this digital era, the educational technologists believe that technology in class room isn't a matter of choice; it is a basic learning and teaching requirements.

- With the smart board technology, learners become active participants in the classrooms.

Table (7.6) YouTube Videos attract learners' attention.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	38	76.0	76.0
	Neutral	9	18.0	18.0
	Disagree	3	6.0	6.0
	Total	50	100.0	100.0

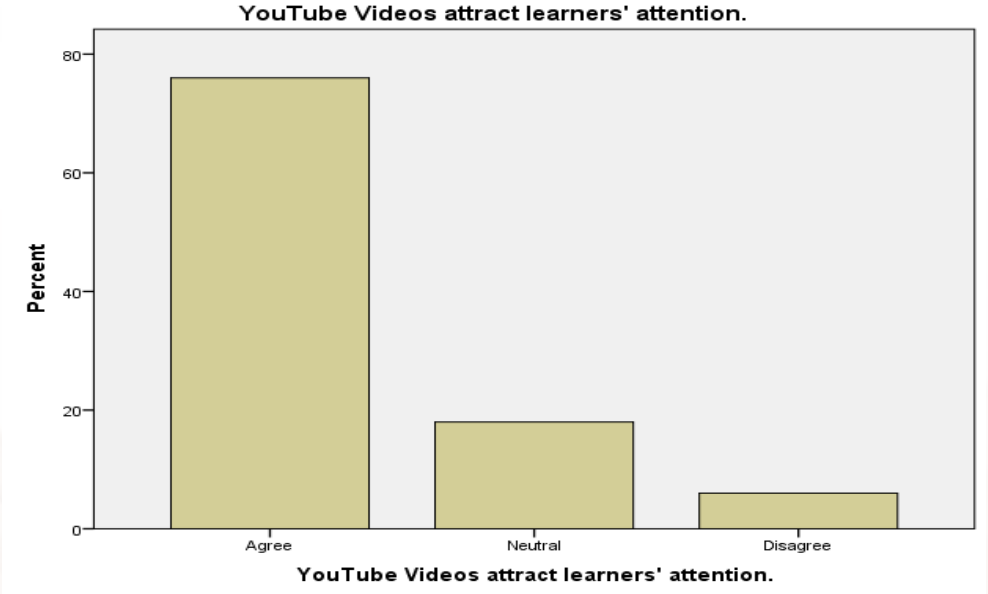

Table 7.6 illustrates 76% of the responded teachers agree that YouTube videos attract learners' attentions. With the above figure, the following could easily be noted.

- YouTube videos are technology based software tools, possessing the two

main characteristic which are highly require in learning capturing the learners' attention as well as their interests.

- The paralinguistic features are best perceive and encoded, using or exposing to videos based learning.

Table (7.8) Audiobook creates motivating learning environment.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	32	64.0	64.0
	Neutral	14	28.0	28.0
	Disagree	4	8.0	8.0
	Total	50	100.0	100.0

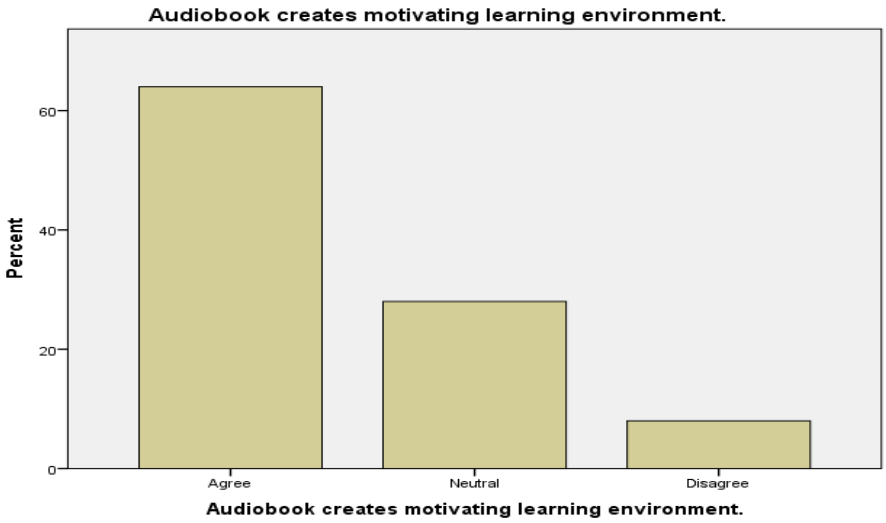

Table 7.8 illustrates patently 64% of the responded teachers agree that Audiobook creates motivating learning environment.

Having based on this figure, the following could be elicited

- The breakthrough in IT, the information technology or the ICTs, information and communication technologies has made it easier for the technologists or educational technologists to design software packages in which these audio-based features are already installed.
- The audiobook has become as one of most powerful learning tools, particularly in language learning process. It helps increase reading accuracy, improve fluency and the comprehension as well.

Table (7.9) Audiovisuals provide learners with English language environments.

scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	37	74.0	74.0
	Neutral	10	20.0	20.0
	Disagree	3	6.0	6.0
	Total	50	100.0	100.0

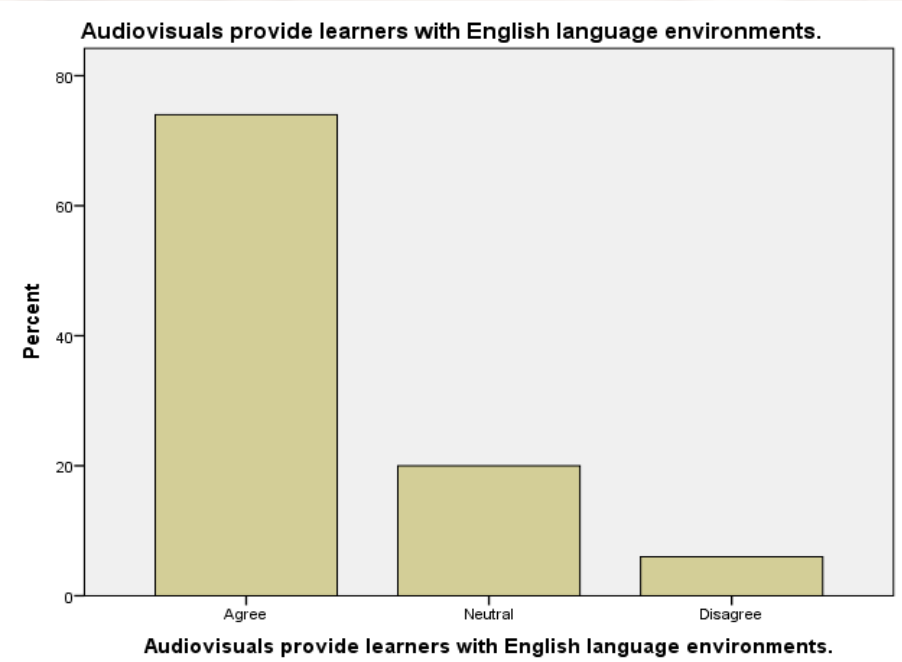

Table 7.9 illustrates 74% of the responded teachers agree that Audiovisuals provide learners with English language environments. The above high percentage is accounted for

- According to the neurosciences, the audiovisuals have been designed to target the brain encoding registers.
- Data and information are easily stored, processed and retrieved.
- Data are easily transferred to the long-term memory.
- The audiovisuals make the language easier and motivating in all its aspects or skills.

Table (7.10) Virtual Platforms create communicative learning environments.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	33	66.0	66.0
	Neutral	11	22.0	22.0
	Disagree	6	12.0	12.0
	Total	50	100.0	100.0

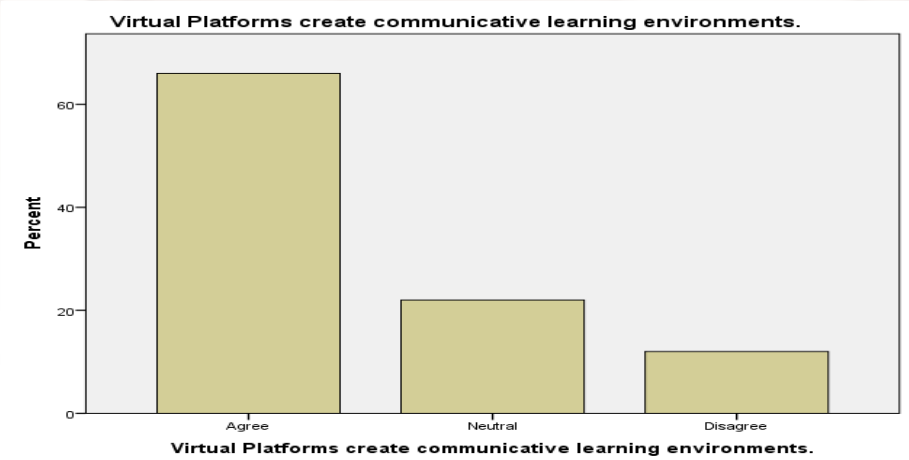

Table 7.10 illustrates clearly 66% of the responded teachers agree that Virtual Platforms create communicative learning environments. This high percentage could be traced to the below points:

- These platforms or online platform are said to be like webinars, the online seminars whose hosts are always English-speaking people, the native Speakers and with whom the leaners have to get in touch effectively.
- The virtual platform is considered a high-tech tool, digitally connected to the internet, bringing various participants together in a real time.
- The virtual platform is a stress-reduction.
- As the evolution in communication technologies, the virtual platform has become as integral part in learning and teaching process, creating a healthy communicative learning environment.

Table (7.11) Audiobook improves learners' pronunciation.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	43	86.0	86.0
	Neutral	5	10.0	10.0
	Disagree	2	4.0	4.0
	Total	50	100.0	100.0

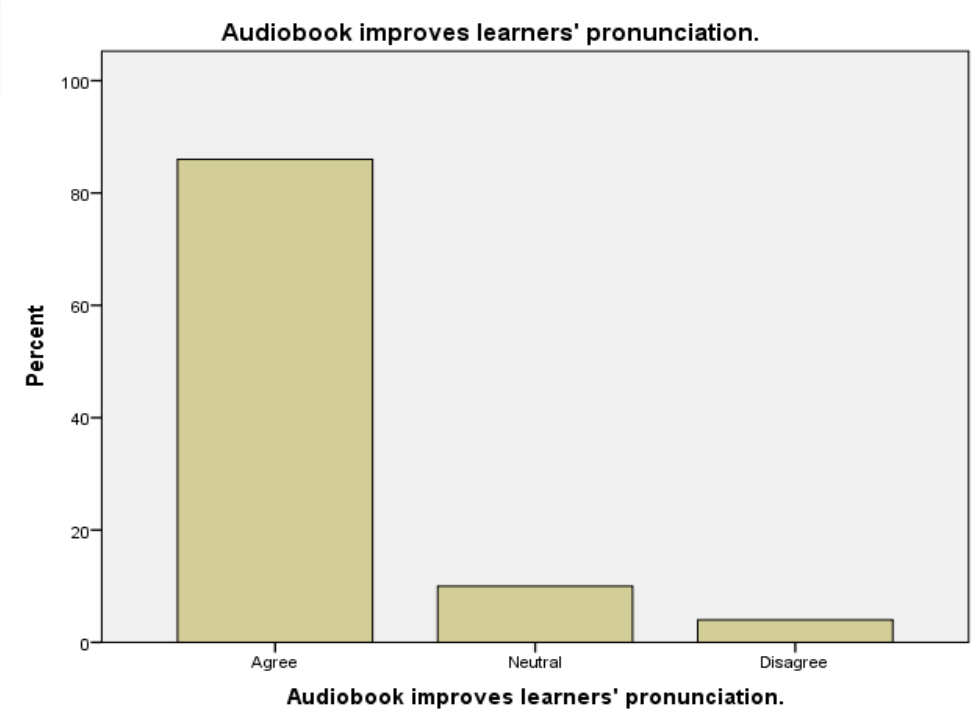

Table 7.11 indicates that 86% of the responded teachers have agreed that the audiobooks improves learners' pronunciation. This high percentage may be easily traced to the fact that the audiobooks material or contents are recorded in natives English speakers' voices, needless of either British or American accents. Intonation, words syllabus and stress are enhanced, using this type of digital device.

Table (7.12) YouTube Videos develop learners' Linguistic ability

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	32	64.0	64.0
	Neutral	14	28.0	28.0
	Disagree	4	8.0	8.0
	Total	50	100.0	100.0

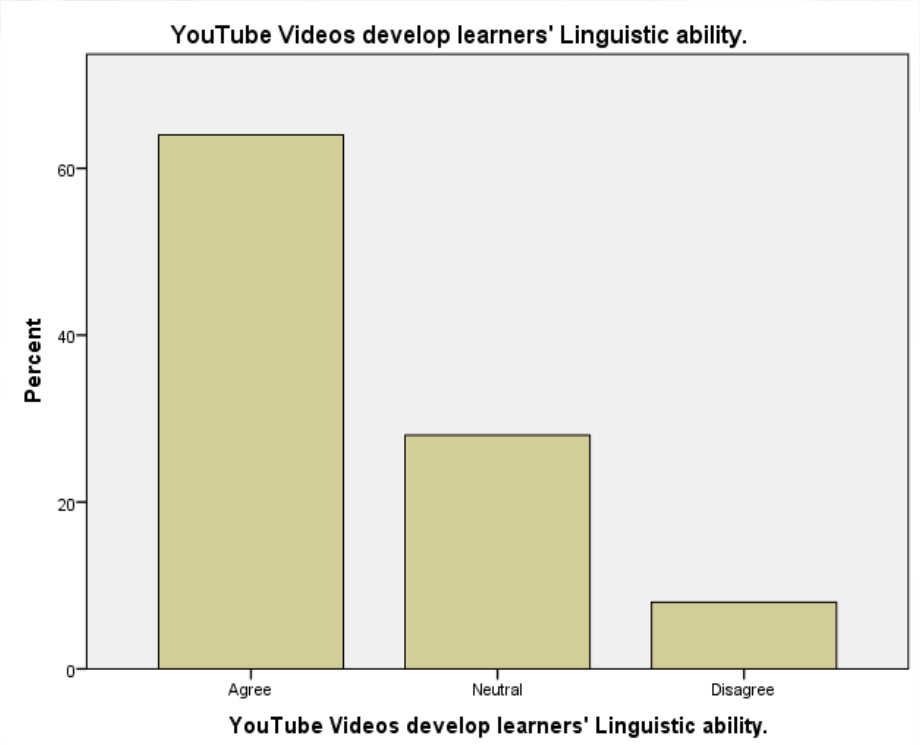

Table 7.12 shows that 32 responded teachers out of 50 in total, constituting 64% have agreed that YouTube videos develop learners' linguistic ability. Having based on this figure, the following could be observed

the learning material or the contents already recorded and presented in the YouTube are done by the Native English speakers, representing the daily social English a part from this very fact, this digital software has two core elements, the audio and visual features, enabling the learners improve the language structures, the linguistic ability.

Table (7.13) E-dictionary improves learners' speaking skill.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	31	62.0	62.0
	Neutral	9	18.0	18.0
	Disagree	10	20.0	20.0
	Total	50	100.0	100.0

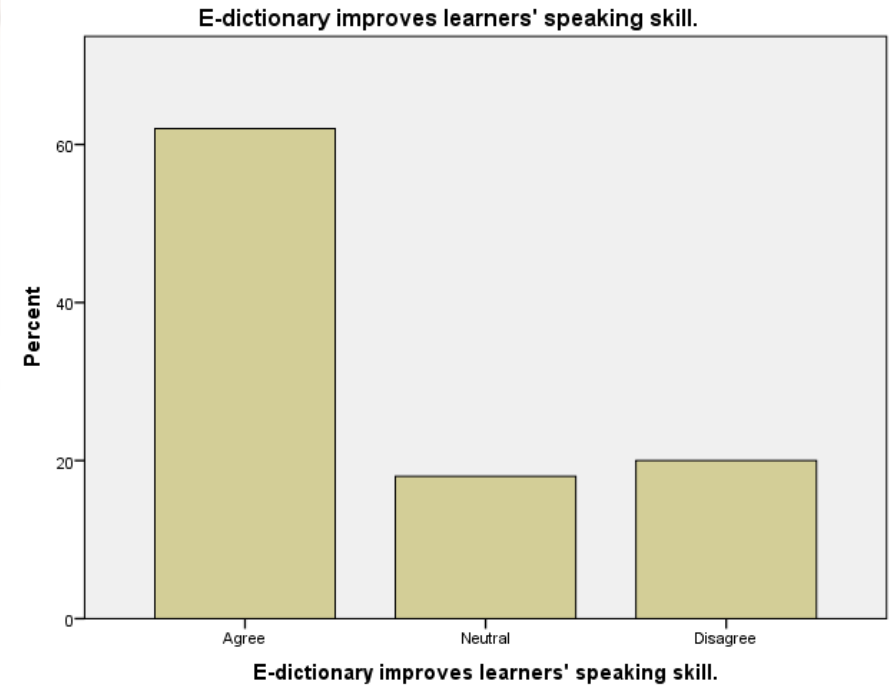

Table 7.13 indicates that 62% of the responded teacher have agreed that the E-dictionary improves learners' speaking skill, only 20% have disagreed.

Looking at this percentage, one could truly say this electronic machine is so helpful in various aspects for the EFL learners. It contains very effective and supportive digital built-in features (meanings of the words are explained in English. Words are contextualized in a comprehensive manner for the students, online and offline versions are always accessible and available even open sources, enjoyable and attractive apps.) therefore, the learners' speaking skills can be easily improved, using the e-dictionary.

Table (7.14) Online authentic materials enhance learners' competence

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	32	64.0	64.0
	Neutral	13	26.0	26.0
	Dis-agree	5	10.0	10.0
	Total	50	100.0	100.0

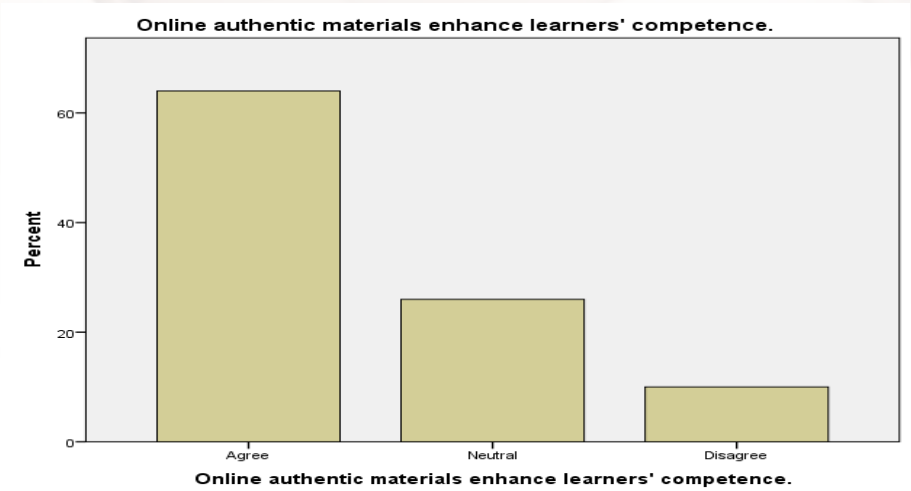

Table 7.14 shows that 64% of the responded teachers agree that online authentic materials enhance learners' competence while only 10% have dis-agreed on the concept. Depending on the figure above, the following points may come to the mind

- the breakthrough in the ICTs has brought sweeping changes in various ways of the human social life in which language learning and teaching have significant share.

- teaching and learning materials were digitalized in cloud computing as authenticated contents to have been accessed at any time.

- the authentic materials and online learning databases in various forms and formats are reliable resource, in particular, the language related online materials designed for the EFL learners.

Table (7.15) Software programs (Chat ware, Webcam, and etc.) can be used to improve the learners' speaking skill.

Scale		Frequency	Percent	Valid Percent
Valid	Agree	34	68.0	68.0
	Neu-tral	11	22.0	22.0
	Dis-agree	5	10.0	10.0
	Total	50	100.0	100.0

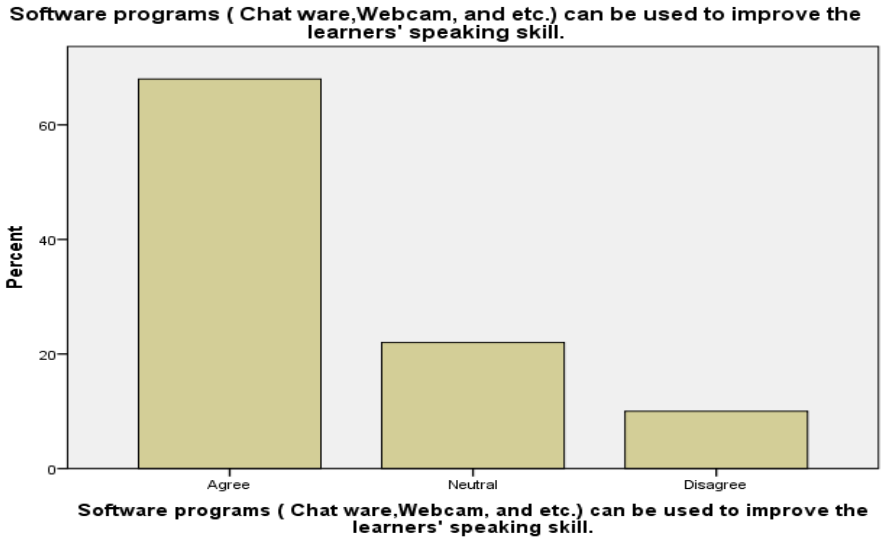

Table 7.15 indicates that 68% of the responded teachers have agreed on the concept that software programs (chat ware, webcam and etc.) can be used to improve the learners' speaking skill. Looking at this percentage as compared to those who have disagreed, one can conclude that the educational technologists keep on inventing and evolving new tools, devices and learning based soft wares to improve the overall language skills to meet the current computerized era particularly the communicative language skill.

Hypothesis One

The statements of the questionnaire (statement six right through ten) embody or represents the second hypothesis: teaching of literature through digital technologies creates an interactive learning environment.

The below table indicates the first hypothesis, containing the five statements along with the percentages.

Particular	Statement6	State-ment7	State-ment8	State-ment9	State-ment10	Percent-age
Agree	78%	76%	64%	74%	66%	% 71.6
Neutral	18%	18%	28%	20%	22%	21.2%
Disagree	4%	6%	8%	6%	12%	7.2%
Total	100	100	100	100	100	100%

By observing the whole percentage of this second hypothesis, including the three scales, it is to be worth mentioning that the hypothesis: teaching literature through digital technologies creates an interactive learning environments has remarkably hit the highest percentage by 71.6% as being truly compared to the neutral scale which has gone down to 21.2% and the disagree scale, slopping down to 7.2%.

It is also best revealed in the below graph.

Hypothesis Two

The statements of the questionnaire (statement eleven right through fifteen) embody or represents the second hypothesis: teaching of literature through digital technologies improves the learner's speaking skill.

The below table indicates the third hypothesis, encompassing the five statements along with the percentages.

Particular	State-ment11	State-ment12	State-ment13	State-ment14	State-ment15	Percentage
Agree	86%	64%	62%	64%	68%	% 68.8
Neutral	10%	28%	18%	26%	22%	20.8%
Disagree	4%	8%	20%	10%	10%	10.4%
Total	100	100	100	100	100	100%

Having based on the above table of the second hypothesis, revealing undoubtedly the percentages for all the scales, it is to be noted that this third

hypothesis has scored the highest percentage among the other two by 68.8% therefore, this hypothesis: teaching of literature through digital technologies improves the learner's speaking skill has successfully proven.

EFL doctors and professors' interview

This part covers the interview that has been made for the EFL doctors and professors whose experience and practical knowledge are always taken into consideration. The interview designed by the current researcher contains four questions.

Question 1. Do you think the use of technology in the EFL classrooms, in particular, in literature teaching can enhance the learners' language skills? and why?

Having based on the statements already given by the EFL Doctors and Professors, regarding the first interview question, it can be clearly seen that all the respondents have agreed that the use of technology, in particular, in literature teaching can enhance the leaners' language skills. The respondents have placed significant emphasis on the real-life scenarios that the technologies in all their forms can contribute to the enhancement of the learners' language skills (receptive and productive skills) in which the digital contents play a key role, concerning learning process as well as digital devices that would make the language learning classes more communicative, motivating and interactive, dragging the EFL leaners' attention and focus.

Theme: use of technology, in particular, in literature teaching enhances the leaners' language skills.

Question 2. What ICTs, Information and Communication Technologies devices, do you sometimes use or incorporate into your teaching process?

Based on the statements to the question two of the interview by the six respondents, one can easily jump to the following:

a. All the respondents have agreed on the types of digital devices that they do incorporate in their teaching process.

b. Question 1 and question 2 of the interview share the interconnectability, overlapping together. Question two is already embraced in question one, in terms of replies that would affirm and reaffirm, the positivity of use of

technology in language learning classrooms.

Theme: various digital devices are incorporated in teaching process

Question 3. Do you think the Educational Technology devices can make the learning classrooms more attractive and motivating? and why?

Depending on the replies to the question three given by the respondents, it could be clearly indicated that, in principles and practice, they all agree that the Edu-Tech devices can make learning classrooms more attractive and motivating, despite their personal reasons and justifications.

With technology-based learning, traditional classes are substituted or replaced by digital based classes, having more access to various resources and online learning database, providing fun, full participations.

Animation and the multimedia capture the learners' attentions and focus, creating dynamic and enjoyable lessons which in turn increase the learners' productivity and enthusiasm for learning.

To summing up, the statements above achieve objective three, answer question three and finally test out hypothesis three as well.

Theme: Educational technology devices make learning classrooms more attractive and motivating.

Question 4. Do you think Technology devices used in EFL teaching can improve the learners' speaking skill?

In this digital era , the concepts of the language learning and teaching have undergone various changes , the whole ideas have been remodeled or reshaped by educational technologists to adapting to the needs and the requirements of the language learners, particularly the language skills , being so impacted greatly by technology simulation , animation ,AI the artificial intelligence or holograms .various language learning Apps and devices are widely used in teaching and learning process to capture the EFL learners' attention, motivating them to learn to improve their language skills . correct pronunciation, accent, syllabus stress and nonverbal communication or paralinguistic features are all enhanced by the integration of digital devices in both productive and receptive skills.

In this regard, this question achieves objective four, answers question four and tests out the hypothesis four of the study research.

Theme: Technology devices used in EFL teaching improve the learners' speaking skill.

8.Findings :

Having based on the statistical analysis, the computation of the percentages as well as the content analysis being carried out by the researcher, the current study has found out the followings

1. Teaching of literature through digital technologies has a significant impact on the EFL learners' comprehension language skill, as it has been effectively verified by 69.6%.
2. Teaching of literature through digital technologies creates communicative and interactive learning environments. the percentage calculation has shown this by 71.6%.
3. Teaching of literature through digital technologies improves the learners' speaking skill as indicated successfully by 68.8%.
4. Regarding the interview questions, all the respondents' doctors have agreed that EFL learners'' comprehension language skill could be impacted by the technology digital devices, creating an interactive learning classrooms and their speaking skill could also be enhanced by the Edu-Tech.

9.Conclusion:

This study has examined the impact of teaching English literature through digital technologies on EFL learners' speaking skill and found that integrating digital tools into literature instruction can significantly enhance learners' oral proficiency. The use of digital technologies provides authentic and stimulating learning environments that encourage learners to express interpretations, analyze characters, discuss themes, and share personal responses more actively. Unlike traditional teacher-centered approaches, technology-supported literature classes promote student-centered interaction, collaborative learning, and meaningful communication. These elements contribute to improvements in pronunciation, fluency, vocabulary development, critical thinking, and overall communicative competence. In conclusion, teaching English literature through digital technologies is not merely an innovative trend but an effective pedagogical approach that enhances EFL learners' speaking skills. Therefore, educators are encouraged to integrate appropriate digital tools into literature instruction to create interactive, motivating, and communicative classrooms.

10.References :

(1) Ahmed, J. (2010). Media Technology & English Language Teaching, New Delhi: S.B. Nagis.

(2) Al-Faki, I.M. (2005). An Introduction to Literature. Sudan: open university of Sudan.

(3) Al-Mukhallafi, Turki. Rabah. (2014). Computer Assisted Language Teaching for Learning English in Saudi Arabia, University of Technology: Sydney.

(4) Anthony. (1963). Approach, Method, &Techniques, English Language. Journal-reprinted in Allen, H.and R. Campbell: Teaching English as a second language, (2nd ed.) 1972.New York: McGraw-Hill.

(5) Bona, I. Maandera. (2018). Exploring Technology Integration by English Language Teachers Trainees in Uganda (Degree of Doctor of Philosophy). University of Manchester.

(6) Brooks, D.W. (1997). Web-Teaching: a guide to Designing Interactive Teaching for World Wide Web. New York: plenum.

(7) Bull, G.&Bell, L. (2010). Teaching with Digital Videos, USA: Washington.

(8) Chen Chen. (2019). Learning English as a Foreign Language in an Online Interactive Environment: a case study in China (Doctor of Philosophy). University of Sydney.

(9) Donovan, M.S.& Bransford, J.D. (2005). How Students Learn. Washington, D.C: The national academic press.

(10) Edukalife.blogspot.com (2013). retrieved from https://Edukalife.blogspot.com /2013/vitual-platfom.html.

(11) Hockly, N.& Dudenecy, G. (2007). How to Teach English with Technology? England: Pearson Educational Limited.

(12) Huange, R., Spector, J., & Yang. (2019). Educational Technology a Primer for the 21st Century: Springer Nature Singapore Pte Ltd.

(13) Hubbard, Philip & Levy, Mike. (2006). Teacher Education in CALL, Amsterdam: John Benjamin publishing co.

(14) Ibrahim Mohammed Al-Faki. (2014). Difficulties Facing Teachers in Using Interactive Whiteboards in Their Classes. American International Journal of Social Science,2(3) p136-158.

(15) Kong, K. (2009). A comparison of Linguistics & International Features of Language Learning Websites and Textbook. Computer -Assisted Language Learning.

(16) Ng, W. (2015). New Digital Technology in Education. Conceptualizing Professional Learning for Educators. New York: Springer cham Heidelberg.

(17) Rana, K.B. (2017). *Use of Educational Technologies in Teaching & Learning Activities, Strategies & Challenges*, University of Oslo, Norway.

(18) Richey, RC. (2013). Encyclopedia of Terminology for Educational Communication & Technology. New York: Springer science +business media.

(19) Sherrington. (1973). Television & Language Skill, London.